الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

المجلد الاول - العدد التاسع - حزيران / يونيو ١٩٩٤ Vol.1 No.9 June 1994

Algeria	1$.	Lebanon	1000L.L.
Austria	26S.	Libya	L.Din. 0.75
Bahrian	250 Fils	Morocco	6Dh.
Belgium	50Fr.	Netherlands	3Fl.
Bulgaria	50Leva	Oman	300Beiza
Cyprus	C£1	Palestine	1$
Denmark	10Kr	Qatar	3Rials
Egypt	100	Russia	1$
France	8Fr.	Saudi Arabia	2R.
Finland	13F.M	Spain	200Ptas.
Germany	2.5 DM.	Sweden	12.00SKr.
Greece	300DR.	Switzerland	25Fr.
Hungary	140Ft.	Syria	121.S
Iraq	1$	Turkey	T.L10.000
Irland	IR1£	Tunisia	600Millimes
Italy	2,400Lir.	U.A.E.	3Dirh
Jordan	200Fils	UK	1£
Kuwait	200Fils	USA	2$

هبوط في المداخيل الحقيقية وركود في الحركة التجارية

لبنان يدخل مرحلة «الاعتكاف» الاقتصادي!

■ ما إن عاد رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري عن اعتكافه الشهير ليستأنف ممارسة دوره، حتى تبين للبنانيين ان تلك الخطوة غير المفهومة هي بمثابة انعكاس للأوضاع الاقتصادية في البلاد وللسياسة النقدية التي تقوم على استقرار مفتعل لسعر صرف الليرة ازاء الدولار.

وواضح الآن ان المؤشر الأبرز على جمود الحركة الاقتصادية في لبنان هو الانكماش الملحوظ في التوظيفات العقارية بفعل غياب الطلب الفعلي من جهة، وبفعل البلبلة التي أحدثها اعتكاف الحريري، وكان ذلك فهم على انه رسالة الى أصحاب الأموال بتجميد نشاطهم في المرحلة الراهنة. اي ان اعتكاف الحريري كان اشارة لدخول لبنان كله في مرحلة الاعتكاف الاقتصادي بانتظار شيء ما. والاقدح من ذلك، ان سير الأمور على هذا النحو قد أدى الى استفحال الدين العام بحيث يتوقع القطاع المصرفي اللبناني ان يتضاعف هذا الدين حتى نهاية السنة الجارية. وبالتالي فان خدمة هذا الدين وحده على سبيل الفوائد ربما وصلت الى ١٥٠٠ مليار ليرة سنويا (٩٠٠ مليون دولار)، وهو شيء لم يسبق له مثيل في لبنان.

والواقع أن من أسباب الجمود الاقتصادي الراهن اقبال المستثمرين اللبنانيين والعرب والاجانب على الاكتتاب بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية.

وكذلك الاقبال على الايداع لدى المصارف، نظرا للفوائد العالية التي يمكن الحصول عليها في هذه المجالات، ولا سيما مع سياسة الاستقرار النقدي التي تنتهجها الحكومة عن قصد، مما أبعد هذه الأموال عن الاستثمار في القطاعات الانتاجية.

ففي حين بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الاجمالي للربع الأول من هذه السنة أربعة في المائة فقط، قدرت نسبة التضخم خلال الفترة ذاتها بحدود ٤٠ في المائة اي عشرة أضعاف النمو في الناتج المحلي، حسب تقديرات بعض المراجع الاقتصادية.

ويشكو القطاع الخاص في لبنان من عدم القدرة على تمويل عملياته من خلال الجهاز المصرفي، لأن هذا الجهاز لا يستطيع تقديم التسليفات للحكومة وللقطاع الخاص في وقت واحد. وحتى اذا أمكن الاستلاف من الجهاز المصرفي فان الفوائد على الليرة اللبنانية عالية جدا بالنسبة الى الفوائد على الدولار (ثلاثة اضعاف على الأقل ١٥٪ الى ٢٠٪). وبالاضافة الى التمركز الكبير في التسليف، فان مصرف لبنان (البنك المركزي)، يستنزف موارد الجهاز المصرفي بالدولار ليجمعها في خزانته لغرض وحيد هو التدخل في سوق القطع للحفاظ على السعر المفتعل لليرة اللبنانية كما حدث خلال الأيام الأولى لاعتكاف الحريري.

وخلافا لادعاءات وزارة المالية والبنك المركزي، فان هذه السياسة فعلت فعلها في تقليص فرص الاستثمار من قبل القطاع الخاص، مما يضع الأولويات الاقتصادية للحكومة موضع شك، لأنها لا تشجع المستثمرين على التوظيف في المشاريع الانتاجية او في المشاريع ذات الصفة الاجتماعية التي تخفف عن كاهل المواطنين ذوي الدخل المحدود.

ويقول منتقدو سياسات وزارة المالية والبنك المركزي في بيروت، ان الاستمرار في الاستلاف بسندات الخزينة من قبل وزارة المالية، والتركيز على سعر منخفض للدولار مقابل الليرة ادخلا لبنان في مرحلة «الاعتكاف الاقتصادي» كما ادخلا اللبنانيين في اطار «الوهم النقدي» بالتحضير لتطوير السوق الثانوي من قبل مصرف لبنان، وتطوير البورصة من قبل وزارة المالية في وقت لم تتهيأ فيه الدورة الطبيعية لقاعدة اقتصادية انتاجية سليمة.

ذلك ان هذا التوجه من خلال الاولويات السائدة الآن من شأنه ان يجعل الاقتصاد اللبناني في المستقبل القريب «اقتصاد كازينو» يفيد منه المغامرون والمقامرون على حساب المستثمرين والمنتجين.

الحريري الأمامي والحريري الخلفي

■ اعتكف رفيق الحريري فانتكس. لكنه اعتقد، او هكذا خيل اليه، انه باعتكافه سوف يتعزز، مما جعل الناس، وخاصة أهل الحل والربط تنظر الى ذلك على انه نوع من الابتزاز. وانتكاس الحريري باعتكافه، وخاصة بعد عودته عن الاعتكاف او على الأصح عودته منه من دون قيد او شرط اظهر لأول مرة انه ليس رجلا لا يستغنى عنه!

ويقول القائلون في بيروت ان الحريري ليس نادما فقط على الاعتكاف، بل هو نادم ايضا على جلوسه في واجهة الحكم الأمامية في المقام الاول. فقد كان من الأجدى، حسب قول هؤلاء القائلين، ان يحكم الحريري من وراء الستار، وهو امر مستطاع اذا اخذت مصالح الرجل بحجمها الحقيقي.

حتى ان القائلين يقولون ان المملكة العربية السعودية التي ترعى رئيس الحكومة اللبنانية، لم تكن راضية عن ادائه. وفي مجالس بيروت يتندرون بأن ذهاب الحاج نبيه بري رئيس مجلس النواب الذي أحبط اعتكاف الحريري الى المملكة للحج للمرة الثانية، هو نوع من «الحج السياسي» ولا سيما بمقابلته كبار المسؤولين السعوديين. فقد قيل في بيروت ان ذهاب بري الى السعودية يحمل معنى «المداكشة» كأنما يقول السعوديون لمن يهمهم الأمر: خذوا رفيقا واعطونا نبيها!

لكن في الاوساط السياسية والاقتصادية في لبنان من يعتقد بأن الحريري بات الآن مقتنعا بأن يترك واجهة الحكم لياخذ دورا خلفيا من وراء الستار اذا وجد الشخص المناسب الذي يحل محله ويعمل بوحيه. غير ان هذا الامر ربما لايكون متاحا او مستطاعا في الظروف الراهنة، لأن الحريري مضطر الآن الى ترميم التداعي الذي حدث بفعل الحسابات الخاطئة الناشئة من عدم التطابق بين حجم الحريري ووزنه. فالحجم الاقتصادي ليس بالضرورة أن يكون متوازيا مع الوزن السياسي. بل ربما كان ان الحجم السياسي الخفيف قد يعمل على تعويم صاحبه، بينما الحجم الثقيل قد يعمل على اغراقه!!

اما المحللون في الكواليس فيقولون ان الحريري ليس مجرد رجل أعمال ورئيس حكومة. انه في تقديرهم «مشروع» كبير يتعدى لبنان، وبالتالي فان «المشروع» هو الأهم بصرف النظر عن التكتيكات العابرة ما نجح منها وما فشل. وعلى هذا الأساس فان اعتكاف الحريري ما هو الا خطوة ضرورية في المشروع، ربما لجس النبض او لصرف الانتظار او لانقاذ اذا امكن انقاذ، واذا تعذر فان ذلك يحتم تغيير المسار باتجاه «المشروع» ايضا طالما ان «المشروع» ذاته لم يتغير. واذا صح ذلك، او اذا كان «المشروع» هو الأساس، أيا كان هذا «المشروع»، فان وجود الحريري في الأمام او في الخلف ليس أمرا أساسيا بقدر ما هو مظنون بين بسطاء اللبنانيين الذين يعتقدون ان للحريري ارادة في ذاته، او ان وزنه الحقيقي مطابق لحجمه الظاهر.

ان الشيء الذي تغير عقب الرجوع عن الاعتكاف هو ان قلق اللبنانيين من انتكاس الحالة الحريرية قد أصبح مقلقا للحريريين!

«الميزان»

التدخل السياسي في الشؤون التجارية

انزعاج عالمي من صفقة الاتصالات الاميركية - السعودية

■ أثار منح المملكة العربية السعودية عقد تجديد شبكة الاتصالات الهاتفية بقيمة ٤ مليارات دولار الى شركة «ا. تي. اند تي» الاميركية بعد تدخل الرئيس بيل كلينتون مع الملك فهد بن عبدالعزيز في رسالة حملها وزير الخارجية وارن كريستوفر الى الرياض (انظر العدد السابق من «الميزان»، ايار/مايو ١٩٩٤) موجة من السخط في الدوائر الاوروبية والعالمية (انظر التعليق بعنوان «العم سام... يبتاعها» على الصفحة ٩ من هذا العدد).

وقد تبدى هذا النزعاج لكون الأسعار التي قدمت من الشركات المنافسة أقل من أسعار الشركة الاميركية. ويقول المنافسون ان الشركة الاميركية الفائزة بالعقد السعودي حلت في المرتبة الثالثة. ويقول المسؤولون في شركة «نورثيرن تليكوم» الكندية ان أسعارهم التي قدمت الى السعوديين تقضي بتركيب ١٠٥ مليون خط بكلفة ٣.٢ مليار دولار، وخلال مدة خمس سنوات، بينما العرض الاميركي الفائز يقضي بتركيب العدد ذاته من الخطوط بكلفة ٣.٩ مليار دولار وخلال مدة سبع سنوات.

والشركات الخاسرة، وهي: «نورثيرن تليكوم» الكندية، و«الكاتيل» الفرنسية، و«سيمنز» الالمانية، و«اريكسون» السويدية، تقول جميعها ان العقد السعودي منح الى الشركة الاميركية لاعتبارات سياسية.

ومما أثار حنق الاوروبيين اكثر من اي شيء، اخر منح الشركة الاميركية عقد بناء شبكة الهاتف الخلوي النقال على المواصفات الاوروبية. والمعروف ان شركة «سيمنز» الالمانية كانت قد اقامت شبكة خلوية في المملكة العربية السعودية خاصة بافراد العائلة المالكة، وعلى المواصفات الاوروبية التي ستقيم الشركة الاميركية مثلها للبلاد كلها (٥٠٠ الف خط).

واعترف مدير شركة «ا. تي. اند تي» الاميركية بان التدخل السياسي من قبل الحكومة الاميركية كان من بين العناصر المرجحة لشركته، قائلا: ان الدول الاوروبية تمارس هذا التدخل دائما بينما تمارسه واشنطن لأول مرة منذ سنوات. ويبدو انه بعد فتح العروض المقدمة في الخريف الماضي تبين ان سعر الشركة الاميركية اعلى كثيرا من سعر الشركة الكندية وسعر الشركة السويدية، فاحيل البت في الأمر الى لجان التدقيق بالمزايا والمواصفات الفنية فاعطي العقد للاميركيين بحجة «متفوقين في النواحي التقنية».

وهناك رأيان في الدوائر التجارية الاوروبية حول المسألة: راي يقول بان ممارسة الاوروبيين السابقة للتدخل لا تشكل ذريعة للتدخل الاميركي، وخاصة بعد اتفاقية «غات». وراي آخر يقول بان المنافسة التجارية على هذا النحو غير المتكافىء من شأنها ان تتطور الى صراعات سياسية وعسكرية بالواسطة كما هو حاصل الآن في اليمن!

الصراع الاوروبي - الاميركي في الجزيرة العربية

حرب اليمن لا تؤثر في أسواق النفط

■ تبدو في افق الحرب الدائرة في اليمن بين الشمال والجنوب ملامح صراع بالواسطة بين اوروبا من جهة والولايات المتحدة من جهة ثانية. وقد كانت دوائر عديدة تتوقع ان تنتاثر أسواق وأسعار النفط بهذا الصراع، فترتفع الأسعار لقرب هذا الصراع من حقول نفطية كبيرة في الجزيرة العربية، الا ان شيئا من ذلك لم يحدث، وبالتالي فانه بشكل عبئا ماليا اضافيا على أطراف الصراع في المنطقة، وخاصة المملكة العربية السعودية. لكن اليمن الشمالي ما زال يضخ الى الأسواق الخارجية عبر ميناء «الحديدة» قرابة ٣٢٠ الف برميل من النفط الخام يوميا، والشيء الوحيد الذي تأثر بالحرب ان الشمال اليمني لم يعد يستطيع الحصول على منتجات ومشتقات بترولية تكررها مصفاة عدن الجنوبية. وللتزود بهذه المواد لجأت صنعاء الى مقايضة النفط الخام بالمشتقات مع عدد من الدول بينها دولتان عربيتان وثالثة غير عربية.

وقالت مصادر اوروبية لـ «الميزان»، ان الاوروبيين يفضلون بقاء أسعار النفط منخفضة في الوقت الحاضر تعزيزاً لاوضاعهم الاقتصادية بضبط التضخم في ادنى مستوى له منذ خمسين سنة، والضغط من جهة ثانية على التحيز السعودي الى الولايات المتحدة في العقود التجارية.

وهناك من يرى ان حرب اليمن التي يتوقع لها ان تطول زمنا تشكل سوقاً لبيع أسلحة كاسدة في بعض الدول الصناعية من جراء انتهاء الحرب الباردة، وهي من هذه الناحية تشكل نافذة جديدة لاستنزاف الموارد في منطقة الخليج.

«تبادل هدايا» بين اوروبا وصدام حسين

فك الحظر عن العراق على مراحل

■ قالت مصادر اوروبية لـ «الميزان»، ان فك الحظر النفطي عن العراق سوف يبدأ على مراحل قبل نهاية هذه السنة. وأشارت تلك المصادر الى ان هذا الحظر قد بدأ يرفع الآن بما وصفته المصادر المذكورة «الرفع بالتسلل» من خلال استنناف الضخ العراقي الى تركيا بحجة امتصاص الكميات المستنفعة داخل الأنابيب منذ اربع سنوات، وذلك تحت ضغط الحكومة التركية التي تضررت ضررا بالغا من جراء الحظر يقدر بحدود مليار دولار في السنة. في هذا دليل اخر على صراع مصالح بين اوروبا والولايات المتحدة، مما يدل على ان الاوروبيين قد أداروا وجوههم عن اعادة الضخ العراقي الى تركيا بايجاد الذريعة التي تكفل استمرار الالتزام الشكلي بالقرارات الدولية التي تدعمها الولايات المتحدة.

ويبدو ان تسلم الرئيس العراقي صدام حسين مهام رئاسة الحكومة بالاضافة الى رئاسة الدولة، عائد بالأمور الى ما كانت عليه قبل الحرب عندما لم يكن هنالك منصب «رئيس الوزراء»، هو اشارة الى ان الامور سوف تتحسن من خلال انفراج اقتصادي قريب يريد الرئيس العراقي استغلاله لنفسه وتعزيز حكمه وسيطرته. وتقول تلك المصادر ايضا، ان التحركات التي قام بها العامل الاردني الملك حسين لحمل الولايات المتحدة على رفع حصار سفنها الحربية لميناء العقبة على البحر الاحمر، يمكن وصفها بانها من جملة المساعي لفك الحظر عن العراق بالتدريج، لأن الحصار البحري الاميركي فرض على العقبة في الاصل كجزء من قرارات الحظر الدولية على العراق.

وفي عددها الصادر لشهر ايار/مايو، نشرت مجلة «يورو بيزنس» موضوع غلاف عنوانه «هدية صدام الى اوروبا»، قالت فيه: ان السعر الامثل الذي تتوخاه اوروبا للنفط الخام هو ٩.٩ دولار للبرميل، وان الشيء الذي يحقق هذا السعر الامثل هو الطاقة الانتاجية العراقية التي يمكن ان تصل فور رفع الحظر الى ٣ ملايين برميل في اليوم.

وقالت «يورو بيزنس» تحت عنوان بارز (الصفحة ٢٢): «اذا أراد صدام حسين فعلا ان ينتقم من الحكام العرب في الخليج ومن حكام ايران ايضا، فان استئناف تصدير النفط العراقي هو أفضل طريق لمثل هذا الانتقام!»

واضافت تقول: «ان شركتي «الف» و«توتال» الفرنسيتين تقفان على أهبة الاستعداد للقفز الى العراق لفتح المضخات».

وقالت ايضا: ان ذلك اكثر حنكة من الاندفاع الأهوج عبر الصحراء الجنوبية مما قد يؤدي الى العصيان. واستعملت المجلة الاوروبية العبارة الالمانية «غوتر دامرونغ» لوصف «الاندفاع الأهوج» الذي تفضل عليه «الانتقام النفطي»!

تطور اسواق المال العربية مرهون بحل المعوقات المؤسسية
صفحة: ١٢

أسواق السيارات الجديدة تعود بزخم على حساب المستعملة

«الكورية» اكثر رواجاً و«اليابانية» عاجزة عن التنزيلات

■ شهد قطاع السيارات في لبنان منذ أواخر العام ١٩٩٣ نشاطاً مميزاً، خلافاً للفترة التي سبقت، حيث تقلص حجم السيارات المستوردة فبلغ عددها عام ١٩٩٣ ما يزيد على ٤٠٣٩٥ سيارة مقابل ٤٨١٥٦ سيارة عام ١٩٩٢، اي بانخفاض قدره ١٦٪ مقابل زيادة في قيمة الرسوم المستوفاة قدرها ٤١٪.

ويعود ذلك الى عوامل عدة أبرزها:

● قرار مجلس الوزراء برفع التعرفة الجمركية على البضائع بما فيها السيارات وقطع الغيار، حيث بلغت الرسوم الجمركية الجديدة ٣٥٪ على أول عشرة آلاف دولار في سعر السيارة و٦٥٪ على ما فوق العشرة الاف.

● اعتماد سعر صرف جديد للدولار الجمركي (٨٠٠ ليرة).

● قرار الحد من استيراد السيارات المستعملة وحصرها بالتي لم تتجاوز الثمانية أعوام على تاريخ صنعها.

يضاف الى ذلك عوامل أخرى أسهمت في اضعاف القدرة الشرائية لدى المواطنين اللبنانيين، وكان لها تأثيرها في تراجع حركة شراء وبيع السيارات الجديدة والمستعملة على السواء، وهي:

١- التضخم المالي.
٢- انخفاض دخل الفرد.
٣- عدم استقرار صرف الليرة اللبنانية والأزمة الاقتصادية في لبنان.

وفي مقابل ذلك، شهد العام ١٩٩٣ ارتفاعا كبيراً في أسعار السيارات شمل حتى السيارات المستعملة، علما ان تجار السيارات المستعملة عمدوا الى «استيراد» و«تكديس» اعداد كبيرة من السيارات القديمة مستبقين بذلك قرار منع استيراد السيارات التي يزيد تاريخ صنعها على ثماني سنوات، وقد بلغ عدد هذه السيارات المكدسة حوالى ٧٠ الف سيارة. اما السيارات الجديدة فقد ارتفعت أسعارها بسبب الرسوم الجديدة المرتفعة، مما تسبب بجمود نسبي في حركة بيع وشراء السيارات في لبنان. هذا الواقع دفع بعدد من شركات استيراد السيارات الى اعتماد حل جذري في الثلاثة أشهر الأخيرة من العام ١٩٩٣، فأقدمت على تقديم عروض وتسهيلات مغرية، كان لها تأثيرها في تحريك وتنشيط سوق السيارات الجديدة في لبنان على حساب المستعملة. حيث عمدت هذه الشركات الى عملية البيع بالتقسيط، لتنشيط السوق وانقاذها من الركود الذي أصابها نتيجة العوامل المذكورة انفاً.

بحيث امتدت عملية التقسيط بين ٦ أشهر و٣٠ شهراً بفوائد أدناها ١٠٪ واقصاها ٢٠٪، على ان تتراوح الدفعة الاولى بين ٢٥ - ٥٠٪ من قيمة السيارة، وقد أحدث هذا الاسلوب تزاحماً ومنافسة شديدة بين شركات السيارات في لبنان، بعدما لاقى نجاحاً ملموساً.

وكان نتيجة ذلك، انقلاب في قطاع تجارة السيارات في لبنان لناحية التهافت على شراء السيارات الجديدة، خصوصا الطبقات الوسطى التي تهافتت على شراء «ماركات» جديدة غزت الأسواق اللبنانية (غالبيتها كورية) تتمتع بتقنية اميركية او يابانية وبأسعار معتدلة وبتجهيزات جيدة، بالاضافة الى اعتماد وكلائها تسهيلات في الدفع «بالتقسيط المريح» وتأمين الصيانة والخدمات والكفالة الطويلة الأمد التي تصل أحياناً الى ثلاث سنوات.

وكان حال سوق السيارات في لبنان في ما مضى، مخالفاً لهذا الوضع حيث كان شراء السيارات الجديدة حكراً على الطبقات الميسورة والثرية التي بامكانها دفع سعر السيارة نقداً ومن دون تقسيط.

وقد تدهورت نسبة شراء السيارات الجديدة في لبنان منذ نشوب الحرب، فحتى عام ١٩٧٥ كان معدل مبيع السيارات الجديدة في لبنان يبلغ حوالى ثلثي مبيعات السيارات السنوية وكانت تبلغ حوالى الـ ٢٥ الف سيارة، في حين كان الثلث الباقي من المبيعات للسيارات المستعملة.

ومع نشوب الحرب انقلب الوضع، وصارت نسبة السيارات الجديدة تشكل حوالى ٢٪ فقط من المبيعات السنوية، واستمر هذا الواقع لغاية أواخر عام ١٩٩٣.

وقد بلغ عدد السيارات الجديدة المستوردة عام ١٩٩٣ حوالى ٤٦٩٢ سيارة، ومع المتكتم من قبل مستوردي السيارات على الادلاء بارقام المبيعات لسياراتهم الجديدة، الا ان هناك معلومات تقريبية تشير الى مبيع ٣٠٠٠ سيارة معظمها بيع في الثلاثة أشهر الأخيرة من السنة، في حين سجل عام ١٩٩٤ ارتفاعا في شراء السيارات المستوردة الجديدة وانخفاضا في شراء المستعملة.

ورافق ذلك تسابق ملفت ايضا من قبل شركات السيارات على تحضير حملات اعلانية كبيرة في وسائل الاعلام كافة، أحدثت منافسة شديدة بين هذه الشركات على تقديم «الماركات» والأطرزة لسياراتهم واظهار التسهيلات والاغراءات في الدفع المقسط على سنتين واكثر، وقد أظهرت دراسات شركات الاعلان ان ٦ معلنين من شركات السيارات برزوا من أصل أول ٢٠ معلناً في لبنان في الصحافة اليومية، وقد خصصوا مساحات كبيرة لاعلانهم في الجرائد والمجلات وعلى شاشات التلفزيون الرسمية والخاصة والاذاعات المتعددة الميول والأهواء.

ويذكر انه بين ٤٦٩٢ سيارة استوردت عام ١٩٩٣، احتلت شركة «بسول - حنينه» وكيلة سيارات «بي. إم. دبليو» و«رينو» و«الفاروميو» المرتبة الأولى من حيث عدد السيارات المستوردة (٨٠٠ سيارة)، وشركة «ستاندار موتور» وكيلة «الدايو»، (٦٠٠ سيارة) في المرتبة الثانية، وشركة «جيماكو» وكيلة «تويوتا» (٤١٦ سيارة) في المرتبة الثالثة، فشركة «سعد وطراد» وكيلة «الرولز رويس» و«الفيات» و«الجاكوار» و«ديملر» في المرتبة الرابعة.

علماً ان في لبنان ٢٩ وكيلاً معتمداً لبيع السيارات، يمثلون ٤٢ شركة أجنبية منتجة للسيارات يتوزعون على ١١ بلداً.

تحتل الولايات المتحدة الاميركية مع اليابان المرتبة الاولى من حيث عدد «الماركات» حيث تملك كل منهما ٩ ماركات، وتأتي بعدهما كوريا الجنوبية (٦ ماركات)، ثم المانيا (٥) ثم فرنسا وبريطانيا وايطاليا وتملك كل منهم ٣ ماركات، فالسويد (٢)، واخيراً روسيا وتشيكيا واسبانيا (ماركة واحدة).

وقد تأسست اقدم شركة لاستيراد السيارات في لبنان عام ١٩٤٠ وتدعى مؤسسة «ف. ا. كتانة» (وكيلة سيارات «أودي»، «سكودا»، و«فولكسفاغن»)، ثم كانت شركة توفيق غرغور وأولاده عام ١٩٤٨ (مرسيدس) ثم شركة ديمتري ميشال عيد عام ١٩٥٠ (ميتسوبيشي).

وبين عامي ١٩٥٣ - ١٩٥٨ شهد لبنان حركة اقتصادية مزدهرة تأسست خلالها ٦ شركات لاستيراد السيارات، كما بلغ عدد الشركات المؤسسة بين عامي ١٩٥٩ - ١٩٧٦ ٧ شركات، ومع نشوب حرب ١٩٧٥ انخفض هذا العدد الى ٣ شركات ليرتفع مجدداً بعد العام ١٩٩٠، وهو يبلغ اليوم خمس شركات تتوزع مراكزها الأساسية بين محافظتي جبل لبنان وتمتد فروعها في محافظات البقاع والشمال.

بعد ذلك كله ما هي السيارات الاكثر رواجا اليوم في الأسواق اللبنانية؟

بالنظر الى العوامل والظروف المذكورة آنفاً، تبين ان السيارات الكورية هي الأكثر «جاذبية»، هذه الأيام، ومنها «الدايو» التي تعتمد تقنية «جنرال موتورز - اوبل» والـ «كيا» (تصميمها مشترك مع «مازدا» اليابانية)، و«هيونداي»، (تشارك الميتسوبيشي صناعتها وتقنيتها وتصاميمها)، و«اسيا» و«روركستا» و«كوراندو» وهي جميعها تتمتع بتقنية جيدة وصيانة وكفالة وتسهيلات وتقسيط مريح بالاضافة الى الاسعار المعتدلة.

ويقول المتخصصون في أسواق السيارات في لبنان ان السيارات الكورية تذكر بعهد السيارات اليابانية أول رواجها في لبنان مطلع السبعينات.

وتراوح أسعار هذه السيارات بين ٦٦٢٠ دولاراً و١٨ الف دولار اميركي يمكن تقسيطها على ثلاث سنوات بفائدة تجارية تصل الى ١٠٪.

هذا «الازدهار» السريع والملفت للسيارات الكورية دفع وكالات السيارات الاوروبية والاميركية الى الترويج لماركاتها بتقديم تسهيلات مماثلة، بعضها خفض أسعارها ولكن ذلك ضمن شروط تقديم كفالة مصرفية وشخصية.

وقامت بعض الشركات بتقديم عروضات ملفتة ومشجعة لماركات سياراتها، (مثل الرينو)، خصوصا لناحية أسعارها. وبذلك بدأت سياسة منافسة الأسعار بين الشركات باستثناء اليابانية منها التي عجزت عن تقديم تنزيلات بالأسعار بسبب ارتفاع قيمة «الين» الياباني أمام الدولار الاميركي.

أما السيارات الألمانية فكانت في الموقع الوسط بين السيارات الاوروبية والسيارات اليابانية.

السيارات المسجلة حسب المناطق خلال العام ١٩٩٣

	بيروت	جونيه	الدكوانة	زحلة	صيدا	طرابلس	عاليه	النبطية	المجموع العام
كانون الثاني/يناير	١.٦٤٤	٧٥٥	١.٤٦٧	٣٣٢	٢٧٩	٥٧٩	٣٥	٣٨٧	٥.٥٧٨
شباط/فبراير	١.٢٢٥	٤٥٠	١.٠٨٧	٢٦٤	٤٨٣	٥٨١	١٠	٣١٣	٤.٤١٣
آذار/مارس	١.٣٥٥	٧٢٠	١.٤٠٩	٢٩٣	٥٩٣	٥٤٠	١٥	٢٤٧	٥.١٧٢
نيسان/ابريل	١.٩٣٣	٩٥٨	٢.٣٠٢	٢٦٥	٦٨٤	٢٩٦	١٩	٢٧٦	٦.٧٣٢
أيار/مايو	١.٩٩٤	٨٣٤	١.٧٥٩	٥٠٤	٦٦٣	٧٧١	٢٠	٣٩٠	٦.٩٣٥
حزيران/يونيو	١.٩١٨	٧٠٠	١.٦٥٣	٣٩٥	٣١٦	٧٧٨	١٥	٢٩٧	٦.٠٧٢
تموز/يوليو	٢.٠٧٧	٩٥٠	٨٦٣	٢٨١	٤٧٧	٨٥٧	١٢	٢٦٠	٥.٧٧٧
آب/اغسطس	١.٧٤٨	٩٠٠	١.٢٣٠	٣٢٣	٤٥٧	٦٦١	٢٥	٣١٧	٥.٦٦١
ايلول/سبتمبر	١.٥٧٦	٧٥٠	١.٥٢٧	٢٩٠	٢٣١	٤٩٧	١٨	٢١١	٥.١٠٠
تشرين الأول/اكتوبر	١.٤٧٤	٩٧٠	١.٧٨٨	٥٣٥	٣٨٧	٣٨٩	١٦	١٦٧	٥.٧٢٦
تشرين الثاني/نوفمبر	١.٢٠٩	٦٠٠	١.٩١٣	٣٧٣	٣٥٩	٤٩٩	١٢	٢٧٧	٥.٢٤٢
كانون الأول/ديسمبر	٢.٠٤٥	٩٥٠	١.٩٧٨	٥٩٣	٦٢٤	٨٤٤	٢٦	٣٤٠	٧.٤٠٠
المجموع العام	٢٠.١٩٨	٩.٥٣٧	١٨.٩٧٦	٤.٤٤٨	٥.٦٥٣	٧.٢٩٢	٢٢٣	٣.٤٨٢	٦٩.٨٠٩

(المرجع «كساندر»)

السيارات المستوردة والرسوم المستوفاة عليها
(مقارنة بين العام ١٩٩٢ و١٩٩٣)

	عدد السيارات المستوردة			الرسوم المستوفاة (ل.ل)			
	١٩٩٢	١٩٩٣	التغيير الكمي	٪ من التغيير	١٩٩٢	١٩٩٣	التغيير الكمي	٪ من التغيير
كانون الثاني/يناير	٧.١٠٦	١.٦٤٤	-٥.٤٦٢	-٧٦.٨٦	٧.٢٩٠.٥٥٣.٢٧٢	٥.٣٦٦.٠٨٥.٥٣٢	-١.٩٢٤.٤٦٧.٧٤٠	-٢٦.٤٠
شباط/فبراير	٤.٢٤١	٢.٤٨٩	-١.٧٥٢	-٤١.٣١	٤.٤٥٨.٢٧١.١٢٨	٦.٧٩٨.٤٨٤.٧٤٢	+٢.٣٤٠.٢١٣.٦١٤	+٥٢.٤٩
آذار/مارس	٦.٢٤٤	٢.٣٥١	-٣.٨٩٣	-٦٢.٣٥	٩.٢٧٦.٣٦٢.٩٠٠	٦.٤١٢.٤٥٨.٩٣٠	-٢.٨٦٣.٩٠٣.٩٧٠	-٣٠.٨٧
نيسان/ابريل	٧.٥٣١	٢.٨٨٥	-٤.٦٤٦	-٦١.٦٩	٩.٠٥٤.٩٦٨.٤١٧	٨.١٣٧.٣٦٦.٨٧١	-٩١٧.٦٠١.٥٤٦	-١٠.١٣
أيار/مايو	٤.١٤٢	٣.٠٢٩	-١.١١٤	-٢٦.٨٩	٥.٥٣١.٧٥٧.٤٧٧	٧.٨٤٨.٠٨٥.٧٢٣	+٢.٣١٦.٣٢٨.٢٥٦	+٤١.٨٧
حزيران/يونيو	٣.٥٨٤	٢.١١٠	-٤٧٤	-١٣.٢٣	٥.٣٧٥.٨٨٤.١٧٧	٨.٣٨٢.٠٧٢.٤٨٢	+٣.٠٠٦.١٨٨.٣٠٥	+٥٥.٩٢
تموز/يوليو	٢.٦٢٨	٤.١٣٨	+٥١٠	+١٤.٠٦	٦.١٥٨.٩٦٨.٩٦٤	١٠.٩٠٩.٧٧٠.٣٦٧	+٤.٧٥٠.٨٠١.٤٠٣	+٧٧.١٤
آب/اغسطس	٢.٦٦١	٣.٦٠٣	+١.٣٤٢	+٥٩.٣٥	٥.٢٠٧.٥٨٢.٩٦٢	٩.٣٥٨.٢١٨.٨٥٢	+٤.١٥٠.٦٣٥.٨٩٠	+٧٩.٧٠
ايلول/سبتمبر	١.٩٦٠	٣.٢٤٦	+١.٢٨٦	+٦٥.٦١	٥.٢٧٥.٥٨٩.٠٠٤	٨.٨٢٦.٨١٧.٤٠٦	+٣.٥٥١.٢٢٨.٤٠٢	+٦٧.٣١
تشرين الأول/اكتوبر	١.٧٢٤	٤.٤٥٨	+٢.٧٢٤	+١٥٧.٠٩	٤.٨٦٨.٧١٦.٤١٩	١٢.٥٠١.٩٨٦.٠٨٤	+٧.٦٣٣.٢٦٩.٦٦٥	+١٥٦.٧٨
تشرين الثاني/نوفمبر	٢.٤٠٢	٣.٨٧٠	+١.٤٦٨	+٦١.١٢	٥.٩٤٣.٦٤٦.٣٧٨	١٠.١٢٠.٩٠٧.٩٦٣	+٤.١٧٧.٢٦١.٥٨٥	+٧٠.٢٨
كانون الأول/ديسمبر	٣.٣٢٢	٥.٥٧٢	+٢.٢٥٠	+٦٧.٧٣	٨.٨٣٨.١٦٩.٦٥٦	١٤.١٦٦.٦٩٠.٣٢١	+٥.٣٢٨.٥٢٠.٦٦٥	+٦٠.٢٩
المجموع العام	٤٨.١٥٦	٤٠.٣٩٥	-٧.٧٦١	-١٦.١٢	٧٧.٢٨٠.٤٧٠.٧٥٤	١٠٨.٨٢٨.٩٤٥.٢٨٣	+٣١.٥٤٨.٤٧٤.٥٢٩	+٤٠.٨٢

(المرجع «كساندر»)

السيارات المستوردة والرسوم المستوفاة عليها خلال عام ١٩٩٣

	العدد	بيروت القيمة (ل.ل)	العدد	طرابلس القيمة (ل.ل)	العدد	صور القيمة (ل.ل)	العدد	المجموع العام القيمة (ل.ل)
كانون الثاني/يناير	١.٣٢٩	٤.٦٥٥.٦٥٤.٨٥٩	١٤٩	٤٠٨.٤٦٣.٨٦٥	١٦٦	٣٠١.٩٦٦.٨٠٨	١.٦٤٤	٥.٣٦٦.٠٨٥.٥٣٢
شباط/فبراير	١.٨٨٠	٥.٤٨٢.٠٥٢.٧١٧	٢٧٢	٧٠٠.٧٥٨.١٢٠	٣٣٧	٦١٥.٦٧٣.٩٠٥	٢.٤٨٩	٦.٧٩٨.٤٨٤.٧٤٢
آذار/مارس	١.٦٤٩	٤.٨٠٧.٧٩٠.٣٣٦	٣١٠	٨٦٤.٩٠٥.٤٠١	٣٩٢	٧٢٩.٧٦٣.١٩٣	٢.٣٥١	٦.٤١٢.٤٥٨.٩٣٠
نيسان/ابريل	٢.٢٩٧	٦.٩٠٦.٤٨١.٧٥٦	٢٧٧	٩١٥.٠٢٢.٣٣٥	٢١١	٣١٥.٨٦٢.٧٨٠	٢.٨٨٥	٨.١٣٧.٣٦٦.٨٧١
أيار/مايو	٢.٠٢٩	٥.٩٨٨.١١١.٥٣٥	٣٨٢	٨٦٦.١٦٣.١١٢	٦٨٨	٩٩٣.٨١١.٠٨٦	٣.٠٢٩	٧.٨٤٨.٠٨٥.٧٢٣
حزيران/يونيو	٢.٣٤١	٦.٧٩٣.٥٠٠.٩٣٥	٢٧٥	٨٥٩.٣١١.٥٣٧	٣٩٤	٧٢٩.٢٦٠.٠٢٠	٣.١١٠	٨.٣٨٢.٠٧٢.٤٨٢
تموز/يوليو	٢.٩٧٥	٨.٥٦٥.٤٨٠.٠٠٣	٤٦٩	١.٠٤٩.٥٥٥.٥٠٠	٦٩٤	١.٢٩٤.٧٣٤.٨٦٤	٤.١٣٨	١٠.٩٠٩.٧٧٠.٣٦٧
آب/اغسطس	٢.٧٨٣	٧.٥١٥.٧٠٠.٨٧٧	٥٢١	١.٢٩١.٣٣٢.٨٦٢	٢٩٩	٥٥١.٢٨٥.١١٣	٣.٦٠٣	٩.٣٥٨.٢١٨.٨٥٢
ايلول/سبتمبر	٢.٠٩٦	٦.٣١١.٣٦٠.٠٤٢	٥١٥	١.٣٣٤.٣٥٢.١٥٨	٦٣٥	١.٢٨١.١٠٥.٢٠٦	٣.٢٤٦	٨.٨٢٦.٨١٧.٤٠٦
تشرين الأول/اكتوبر	٣.٠٥١	٩.٢٠٤.٣٥٥.٨٢٥	٦٦٥	١.٧٥٥.٥٣٠.١٠٥	٧٤٢	١.٥٤٢.١٠٠.١٥٤	٤.٤٥٨	١٢.٥٠١.٩٨٦.٠٨٤
تشرين الثاني/نوفمبر	٣.٨٥٠	٧.٩٠٩.١٥٦.١٣٤	٤١٠	١.٠٤٣.٢٣٩.٥٩١	٦١٠	١.١٦٨.٥١٢.٢٣٨	٣.٨٧٠	١٠.١٢٠.٩٠٧.٩٦٣
كانون الأول/ديسمبر	٤.٠٨٢	١١.٠٢٨.٧٤٠.٣٤٩	٦٦٠	١.٥٥٠.٨١١.١٥٣	٨٣٠	١.٥٨٧.١٣٨.٨٢٠	٥.٥٧٢	١٤.١٦٦.٦٩٠.٣٢١
المجموع العام	٢٩.٣٦٢	٨٥.١٦٨.٣٨٥.٣٥٨	٥.١٠٥	١٢.٥٣٩.٣٤٥.٧٣٨	٥.٩٢٨	١١.١٢١.٢١٤.١٨٧	٤٠.٣٩٥	١٠٨.٨٢٨.٩٤٥.٢٨٣

(المرجع «كساندر»)

ثلاثون سنة والمصرف المركزي رمز لبنان واستقلال نقده

٦ حاكميات و٥ حكام و١٥ نائب حاكم والمنصب الأول للموارنة

■ ثلاثون سنة مرت على انشاء مصرف لبنان بقانون النقد والتسليف المنفذ بالمرسوم ١٣٥١٣ وكانت مهمته المحافظة على النقد لتأمين أساس نمو اقتصادي واجتماعي دائم والمحافظة على الوضع المصرفي ونظامه وتطوير السوق النقدية وثبات القطع والتأثير على السيولة المصرفية وحجم التسليف.

وكان الوجود الاول للعمل المصرفي في لبنان في مطلع هذا القرن من خلال البنك العثماني الذي انتقل عمله الى بنك سوريا ولبنان، حيث أصدر العملة حسب امتياز خاص عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٦٣. وذلك بالتفاعل مع غرفة المقاصة المنشأة بموجب القانون ١٩٤٣.

ومنذ العام ١٩٦٣ ولغاية ١٩٩٤، تولى حاكمية مصرف لبنان ٥ حكام و١٥ نائبا للحكام معظمهم أمضى اكثر من ولاية... ومنذ ذلك التاريخ أصبح للبنان مصرف مركزي يمثل رمزا لاستقلال النقد اللبناني، ومسؤوليته كانت الحفاظ على سلامة النقد ومتابعة شؤون الائتمان والتسليف والحفاظ على قاعدة مالية مناسبة لنمو الاقتصاد اللبناني وتطويره.إذاً بدأ مصرف لبنان عمله في اول نيسان/ابريل ١٩٦٤ وذلك ضمن مسلسل المؤسسات الرسمية والمهمة التي انشأها رئيس الجمهورية الراحل فؤاد شهاب بهدف تطوير الادارة اللبنانية ومرافقها، وكان أول حاكم للمصرف عينته الحكومة الشهابية فيليب تقلا، الكاثوليكي الوحيد بين سلسلة حكام مصرف لبنان الذين تعاقبوا. وكان رجل سياسة لا رجل مال واقتصاد.

وقد ترك منصب الحاكمية ليتولى حقيبة وزارة الخارجية.

وفي هذه الاثناء أي بين العام ١٩٦٤ - ١٩٦٦ عمل مصرف لبنان في أجواء هادئة تخللها استقرار في سعر الصرف، وتدفق لرؤوس الأموال من الخارج وسياسة مالية متوازنة، الى ان كانت أزمة بنك «انترا» في خريف ١٩٦٦ التي دفعت الدولة الى انشاء هيئة رقابة على المصارف يقوم بها المصرف المركزي. وعمد المصرف الى مد المصارف بالسيولة لتفادي انعكاساتها السلبية واقتراح تشريعات مالية ومصرفية ضرورية، (تعديل احكام قانون النقد والتسليف، مؤسسة لضمان الودائع عام ١٩٦٧)، غايتها ضمان الودائع بالعملة اللبنانية لدى المصارف العاملة في لبنان. وبلغ دعم مصرف لبنان للمصارف التجارية عام ١٩٦٩ ما يربو على ٣١١ مليون ليرة لبنانية بعدما كان حوالى ١٨ مليون ليرة عام ١٩٦٤.

ويتولى الياس سركيس، (الذي اصبح عام ١٩٧٦ رئيساً للجمهورية)، حاكمية مصرف لبنان الثانية، أصبح مصرف لبنان من اقوى رموز الدولة، بحيث قويت سلطته، وحقق تطورا ونموا كبيرين في العمليات التقليدية بكل مصرف مركزي، فالحاكم الثاني لمصرف لبنان الذي يعتبر الحاكم الاكثر «صمتاً»، في تاريخه، عمل على تعزيز احتياطي العملات الاجنبية، وكميات الذهب، حيث بلغت قيمة العملات الاجنبية في المصرف ٣٣٦ مليون دولار في نهاية العام ١٩٦٩ لترتفع الى ١٦٥٤ مليون دولار في نهاية ١٩٧٤ والى ١٩١٤ مليون دولار عام ١٩٧٩ (حاكمية الشيخ ميشال الخوري).

والى ذلك فقد عمد الياس سركيس الى زيادة احتياطي الذهب بكميات كبيرة بعدما اشتراها باسعار منخفضة، سرعان ما شهدت ارتفاعا كبيرا، ولا زال احتياطي الذهب موجوداً حتى الآن، حيث حرص الحكام الذين تواليا على منصب حاكمية مصرف لبنان على الحفاظ عليه واعتباره صمام أمان لا يجوز المساس او التصرف به. والى ذلك عمد المصرف الى تنقية القطاع المصرفي من الادارات المتعثرة عبر قانون ونظام خاص، والى التدخل في سوق العملات لمنع التقلب الحاد والمفاجئ في سعر صرف الليرة، والى رعاية انشاء المصارف الخاصة بالتسليف المتوسط والطويل الاجل.

وقد شهد العام ١٩٧٤ ارتفاعا في سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الاميركي، الذي انخفض سعره الى ٢٢٠ قرشا، وقد حاول الياس سركيس وضع حد لهبوطه.

ومع نشوب الحرب اللبنانية (١٣ نيسان /ابريل ١٩٧٥)، كان على مصرف لبنان مواجهة مشاكل اقتصادية ومالية وانقلابات سببتها الحرب، فعمل على تمويل القطاع العام وأسهم فيه، وعلى تخفيف عجز الميزانية (قروض، اكتتابات وسندات، خزينة)، بمبالغ ضخمة، كما فرض على المصارف الاكتتاب الالزامي بسندات الخزينة، (٨٠٪ من الودائع لديها والالتزامات بالليرة اللبنانية).

كما تدخل في سوق القطع وعمل على ضبط الكتلة النقدية والحد من عمليات المضاربة ضمن حدود رصيده في العملات الاجنبية.

واسهم المصرف المركزي في وضع تشريعات تتناول التصفية الذاتية وعمليات الدمج المصرفي، وذلك بهدف تنقية القطاع المصرفي، كما أقر النسب المالية الضرورية، (نسبة الملاءة)، للحد من المخاطر التي تنسجم مع النسب العالمية الموضوعية.

وبعد انتهاء مدة حاكمية الياس سركيس، انتخب رئيساً للجمهورية عام ١٩٧٦، وتولى حاكمية مصرف لبنان الشيخ ميشال الخوري، وهو ايضا ماروني ينتمي الى الدستورية الشهابية، وكان يطمح بدوره لرئاسة الجمهورية ولا زال، أخذ عليه هدره لاحتياطي المصرف وتغاضيه وسكوته عن ممارسات روجيه تمرز الذي كان يرأس «انترا» وعدم التصدي له.

وقد عين ميشال الخوري مرتين بالاصالة حاكما لمصرف لبنان، وفي حاكميته الاولى مددت خمسة اشهر تفاديا لشغور المنصب، وفي حاكميته الثانية امضى سنتين ونصف السنة (من أصل ٦ سنوات) انهاها رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري لتعيين الحاكم الحالي رياض سلامة.

على عهد الرئيس امين الجميل ويموافقة الرئيس الراحل كميل شمعون، تم تعيين ادمون نعيم حاكما للمصرف، وهو رجل قانون مرموق كان عميداً لكلية الحقوق في الجامعة اللبنانية وصار رئيساً للجامعة، وخاض الانتخابات النيابية مرات عدة على اللائحة الدستورية - الجنبلاطية في قضاء بعلبك، لكنه لم يصل الى النيابة، وبقي طموحه بالوصول الى رئاسة الجمهورية وحتى الآن لم يحالف الحظ. مع توليه حاكمية المصرف، اصطدم الدكتور ادمون نعيم مع أصحاب المصارف، لكنه كان يحظى باحترام مميز بين صفوف موظفي المصرف وكانوا يطلقون عليه لقب Le Bon Papa. ونظرا للاحداث الامنية البالغة الخطورة، اضطر ادمون نعيم للسكن في مبنى المصرف «على الروف» في غرفتين متواضعتين تطلان على شرفة كان يزرعها وردا بنفسه ممارساً هوايته المفضلة وتاركا عائلته في منزله في منطقة «الرابية»، وفي مكتبه في المصرف كان يضع متراساً ترابياً يفصل بين المكتب والصالون.

عمل ادمون نعيم على المحافظة على وحدة «مصرف لبنان» في مرحلة اعتبرت من أشد المراحل صعوبة، حيث كان لبنان مهددا بالانقسام بين حكومتي العماد ميشال عون وحكومة الرئيس الدكتور سليم الحص، وحاول قدر الامكان اعتماد سياسة متوازنة بين الطرفين، ودافع عن الليرة. وفي عهده لجأ مصرف لبنان الى تطبيق نظرية البيع بالاسترداد اي مد المصارف بالسيولة مقابل عقارات قابلة للاسترداد.

وبعد ادمون نعيم، تولى الشيخ ميشال الخوري مجددا حاكمية مصرف لبنان وأقاله رفيق الحريري ليعين رياض سلامة الذي يعتبر اول حاكم لمصرف لبنان يحمل اختصاصا مالياً، في حين ان الحكام السابقين في معظمهم قانونيون، في حين ان سلامة كان يشغل منصب مدير مكتب مؤسسة «ميريل لنش» الاميركية في باريس.

ويقال، انه الوحيد بين حكام المصرف الذي لا يحمل طموحات سياسية او على الاقل غير ات من منصب سياسي او من حزب او ما شابه... وان كان مارونيا...

علما ان تعيين حاكم مصرف لبنان، بدوره خضع للقاعدة الطائفية، وكان هذا المنصب دائما من نصيب الموارنة باستثناء حالة واحدة، هي اول حاكمية لفيليب تقلا، وكان كاثوليكيا، فكما في كل المراكز الحساسة والمهمة في البلاد، كل زعيم طائفة يختار ممثلها في المنصب، وهذا الامر كان ينطبق ايضا على منصب نواب الحاكم: نائب الحاكم الاول شيعي، النائب الثاني درزي، النائب الثالث من السنة، والنائب الرابع من الارمن، علما انه خلال ٢٠ سنة امتدت من العام ١٩٦٤ ولغاية ١٩٧٤ تولى منصب نائب الحاكم الاول ارمني وهو جوزف اورغو لبان، حيث امضى ٢٠ عاما في ولايات متتالية بالتواصل مع ٣ حكام (فيليب تقلا، الياس سركيس الشيخ ميشال الخوري)، وبانتهاء مدة ولايته عينت حكومة الرئيس رشيد كرامي على عهد امين الجميل مكرديش بولدوكيان نائبا رابعا للحاكم واصبحت النيابة الاولى للشيعة.

وقد رضيت الطائفة السنية بمركز النائب الثالث انطلاقا من التوافق على ان يكون رئيس لجنة الرقابة على المصارف سنياً.

الضرائب و سندات الخزينة والعقارات من أسباب الأزمة

جمود في الأسواق وركود في حركة الاستثمار

■ الجمود الاقتصادي والتجاري والركود في حركة الاستثمار يطغيان منذ فترة طويلة على الأسواق اللبنانية. ولقد عزز تفاقم تلك الحالة الاهتزاز الحكومي على اثر ما سمي «اعتكافاً» لرئيس الحكومة رفيق الحريري، حيث أجمع مؤيدوه كما معارضوه على ان «استقالته» «قد» تجر البلاد الى كارثة كبيرة اقتصادية ومالية ونقدية.

وقد أضفت هذه «الهزة» المفتعلة، في رأي كثيرين، جموداً وتخوفاً من القيام بأي نشاط تجاري أو استثمار اقتصادي.

ماذا وراء هذا الجمود في الأسواق اللبنانية؟

مع بدء تنفيذ «اتفاق الطائف». كان من المفترض البدء بتنفيذ خطة سياسية - اقتصادية من شأنها أن تحسن الاقتصاد اللبناني، وكانت مرحلة الانتخابات النيابية، وما كان يفترض ان يتبعها من «استقرار سياسي» يترافق مع «استقرار أمني» من شأنه ان يؤدي الى حركة استثمارات وتبادل الرساميل في البلاد، خصوصا ان الدول الخارجة من الحروب هي الاكثر تحركاً اقتصادياً، اذ تعتبر ارضاً عذراء قابلة لتلقي الاستثمارات في مختلف الأشكال.

الا ان عوامل عدة لعبت دوراً في اعاقة المرتجى والمتوقع ابرزها:

● **العامل السياسي:** ان الأسلوب الذي تمت فيه الانتخابات النيابية، وانقسام البلاد حولها أثر كثيراً على الاستقرار السياسي المطلوب لتحريك عجلة الاقتصاد. الا انه اذا كان للوضع السياسي الداخلي أثر على جمود الأسواق اللبنانية، فان الوضع السياسي الاقليمي والدولي لم يسعف الحال، فالركود لف المنطقة وربطها بعملية السلم وبالحلول المتارجحة. والأوضاع الاقليمية المهزوزة تؤثر بشكل أو باخر على الأوضاع الاقتصادية في لبنان، فهو في تجاذب دائم معها ان استقرت استقر وان اهتزت اهتز.

● **الاهتزازات الأمنية:** ما ان بدت الحال للبنانيين على شيء من «الاستقرار» حتى حدثت اهتزازات أمنية أدت الى فتح الملفات واجراء التحقيقات القضائية، فهبت على البلاد ريح عاتية خلفت توتراً وعدم استقرار واوقفت عمليات الاستثمار التي بدت الى حين نشطة وبتوسم منها خيراً.

● **تراجع الاستثمارات:** ان مصدر الاستثمارات في لبنان ينقسم الى قسمين:

١- الاستثمارات الخليجية: في الآونة الأخيرة بدأت منطقة الخليج تعاني من أزمات عدة منعتها من توظيف استثمارات ضخمة في الخارج.

ودول الخليج الخارجة من الحرب تنتظر مرحلة السلم في المنطقة لتعرف كيف توظف استثماراتها في شكل يحقق قدراً كبيراً من الأرباح.

٢- الاستثمارات الغربية: هذه الاستثمارات في رأي اقتصاديين بارزين لديها اتجاهات عدة وهي لا تأتي الا وفق «تصور عام» وبرنامج «لانماء منطقة الشرق الاوسط. وحالياً فان «الأقلمة» الاقتصادية هي التي تتحكم بسوق الاستثمارات الكبيرة التي تحرك الاقتصاد.

وفي هذا الاطار لا يمكن التغافل او تجنب الحديث عن عدم اطمئنان فئة من اللبنانيين الى الأوضاع السياسية والعامة والى وضعهم ومصيرهم داخل لبنان.

وبسبب هذا الخوف واللائقة تخلفت هذه الفئة - التي تشكل الشريحة الكبيرة المساهمة في الاقتصاد اللبناني - عن المساهمة في عملية اعادة الاعمار لاسباب سياسية تعتبر نفسها فيها انها مغبونة او خارج المعادلة، وهذا ما ظهر في أهم وأبرز مشروع قامت به الجمهورية الثانية، وهو مشروع «السوليدير»، حيث تركزت الحملات الاعلانية لجمع أكبر عدد ممكن وخصوصا من هذه الفئة لكي يكونوا شركاء.. ولكن اعتكافها وعدم مساهمتها أديا الى سير الاقتصاد اللبناني على قدم واحدة.

هذه الظروف مجتمعة أدت الى جمود على مستوى الانتاج، وهذا الجمود لم يوقف عجلة التضخم التي استمرت، ولو بنسبة أقل من السابق. ازاء ذلك لم يكن أمام الحكومة سوى اللجوء الى محورين:

١- تحقيق تحسن نقدي للليرة مقابل العملات الأجنبية، والقيام بمحاولات في مجالات أخرى مثل ضبط الانفاق للحد من العجز في الموازنة، التي تقول الحكومة انه بلغ ٤٥٪، في حين يصر الخبراء الذين يحتسبون الانتاج ويأخذون في الاعتبار تراجعه على أن العجز لا يقل عن ٥٥٪، (انخفض عن موازنة ١٩٩٣ بنسبة ٥ - ١٠٪).

٢- لقد صدقت حسابات بعض الخبراء الذين رأوا ان تخفيض ضريبة الدخل لن يؤدي الى استجلاب الاستثمارات، كما توقعت الحكومة، خصوصا ان الدولة اضطرت الى فرض زيادة ضخمة في الرسوم والاعباء، التي اصبحت تثقل كاهل المواطنين. وجاءت هذه الزيادات في مقابل عجز الحكومة عن زيادة الرواتب والأجور في شكل يتناسب ونسبة ارتفاع كلفة المعيشة، الأمر الذي اضعف القدرة الشرائية الأساسية عند المواطنين فاستغنوا عن الكماليات مما انعكس جموداً في الأسواق التجارية.

علماً ان أسعار الاستهلاك زادت بنسبة ٦.٥٣٪ في الفصل الاول من هذا العام و٧.٥٤٪ لدى حسابها بالدولار، وقد زادت هذه الاسعار في غربي العاصمة بنسبة ٩٩.٩٪ وفي شرقها ٨.٠٧٪ لدى حسابها بالليرة اللبنانية، ويعزز الخبراء هذا الارتفاع الى التضخم بفعل الاكلاف والى ارتفاع الرسوم على ميكانيك السيارات وأسعار خدمات الصحة والسكن والمنتوجات الطارئة وبعض اللوازم مثل الألبسة.

هذه الثغرات مجتمعة وانعدام التوازن بين سائر القطاعات التجارية، تعود في شكل رئيسي، مع استثناء الاسباب السياسية المباشرة، الى تراجع الانتاج في لبنان الذي أدى بشكل اساسي الى الجمود الذي تعانيه الأسواق الاقتصادية والتجارية.

ولكن وراء هذا الجمود عوامل أخرى لا تقل أهمية وأبرزها فقدان السيولة في الأسواق اللبنانية ويعود ذلك الى ثلاثة عوامل:

١- الاكتتاب في أسهم شركة «سوليدير»، التي استحوذت على اهتمام عدد كبير من اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، الذين أقدموا على سحب أموالهم للاكتتاب فيها، وقد بلغت قيمة هذه الاكتتابات ٦٨٠ مليون دولار تجمدوا أسهماً في المصارف، وكان من الممكن لو بقيت سيولة ان تحدث حركة اقتصادية وتترجم استثمارات في البلد.

٢- الاكتتاب في سندات الخزينة ذات الفوائد المغرية وقد بلغت قيمة هذه الاكتتابات حوالى ٨ مليارات ليرة لبنانية، بحيث امتصت السيولة الكبيرة الناتجة عن شراء «مصرف لبنان المركزي» للدولار بكميات كبيرة خلال هذه الفترة.

وقد عزز التهافت على الاكتتاب في سندات الخزينة الاوضاع السياسية والاقتصادية غير المضمونة لاجراء توظيفات واستثمارات، دفعت بالبنانيين الى البحث عن وسيلة لتوظيف أموالهم في أماكن مضمونة، فائدتها مرتفعة، أكانت على الليرة او سندات الخزينة.

وقد سجل العام ١٩٩٤ ارتفاعا ملحوظا في حجم الودائع بلغ ٣٩٥٦.٢ مليار ليرة لبنانية، الذي يعود الى التحويلات الواردة من الخارج والعائدة في معظمها الى اللبنانيين وبعض المستثمرين العرب الذين ادركوا ان فرص الاستثمار لا زالت متوفرة ومجدية في لبنان واكثر أماناً من العديد من البلدان الغربية، فاقدموا على توظيف أموالهم في شكل خاص من خلال الاكتتاب في أسهم سوليدير او الاكتتاب في سندات الخزينة. وليس على الاستثمار في مشاريع تجارية او اقتصادية انتاجية.

٣- التوظيفات العقارية: استحوذت التوظيفات والاستثمارات العقارية على القسم الاكبر من التحويلات الواردة من اللبنانيين المغتربين والمستثمرين العرب، فاقدموا على شراء مساحات كبيرة من الاراضي من مختلف المناطق اللبنانية، خصوصا تلك المرشحة لأن تشهد ارتفاعا كبيراً في أسعارها في انتظار حركة عمرانية واقتصادية مرشحة للازدهار.

وتبعا لذلك، نجد ان حركة الاستثمارات في لبنان انصبت على قطاعات مضمونة فائدتها امتصت السيولة من الأسواق اللبنانية وتجمدت ومعها الاسواق والحركة الاستثمارية في انتظار الاستقرار السياسي والاقتصادي المرتبط الى حد بعيد بالاستقرار السياسي والاقتصادي الاقليمي.

لاعلاناتكم
في «الميزان» و«المرجع»
الاتصال بـ:
Approach
APPROACH 21
Victoria House
Vernon Place
Suites: 51-55
London WC1B 4DP
Tel: (071) 430 2072/92
Fax: (071) 430 2084

4 Vol.1 No.9 June 1994 المجلد الاول - العدد التاسع - حزيران/ يونيو ١٩٩٤

رئيس «جمعية الصناعيين اللبنانيين» لـ«الميزان»:

«سوليدير» تمتص السيولة ومشاريع التوظيف هي الحل

■ لم تعرف «جمعية الصناعيين اللبنانيين» رئيساً مثيلا له. يعالن ما يضمر ويفكر، ويطرح التحديات على المكشوف. يقول قولته ويترك خلفه جدالا، فان استتب أمر النقاش كانت خواتيمه مصداقا لقوله.

جاك صراف ، هكذا هو، معروف في أوساط الصناعيين. وفي المرجعيات السياسية، مسموع النبرة، ولكلامه عندها وقع المنبه للممارسات والمواقف والقرارات.

ويشير جاك صراف باصبعه الى اسباب الركود الصناعي في لبنان، يلوم وينتقد ويعود يطرح قيام مجموعة اقتصادية من لبنان وسوريا والاردن والعراق - فيما بعد - لمواجهة النتائج الاقتصادية للسلم الآتي الى المنطقة.

والحديث بين «الميزان» وجاك صراف سؤال وجواب:

□ تعاني الاسواق اللبنانية جموداً كبيراً منذ فترة، هل انعكس هذا الجمود على القطاع الصناعي؟

- «القطاع الصناعي هو من مجمل القطاعات الاقتصادية، لا يعيش في جزيرة بمفرده، والقطاعات هذه مترابطة مع بعضها البعض. لا يمكن لقطاع ان يتقدم على الآخر خصوصا في الاسواق اللبنانية.

طوال سنوات الحرب لم نمر بمثل هذه الحالة، علماً بأن الاقتصاد كان اقتصاد حرب، وكانت هناك قناعة ذاتية ان الجمود سببه مبرر وهو الحال العسكرية المتكمشة بمفاصل البلد.

انما اليوم في مرحلة «السلم الاهلي» اصبح للجمود عدة اسباب، اولها الجمود الاقليمي ، فهناك جمود وانكماش في كل أسواق الخليج، وانكماش في سوريا والاردن وفي اليونان وتركيا. وجمود دولي، على الرغم من ان الانكماش الذي بدأ في الولايات المتحدة عام ١٩٨٦ انتهى منذ ما يقرب الشهرين. والانكماش الاميركي في السنوات الماضية، كان له تأثير على التوظيف الدولي... فالولايات المتحدة من أكبر المستثمرين في العالم واكبر طاقة انتاجية ومالية، ومع حصول انكماش في اقتصادها توقفت عن التوظيف ، وردة الفعل من الطبيعي ان تصل الى لبنان. ويقولون دائما انه من اميركا الى لبنان هناك ثلاث الى خمس سنوات، اي عندما يطلقون اختراعاً او سلعة جديدة في أميركا حتى يصل الى لبنان يحتاج الى ٣ - ٥ سنوات، من هنا فان الانكماش المحيطي اثر وله نسبة عالية في التأثير.

وللانكماش أسبابه الداخلية ايضا، وأهم سبب اليوم هو ان الحكومة تحاول ان تضع كل امكانياتها في البنية التحتية ، والدورة الاساسية تنطلق من قطاع البناء والعقارات. وهذا الشيء لم يتوقف اثناء الحرب، حيث استمرت عملية البناء والاستثمارات في قطاع العقارات والشقق الفخمة وغير الفخمة».

ففي ادما مثلا، ارتفعت اسعارها من ٣٠ دولاراً الى ٣٠٠ دولار في المتر المربع الواحد في أصعب ايام الحرب. وهناك مناطق ارتفعت فيها الاسعار من ٣ دولارات الى ٣٠٠ دولار.

واليوم انتهت الحرب، ونرى سعر الارض والشقق المبنية ترتفع وهذه اموال تتجمد في استثمارات غير منتجة ، نسميها نحن استثمارات ترفع الاسعار وتتسبب بمضاربة، فعند توظيف الاموال في عمليات غير منتجة الا في عملية تحسين السعر تماما كمن يشتري الدولار ويبيع الليرة اللبنانية. وهناك اليوم الكثير من الاموال المجمدة في استثمارات كهذه.

واخيرا... كانت شركة «سوليدير» والاموال التي ضخت اليها، هذه الاموال مجمدة اليوم في المصارف. ومردود هذا الطرح، ونحن لا نقول انه طرح بشكل خاطئ». هو اننا لا يمكن ان نرتاح على كل الاصعدة، اذا اردنا ان نشتري اسهما في «سوليدير»، وان يكون لدينا مجالات في الاستثمار.

لذلك نلاحظ اليوم انه من الاسباب الداخلية ان الاستثمارات هي التي كانت السبب في نقص المال، اكان ذلك في المصارف اللبنانية أم في مجالات الاستثمار وفي المشاريع الجديدة، وهذه الاستثمارات يتسبب جمودها بالانكماش في أسواق اللبنانية».

□ هذا الانكماش والجمود هل أصاب القطاعات الصناعية كافة في لبنان؟

- «أجل، ليس القطاعات الصناعية وحسب بل الاقتصادية كافة. وحتى صناعة المواد الغذائية، وحتى الدواء فان نسبة الاستهلاك خفت وتضاءلت على كافة المستويات. في وسائل الاعلام ، مثلا، في العادة عندما يحصل انكماش في الاسواق يعمدون الى الانفاق على وسائل الدعاية والاعلان لتشجيع المستهلك على الشراء. وما نلاحظه هذه الايام ان لا أحدا ينفق على الاعلان في وسائل الاعلام، حتى انه لم تعد هناك تنزيلات وتخفيضات درجت عليها المحلات التجارية ، لقد اصيب المستهلك بنوع من الجمود حدّ من تحركه ومن مبادراته الاستهلاكية».

□ الا تعتقد ان الرسوم الجمركية وارتفاع قيمة الدولار الاميركي كانا لهما الاثر الايجابي على القطاع الصناعي اللبناني؟

على لبنان وسوريا والاردن والعراق تشكيل سوق مشتركة واحدة لمجابهة استحقاق السلم الآتي الى المنطقة

- «حتى الآن لم يحصل اي شيء من هذا القبيل ، نحن ندفع ضرائب من دون هوادة. وأقساها ضرائب الكهرباء التي تضاعفت وسببت انكماشاً موجعاً. فالمواطن بات يصرف ما لديه على فواتير الكهرباء الى جانب ضرائب دفعت عن السنوات الفائتة وفي أشياء غير منتجة للمواطن. أما الرسوم الجمركية فلم ترتفع».

□ في مقابل الضرائب المفروضة، هل قدمت لكم الحكومة دعما ما؟

- «في الحقيقة ان الحكومة الحالية كل تفكيرها واتجاهها على البنية التحتية، كما سبق وقلت، وهو تأمين وتصحيح الوضع الصناعي المنتكس خلال سنوات الحرب ولم يحصل اي تحرك أكان في مجالات الهاتف او الطرقات او المطار او المرفأ وغيرها... والرئيس الحريري بدأ حاليا بادراك اهمية تصحيح الوضع الصناعي وبانه لا يمكن الاهتمام بمجالات من دون الاخرى، بل ان يكون هناك توزيع في الاهتمامات بين المجالات كافة.

فأهمية «البنية التحتية» تتساوى مع أهمية القطاعات الانتاجية الحيوية الاخرى في البلاد.

نحن نقول دائما: ان خوفنا من ان يكون لدينا هاتف، ولكن ليس لدينا من يتكلم على الهاتف، لدينا مطارات ولكن ليس لدينا ضيوف يزورون لبنان، هذا ما كنا نخشاه ونتمنى ان لا نكون قد وقعنا فيه».

□ كيف يمكن حلحلة هذا الركود العام في لبنان؟

- «تمنيت دائما ، الا يطرح عليّ هذا السؤال. فهذا السؤال يحتاج الى جواب صعب: ماذا نريد في لبنان؟

نحن مثل المرأة الحامل، قبل ان تلد او تأخذ صورة أشعة. يسألها الطبيب ببداهة وتلقائية، ماذا تريد مولوداً ذكراً أم انثى؟ وبتلقائية تجيب الحامل بانها تريد انثى لأخرتها فينتفض الزوج معترضاً فهو دائما يريد بكره ذكراً؟ يحدث ذلك مع ان الاثنين يعرفان ان أهم شيء عندهما ان يأتي المولود سليم الخلق والخلقة.

وحالنا ، هو حال هذين الزوجين. ناس يرون طريقة الحل في لبنان من خلال انانيتهم . وآخرون يقترحون حلاً آخر، المشكلة اننا اليوم لا نعرف ما هي الطريقة للحل، لأننا لا نعرف ماذا نريد، ونضيع الناس معنا، فاذا شرحت طريقتي في الحل سيندهش البعض ويقولون من الطبيعي ان يكون هذا هو الحل، في رأيي اليوم اذا لم نحرك قطاع الانتاج قبل البنية التحتية لن تكون لدينا بنية تحتية. وأقول ماذا ينفع الانسان لو ربح العالم وخسر نفسه، ماذا ينفعني ان يكون في لبنان كل شيء وليس لديه قطاع انتاج.

وقد يأتي ما يناقض طرحي. وقد يكون طرحه أوفى وأشمل وفيه النفع العميم. ما نحتاج اليه هو الحسم في الطروحات والا وقعنا في الضياع الفكري او «الضياع الكلي» كما أريد ان أسميه . وفي النهاية ، كما قلت، لبنان هو مجموعة من تناقضات يجب ان نحافظ عليها، هذه التناقضات تتكامل مع بعضها ولا شيء يمنع ذلك. التجارة تتكامل مع الصناعة ، والصناعة تتكامل مع الزراعة ، لكن ليس بوسعنا ان نقوي اي قطاع على حساب القطاع الآخر. أنا لا أطلب اليوم تقوية الصناعة على حساب التجارة، اي اننا لم نقل امنعوا التجارة والبضائع من الدخول. نحن اليوم نتساءل: اذا كانت الدولة قد زادت الرسوم الجمركية على السلع فلماذا لا تعطي نسبة الزيادة الى القطاع الصناعي لتساعد الصناعي على منح المستهلك فرص الخيار في ان يقرر بين سلعة ثمنها ليرة وأخرى ثمنها ليرة ونصف بفرق الجمرك؟

ان اعطاء القطاع الصناعي النسبة الزائدة على الرسوم الجمركية من شأنه ان يبقي السلعة اللبنانية على سعر واحد مع السلعة المستوردة فيشجع المستهلك على شراء السلعة اللبنانية وبالتالي تتأمن للدولة مداخيل اكثر.

نحن في جمعية الصناعيين لسنا ضد السلعة الاجنبية من دخول البلاد. انما مقابل ذلك على الدولة ان تعطي الصناعة الوطنية فرص ان تنافس منتوجاتها المنتوجات المستوردة، وراء كل سلعة محلية ايادٍ لبنانية، ان في المصنع أم في الادارة وهذه تعتاش منها.

وفي النهاية ان السياسة الجمركية ليست الا سياسة لتطوير القطاع الصناعي في مرحلة ما لا اكثر ولا اقل».

□ ماذا يحضر القطاع الصناعي لمواجهة السلم الآتي الى المنطقة؟ ان بعض الخبراء يقول ان القطاعات الصناعية والتجارية لا تتحضر لهذا الاستحقاق اسوة بالدول المجاورة؟

- «في الحقيقة ان هذا القرار سياسي ، نحن كجمعية صناعيين لنا شق فيه من خلال الطرح، ولكن ليس في وسعنا ان نقوم باتفاقيات ، وقبل ان نتحضر لهذا الاستحقاق علينا ان نعرف ماذا نريد؟

يجب ان يكون هناك اتفاق بين لبنان وسوريا والاردن لانشاء سوق مشتركة واحدة في المرحلة الاولى وان يدخل معنا العراق في المرحلة الثانية.

ونقول انه يجب ان يكون هناك تكامل في الطروحات الصناعية بين هذه البلدان وكذلك في الطرح الزراعي والسياسي ، اي أن تكون هناك سياسات متكاملة مع بعضها البعض. اي صناعة يجب ان تقوى على الاخرى.

وان نأخذ بعين الاعتبار الصناعات الموجودة في تركيا وفي اسرائيل، وان نعرف كيف سنتنافس مع هذه ونتكامل مع تلك، واين سنوجه صناعتنا، وكيف نخطط لسياسة تواجه السلع التي ستردنا من اسرائيل.

اذاً هذا هو ما بامكاننا ان نقوم به، طبعاً هذه مسؤولية البلدان التي تقرر».

الدكتور ايلي عساف
عميد كلية العلوم الاقتصادية
وادارة الاعمال
في الجامعة اللبنانية سابقا
وعميد كلية الاعلام حالياً

ضوابط وشروط التخصصية في لبنان

■ بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ احال مجلس الوزراء الى مجلس النواب مشروع قانون معجلا طلب فيه الاجازة للحكومة بانشاء شركات مغفلة مختلطة لادارة بعض المرافق العامة. وفيما يلي النص الكامل لهذا المشروع المؤلف من سبع مواد والذي يبين لنا بشكل عام طرح الحكومة ونظرتها الى عملية اعادة تأهيل واستثمار وادارة بعض المرافق العامة:

● المادة الاولى: أجيز للحكومة بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزراء المختصين انشاء شركات مغفلة مختلطة لادارة المرافق العامة التالية: البريد - النقل المشترك - السكك الحديد - استثمار محطات توليد الطاقة - مصافي النفط.

يحدد في مرسوم انشاء الشركة وراس مالها والأحكام المتعلقة بها ولا سيما لجهة تأسيسها والاكتتاب بأسهمها وادارتها ونطاق عملها.

● المادة الثانية: يمكن تحديد راس مال الشركة بالعملة الأجنبية ويجب الا تقل مساهمة الدولة عن عشرين في المائة من راس المال المحدد.

● المادة الثالثة: يجاز للدولة الاكتتاب عيناً كلياً أو جزئياً في راس مال كل شركة وفي مطلق الأحوال لا يجوز أن تزيد المساهمة النقدية للدولة عما يعادل ٢٠٠ مليون دولار اميركي بالليرات اللبنانية.

توزع الاعتمادات المخصصة لكل شركة من الشركات الملحوظة في المادة الأولى أعلاه بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص.

● المادة الرابعة: يمكن عند الاقتضاء تغطية الاعتمادات اللازمة لمساهمة الدولة النقدية في راس مال الشركات المنشأة عن طريق:

١- المساعدات. ٢- القروض ٣- الواردات الاستثنائية التي يصير تحديدها في قوانين ويجاز للحكومة اصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية وذلك وفقاً لما يلي:

أ - يجب أن لا تقل مدة استحقاق اي من السندات المصدرة عن السنتين من تاريخ اصدارها.

ب - يجب ان تسدد هذه السندات المصدرة في موعد لا يتعدى خمس عشرة سنة من تاريخ بدء اصدارها.

ج - تحدد نسب الفوائد على السندات وفقا للمعدلات الرائجة في السوق العالمية على ما يماثلها في الخارج، ويتم ذلك بقرار مشترك يصدر عن وزير المال وحاكمية مصرف لبنان.

● المادة الخامسة: يحدد عند الاقتضاء بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزراء المختصين:

١- مصير الحقوق والواجبات والأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة الى الادارات العامة والمؤسسات العامة التي كانت تتولى ادارة المرافق العامة المذكورة في المادة الاولى أعلاه واستثمارها.

٢- أصول العلاقة ومواضيعها بين الوزارات المختصة والشركات المنشأة.

٣- أصول اشغال الشركات المنشأة للاملاك العمومية اللازمة لتحقيق نشاطها.

● المادة السادسة: تحدد عند الاقتضاء دقائق تطبيق هذا القانون بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء.

● المادة السابعة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

باديء ذي بدء يثبين لنا من قراءة هذا المشروع بأن الحكومة تبنت صيغة جديدة يمكن وصفها بالتخصصية الجزئية أو بنصف تخصصية.

اذ ان الطريق التي تريد الحكومة سلوكه هو من خلال المشاريع المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص تحت ما يسمى بالمؤسسات المختلطة.

فقد حسمت الحكومة النقاش الذي يدور منذ عدة سنوات حول هذا الموضوع، ولكن هناك اسئلة عديدة تطرح نفسها على عدة أصعدة وهي:

أولاً: لجهة الاكتتاب بالأسهم.

١ - هل ستطرح الأسهم على مؤسسات استثمارية أو على شركات خاصة أو على أفراد؟

ب - ما هي حدود الاستثمار الأجنبي؟

ج - هل ستصل الأسهم الى جمهور كبير أم الى جمهور قليل؟

في هذا الاطار ما هي الوسائل، (وسائل الرقابة)، للتحقق من وجود شركات وهمية أو اشخاص مستعارين؟

بعبارة أخرى، ما هي الوسائل لمنع الاحتكار وتشجيع المنافسة؟

الموضوع هنا يحتاج الى تشريعات عدة وتعديلات جذرية في القوانين المعمول بها.

ان هذه التشريعات يجب ان تهدف الى:

١- منع الاستغلال.

٢- حماية المصلحة العامة.

٣- وحماية المستهلك.

ثانيا: لجهة العلاقة بين الدولة والمشروع.

١ - ما هي طبيعة العلاقة بالدولة؟ اذ ان المشروع ترك للوزير المختص تحديدها عند الاقتضاء.

ب - ما مدى استقلال المؤسسة؟

ج - أين تكمن سلطة القرار عندما تكون حصة الدولة ٢٠٪؟

د - ما هي نوعية الرقابة على هذه المؤسسات ؟ وما مدى سلطتها؟

ثالثا: لجهة الاطار القانوني.

١ - كيف سيكون الشكل القانوني الذي سيعتمد؟

ب - هل ستلجأ الدولة الى التقيد العام أو الجزئي أو الى انتقائها؟

ج - ما هو التشريع المطلوب؟

رابعا: لجهة التركيب الاداري للمؤسسة.

١ - كيف سيكون الشكل الاداري لهذه المؤسسات؟

ب - كيف يؤلف مجلس الادارة (تعيين أم انتخاب) وما هو دوره بالتحديد؟

خامسا: لجهة التركيب المالي للمؤسسة.

تبين من مشروع القانون وفي مادته الثالثة بأن الحكومة حددت المساهمة النقدية بما يعادل الـ ٢٠٠ مليون دولار اميركي بالليرات اللبنانية، وبأن مساهمة الدولة في رأس مال الشركة يجب ألاّ تقل عن ٢٠٪ من رأس المال المحدد، اذ يمكن ان تكون ٢٠٪ وهنا نطرح أسئلة عديدة ومخاوف كبيرة حول مساهمة كهذه اذا ما حصلت.

اما فيما خص قيمة المؤسسة فقد جاء ايضا في المادة الثالثة للمشروع، بأنه وبناء على اقتراح الوزير المختص يحدد عند الاقتضاء مصير الحقوق والواجبات والأموال المنقولة وغير العائدة الى الادارات العامة والمؤسسات العامة التي كانت تتولى ادارة المرافق العامة واستثمارها.

وهنا كان من الأجدى لحظ تشكيل لجنة عليا مؤلفة من اعضاء في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية يشاركهم فيها اختصاصيون وخبراء في التقييم والمحاسبة وبالتحديد في العمليات الحسابية للتخصصية للأشراف على هذه العملية.

سادسا: لجهة الموارد البشرية.

لم يأت المشروع على تحديد العناصر البشرية الضرورية وكيف سيتم التوظيف والاستغناء عن الموظفين؟

وبالنهاية لم يأت المشروع على ذكر الأنظمة المحاسبية التي ستعتمد؟

فبعد هذه التساؤلات التي على الحكومة ان تعطي أجوبة عنها لكي تبدد المخاوف والتكهنات، لا بد من استخلاص بعض الايجابيات:

فايجابيات هذا الطرح اذا ما حصل ضمن اعتبارات معينة يمكن تلخيصها على صعيدين كالآتي:

اولا: الاشراك المباشر للمستهلك باعادة الخدمات العامة التي يستفيد منها ومن مردودية اكتتابه بالسندات التي ستصدرها هذه المؤسسات.

اذ عندما تصبح هذه الشركات تعمل وبطريقة سليمة وطبيعية منتجة للخدمة العامة من دون نقص وانقطاع وحسب المواصفات الدولية من كلفة ونوعية وضمن سياسة أسعار تعطي نظرة علمية عن كلفة الانتاج ونسبة الأرباح نكون قد حققنا ما نصبو اليه من عقلانية بالتعاطي في الشأن الاقتصادي بوجه عام وفي الشأن الخدماتي بوجه خاص.

ثانيا: اعفاء الدولة من الاستعانة بواردااتها المالية الزهيدة لتغطية نفقات هذه المصالح والادارات التي تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني، أذ ان ضعف الأداء الاداري، وتعثر القطاع العام في هذه المرحلة، (مرحلة النهوض)، وتراكم الدين الداخلي وارتفاع حجم الدين الخارجي المرتقب، مع العجز في المالية العامة ولو بدأ يتقلص تدريجياً أذ تبقى نسبته بحدود ٤٥٪ لسنة ١٩٩٤ ومن الصعب كي لا نقول من المستحيل تقليصه كلياً بنهاية ١٩٩٥ ولا حتى بنهاية ١٩٩٦، كل ذلك أصبح يشكل عبئاً لا يستهان به ولا يمكن التغاضي عنه.

فهذه العملية اذا ما حصلت ضمن الأطر السليمة العلمية والموضوعية بامكانها ان تعيد التوازن للموازنة العامة، وبالتالي العدول عن ضخ السيولة في الاقتصاد الوطني من دون اي مقابل، وبالتالي تخفيف وازالة الضغوطات التضخمية وهذا الشيء ينعكس ايجاباً على البية الأسعار وعلى أسعار الصرف، فيتحسن صرف العملة الوطنية وبالتالي القوة الشرائية للاجر تزداد وهذا ما يؤدي الى تخفيف الفقر ورفع مستوى معيشة المواطن.

هذه الحلقة هي بنظرنا الاساس في الانعكاسات الايجابية لهذه العملية.

نأمل بأن تكون هذه الأسباب التي جعلت الحكومة تلجأ الى اتباع هذه السياسة وليس أسباب أخرى. لكن ثمة محاذير عديدة وشروطا ينبغي التوقف عندها.

اولا: يجب ادخال عملية التخصصية ضمن سياسة اقتصادية شاملة هدفها الاستقرار الاقتصادي واعادة التوازنات للاقتصاد الوطني، وهذا ما تحدث عنه مراراً صندوق النقد الدولي عندما تطرق الى اعادة تصحيح الهيكلية للاقتصاد الوطني.

ثانيا: اذا ما حصلت عملية التخصصية بعيدا عن خطة سنة ٢٠٠٠ والتي يجب تصحيح بعض عناصرها ومسارها وعن السياسة الاقتصادية الشاملة بامكانها ان تصبح عملية صفقات تجارية... وبالتالي بامكانها ان تعمق الهوة بين اللبنانيين الميسورين واللبنانيين المعوزين.

ثالثا: ان التخصصية تتطلب وجود دولة لها سلطة اقتصادية وجهاز اداري منظم للمراقبة.

ان وجود السوق ولعبة السوق التي ترتكز على المنافسة وعلى ديناميكية القطاع الخاص لا تعني مطلقاً تركه من دون ضوابط ، وهذه الضوابط يجب ان تأتي من دولة قادرة علمياً وتقنياً واخلاقياً.

رابعا: ان المحافظة على المصلحة العامة ترتكز على قواعد تسعير الخدمات وشروط توفيرها. وهذه تبقى خاضعة لقرارات الهيئات العامة. فالمطلوب التيقن من عدم ممارسة الاحتكار والحرص على توفير الخدمات المتعلقة بالصيانة والمحافظة على نوعية الخدمات.

خامسا: على الدولة ان تأخذ احتياطاتها كي لا تؤدي التخصصية الى انشاء شركات لديها من القدرات المالية والثروات ما يشكل خطرا عليها.

فعلى التخصصية ان تدعم الملكية الفردية التي هي الركن الأساسي في الاقتصاد اللبناني.

فالخوف لدى البعض من ان التخصصية ستفتح الباب للسيطرة على الارث الوطني من قبل مجموعة أو مجموعات مالية لبنانية او أجنبية يمكن تبديده ضمن وجود رأي عام مؤثر ودولة كما ذكرت قادرة على ان تمارس صلاحيتها على اكمل وجه، حامية للمصلحة العامة.

«البنك المركزي» تبناها والبنوك الأخرى اكتتبت فيها:

الشركة الاردنية لضمان القروض تنطلق برأس مال قدره سبعة ملايين دينار

■ ان التوسع في الاستثمار وانشاء الشركات في مجالات متعددة أمر ملفت للنظر في الأردن، فما هي أسباب هذا التوسع ، وكيف يتمتع الاردن بموارد مالية يستطيع ان يستثمر ويتوسع على هذا النطاق الواسع؟

ان معظم عمليات الاستثمار والتوسع تكاد تنحصر في القطاع الخاص. ولا شك ان هناك مساهمة من الجانب الحكومي ولكنها مساهمة تبدو وكأنها تنطلق من مبدأ التشجيع اكثر منها من عمليات الاستثمار، حتى ولو قيل ان الاردن ما يزال يعيش مرحلة التعايش بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ولكن ليس في المستوى الذي الفه في العشر سنوات التي سبقت المرحلة الحالية.

ويتفق المحللون الماليون، على ان عمليات التوسع في القطاع الخاص، وفي السنتين الماضيتين، تعطي مفهوما من الثقة في مجال الاستثمار في الاردن ، ويعني ذلك ان هناك اموالا، وان هناك سيولة مالية متوفرة، ذلك ان انشاء الشركات بهذا الحجم، يعني ان هناك ثقة في عمليات الاستثمار.

فهل هذه المرحلة مقتصرة على الاردن. ام انها تشمل جميع الدول العربية. ام ان الاردن هو بداية هذه المرحلة الجديدة في العالم العربي شرقي المتوسط.

ومثال على ذلك «الشركة الاردنية لضمان القروض» وهي شركة مساهمة أعلن عن تأسيسها في عمّان في الشهر الماضي. او على التحديد في السابع من شهر نيسان/ابريل الماضي.

وعلى الرغم من ان الشركة قد بدأت برأس مال متواضع اذا ما قيس بحجم الشركات المماثلة في الدول الاخرى. ولكن اذا ما قيست بالشركات المماثلة في العالم العربي، وهي شركات نادرة لا تعم جميع الدول العربية، تبدو في الواقع برأس مال معتبر. اذ بلغ رأس مال الشركة سبعة ملايين دينار أردني.

المهم في هذه الشركة هو «المساهمون» فيها ومدى علاقتها بالجانب الرسمي، فرئيس مجلس الادارة، هو الدكتور محمد سعيد النابلسي «محافظ البنك المركزي الاردني»، ولكن اهمية الشركة تتمركز في المساهمين فيها وخصوصا تلك المؤسسات التي أسهمت بنسبة عالية في رأس مال الشركة. ويمكن ايضاح هذه الاهمية بذكر بنك تنمية المدن والقرى و«مؤسسة الضمان الاجتماعي» و«بنك الاسكان» و«البنك الاردني - الكويتي» و«بنك المؤسسة العربية المصرفية» و«بنك الاتحاد الصناعي» و«شركة العرب للتأمين» و«غرفة صناعة عمان».

وللانصاف في القول ان الشركة لم تبدأ في يوم الاعلان عنها، فحاجة الاردن الى هذا النوع من الشركات ، قد جعل «البنك المركزي»، كما تفيد التقارير، هو الذي يتبنى مشروع انشائها. ولهذا تولى البنك نفسه مسؤولية المشروع خلال الفترة الواقعة بين ١٩٩٣/٩/٢٠ وحتى ١٩٩٤/٤/١٧ ، حيث نضج المشروع وأصبح في الاعلان عنه كشركة قائمة يمكن طرح اسهمها في السوق المالي الاردني. فهل هذه الشركة ضرورية لبرامج التنمية العامة في الاردن، ومن اجل هذه الأهمية تولى «البنك المركزي» تبنى المشروع حتى يمكن القول أن «البنك المركزي» هو الذي أوجدها من العدم؟

قد يقول المحللون الماليون ان ظاهرة التوسع في الاستثمار وانشاء الشركات مثل شركة صناعة الملابس والتوسع في شركة البوتاس، يجب التفكير فيه جديا، على أساس ان هذه الشركات تتعدى قدرة انتاجها الاستهلاك المحلي وكأنها وضعت أصلا للتصدير، وعلى هذا الأساس فان انشاء أية شركة ، خصوصا تلك التي تسهم فيها الحكومة ، والمؤسسات الحكومية، وشبه الحكومية، يحتاج الى دراسة جديدة، الى دراسة السوق المحلية، ما هو مطروح في السوق من الشركات المحلية وما هو مستورد، ثم دراسة السوق التي تتطلع الشركات الى طرح انتاجها فيها.

فالمعروف مثلا، ان اية شركة تنشأ تصبح جزءا من الانتاج العام. فاذا أسهمت في التنمية وتحققت التنمية فعلا، وارتفع مستوى المعيشة بشكل عام، فلا بد من ايجاد الضمانات لاستمرار هذا المستوى. واذا كان ارتفاع مستوى المعيشة قد ارتبط، مثلا، بحجم الصادرات فلا بد من المحافظة على هذا الحجم وبالتالي الدخول في المنافسات العالمية في الاسواق التي حققت هذه الشركات فيها نجاحاتها، وعندئذ لا بد من طرح السؤال التالي: هل هنالك دراسات أنية محلية واقليمية او عالمية، على أساس أن الاردن ينتج «البوتاس» و«الفوسفات»؟

يبدو انه كانت هناك دراسات تتعلق بـ «الشركة الاردنية لضمان القروض». فقد قال المدير العام للشركة: «ان الدراسات أكدت الجدوى الاقتصادية لقيام هذه الشركة». واضاف قائلا: «انها ستؤدي حتماً الى زيادة في حجم الاستثمار والتوظيف». وحدد نشاط هذه الشركة: «بأنها ستقوم بشكل أساسي بمنح ضمانات القروض الممنوحة من البنوك التجارية للمشاريع الصغيرة، والمتوسطة الحجم».

ويبدو من بيان المدير العام للشركة ان انشاءها قد خفف من العبء الذي كان ملقى على «البنك المركزي» ، وعلى بعض البنوك، وفوق ذلك وضع النظام التجاري والمصرفي في الطريق المتبع عالميا.

محمد سعيد النابلسي

فحسب رأي المدير العام: «ان قيام الشركة في الاردن يعتبر نقلة نوعية في الجهاز المصرفي الاردني مما يشجع البنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية بناء على الجدوى الاقتصادية للمشاريع اكثر من التركيز على الضمانات التقليدية المعروفة مثل العقارات وغيرها...

ويبدو كذلك ان للشركة مجالات متعددة للعمل. اذ يقول الدكتور جمال صلاح، المدير العام للشركة، «بان الخطة المستقبلية للشركة تعتمد على زيادة السقف المحدد بمبلغ عشرين الف دينار ليصل الى أربعين الف دينار لتشمل بالاضافة لأصحاب المشاريع الصغيرة مشاريع متوسطة الحجم وكذلك التوسع في تغطية نشاطات الشركة وتوسيع مظلة الضمان لتشمل مشاريع خدمية وانتاجية ذات جدوى اقتصادية مثل منح قروض للاطباء، والمهندسين ».

ويأمل المدير العام:

«في توسيع البنوك التجارية للقروض حيث ان هناك ضمانة بنسبة ٧٥ في المائة لضمان القروض الممنوحة للشركة».

ولكن... هل يجري كل ذلك من دون قيود محددة من «البنك المركزي» حتى ولو كان مساهما فيها او على الأصح بانيها؟

«لا»، يقول المدير العام، مضيفا : «ان البنوك التجارية ستقوم بتوسيع اعمالها، ولا يعني ذلك ان منح القروض سيتم من دون قيود ، فالبنك سوف يتحمل نسبة من الخسارة قد تصل الى ٢٥ في المائة من القروض الممنوحة في حالة عدم تمكن المشروع من الالتزام بتسديد تلك القروض».

ليس هناك من شك في ان الاردن يعيش ظاهرة التوسع في القطاع الخاص وانشاء شركات جديدة، وتوسيع شركات قائمة مثل شركة «البوتاس»، التي أعلن مديرها عن انفاق (٢٨٠) مليون دينار في مدى السنوات الخمس المقبلة على التوسع فيها. وان عملية البناء الاقتصادي تعكس فترة «صحية» في الاردن.

فما هو السبب في هذه الظاهرة؟

لا أحد يدعي أن هذه الظاهرة مرتبطة بالوضع السلمي الناتج عن الاتفاق الفلسطيني - الأسرائيلي، على أساس ان عملية البناء الاقتصادي في الاردن قد سبقت هذه المرحلة. ولكن هناك أسباب أخرى لدى المحللين أهمها هو «الثقة بالاستثمار»... القائمة على الاستقرار في الاردن.

يقول الدكتور باسل كيخيا، الخبير في «البنك الدولي الاردني» في لندن: انه اذا توفرت الضمانات في العالم العربي، فان المودعين العرب في الخارج سيستثمرون أموالهم في بلادهم. او على الأصح اخراجها من مجالات الاستثمار في اوروبا، واعادة استثمارها في البلاد التي تتوفر فيها هذه الثقة الناشئة عن الاستقرار.

فهل يشهد القرن المقبل عودة الأموال العربية الهاربة الى موطنها الأصلي؟

المساهمون

هؤلاء استكملوا الاكتتاب في رأس مال «الشركة الاردنية لضمان القروض» البالغ ٧ ملايين دينار:

البنك المركزي الاردني (٣ ملايين دينار) بنك الاسكان (٣٥٠ الف دينار) بنك تنمية المدن والقرى (٣٥٠ الف دينار) مؤسسة الضمان الاجتماعي (٣٥٠ الف دينار) بنك الانماء الصناعي (٣٠٠ الف دينار) البنك العربي (٢٥٠ الف دينار) البنك العقاري العربي بالاردن (٢٥٠ الف دينار) البنك الاردني - الكويتي (٢٥٠ الف دينار) بنك الاردن (١٥٠ الف دينار) البنك الأهلي الاردني (١٥٠ الف دينار) البنك الاردني للاستثمار والتمويل (١٥٠ الف دينار) بنك المؤسسة العربية المصرفية - الاردن (١٥٠ الف دينار) بنك فيلادلفيا للاستثمار (١٥٠ الف دينار) بنك القاهرة - عمان (١٠٠ الف دينار) بنك الاردن والخليج (١٠٠ الف دينار) بنك الاستثمار العربي - الاردني (١٠٠ الف دينار) بنك عمان للاستثمار (١٠٠ الف دينار) بنك الأعمال (١٠٠ الف دينار) بنك الاتحاد (١٠٠ الف دينار) بنك الشرق الاوسط للاستثمار (١٠٠ الف دينار) شركة التأمين الوطنية الاهلية (١٠٠ الف دينار) غرفة صناعة عمان (١٠٠ الف دينار) غرفة تجارة عمان (١٠٠ الف دينار).

غزة - اريحا

السياحة أهم الموارد وتحذير من هيمنة اسرائيلية

■ دعا خبير اقتصادي فلسطيني الى التركيز على قطاع السياحة في فلسطين في الفترة المقبلة التي وصفها بانها فترة بناء وتأسيس واقامة مشاريع. وقال كمال حسونة : ان اهمية التركيز على القطاع المذكور تكمن في المردود المادي من العملات الصعبة وكذلك المردود المعنوي الذي يفسح المجال لشعوب العالم للتعرف على فلسطين وتاريخها وشعبها في حياته اليومية، والذي تحققه السياحة.

وقال حسونة: أن دعوته هذه تقوم على أساس ان فلسطين تمتلك ما لا تمتلكه أي بقعة أخرى في العالم من عناصر الجذب السياحي المتنوعة، سواء أكان ذلك في مجال التاريخ والحضارة والآثار والقيم الروحية او في مجال الطبيعة وعناصرها المتنوعة، مشيراً الى ان واقع السياحة الحالي في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يتناسب مع عناصر الجذب المشار اليها.

وقدم الخبير الاقتصادي صورة قاتمة للوضع الحالي للسياحة في فلسطين بعد سنوات من الاحتلال الاسرائيلي، مؤكداً ان الاستثمار السياحي في جوانبه المختلفة سيكون مجدياً، وخصوصا في حال توافر السلام العادل والشامل والدائم فوق الارض الفلسطينية، سواء اكان ذلك في مجال بناء الفنادق او المطاعم او المنتجعات او القرى السياحية او كان في مجال النقل السياحي او فتح مكاتب السياحة والسفر. وقال، ان مستثمرين فلسطينيين عدة قد بدأوا فعلاً اعداد الدراسات الخاصة بفرص الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

وقال حسونة : ان الطاقة الايوائية للفنادق العربية مدنية جدا اذ لا يتجاوز عدد الفنادق العربية ٣٨ فندقا مقارنة بنحو ٢٦٧ فندقا اسرائيليا، وقدر عدد الغرف في الفنادق العربية بنحو ٢٣٦٦ غرفة مقابل اكثر من ٣٠ الف غرفة في الفنادق الاسرائيلية، اي ان السعة الفندقية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تصل الى ثماني في المائة من السعة الفندقية في اسرائيل.

وقدر عدد المكاتب السياحية المرخصة في فلسطين بأنه لا يزيد على ٣٢ مكتباً سياحياً مقابل نحو ٣٤٠ مكتباً في اسرائيل مما يجعل نسبة المكاتب الفلسطينية الى الاسرائيلية لا تتجاوز ١٠ في المائة، مشيرا الى ان عدد الأدلاء السياحيين العرب يبلغ ٨٨ دليلاً مقابل نحو ٢٠٠ دليل في أوائل السبعينات.

واوضح ان نحو ثلث عدد الأدلاء لا يعمل في حين قدر عدد الأدلاء السياحيين الاسرائيليين بنحو ثلاثة الاف دليل.

وفي مجال النقل السياحي، قال حسونة: ان هناك ثماني شركات نقل فلسطينية يصل عدد ما تمتلكه من حافلات سياحية كبيرة الى مائة حافلة، اضافة الى ما لا يزيد على ٣٠ حافلة صغيرة وذلك مقابل اكثر من الف حافلة كبيرة في اسرائيل، مشيرا الى ان عددا من الحافلات الكبيرة لم يعد يعمل.

وقال: ان حرب الخليج تركت اثرا لا يقل عن الانتفاضة في أجبار نحو نصف المطاعم السياحية الموجودة في فلسطين على اغلاق ابوابها ومنع هذه المطاعم، البالغ عددها ٣٢ مطعما سياحيا، من تقديم خدماتها.

وأكد ان النهوض بالقطاع السياحي يأخذ اهمية استثنائية نظراً الى ان صناعة السياحة شهدت نمواً متسارعاً في النصف الثاني من القرن الجاري، وانها ستكون في نهاية القرن الصناعة التصديرية الأولى في العالم.

على صعيد آخر ، انتقد مسؤول فلسطيني رفيع ما جاء، في في شأن السياحة في الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الاسرائيلي الموقع في باريس في ٢٨ نيسان/ابريل الماضي ، واعتبر الفقرة الخاصة بذلك «امتيازاً» يمنح لاسرائيل ولقطاعها السياحي».

وقال محمد زهدي النشاشيبي ، عضو اللجنة التنفيذية ، رئيس اللجنة الاقتصادية فيها، ان الفقرة المذكورة تسمح لمؤسسات السياحة بين الطرفين ان تقوم برحلات سياحية، كل في مناطق الطرف الآخر، مشيرا الى ان اسرائيل هي الطرف القوي والمتقدم في هذا المجال، وهو ما يعني ان المؤسسة السياحية الاسرائيلية سوف تهيمن على قطاع السياحة في الضفة الغربية وقطاع غزة نظرا لتطورها وتقدمها وامكاناتها، كما انها ستحول دون النهوض بقطاع السياحة الفلسطيني.

وقال النشاشيبي في تصريحات صحافية: انه كان أجدر بالمفاوض الفلسطيني الامتناع عن منح مثل هذه الامتيازات للطرف الآخر، وان يطلب في المقابل انضمام فلسطين الى اتفاق السياحة الثلاثية الذي وقع أخيراً بين سوريا والاردن وفلسطين.

الى ذلك أعرب وكلاء السياحة الفلسطينيون عن مخاوفهم من قيام السائح الأجنبي الذي يزور المنطقة بصرف عملته في اسرائيل وليس في منطقة الحكم الذاتي التي سوف يحرص على زيارة الأماكن الأثرية والدينية فيها.

وحذر خليل خلف الذي يملك وكالة سياحية في القدس، من أن يقوم السياح القادمون الى «فلسطين التاريخية» بصرف عملتهم في اسرائيل والاقامة في فنادقها والاكتفاء بزيارة الأماكن المقدسة والأثرية في المنطقة الفلسطينية.

وقال : ان من شأن ذلك اضعاف قطاع السياحة الفلسطيني الذي لا يقارن لضعفه بنظيره في أسرائيل.

وطالب باليده في اعداد البنية التحتية السياحية المدمرة في فلسطين واعداد الكفاءات المناسبة من مرشدين متخصصين في علم الآثار والتاريخ يجيدون لغات أجنبية عدة وكذلك اعداد الفنادق وتجهيزها بالخدمات المناسبة وتوفير المعلومات الاساسية اللازمة مثل الخرائط والبيانات والكتب المرشدة الى محلات الصرافة وأماكن الترفيه والاماكن الأثرية بلغات مختلفة.

ووصف خلف قطاع السياحة بانه سيكون الأهم من بين القطاعات الاقتصادية نظرا لما يتمتع به فلسطين من كثرة الاماكن المقدسة والأثرية والشاطئ والمصايف في بقعة صغيرة يمكن الوصول اليها خلال فترة قصيرة، داعيا الى استثمار تلك الشريحة المتعلمة من الشبان الفلسطينيين وتوجيههم في طريقة علمية الى المشاركة في قطاع السياحة. وحذر من قوة قطاع السياحة الاسرائيلي، مشيرا الى ان نحو مليوني سائح زاروا اسرائيل في العام الماضي وانفقوا نحو مليار دولار.

وتحدث عن ميناء ايلات الاسرائيلي ، فاشار الى تمتعه بمزايا جمة من توافر مكاتب تأجير السيارات الى وجود اعداد كبيرة من المطاعم المتنوعة ومكاتب السياحة والمرشدين والأدلاء السياحيين وحتى توافر اعداد كبيرة من الفنادق وأماكن الاقامة الاخرى كالبنسيونات وبيوت الشباب وغيرها.

وقدر مجموع الغرف التي تضمها فنادق مدينة البحيرة الصغيرة بنحو ٣٥٠٠ غرفة عدا عدداً من الفنادق الجديدة التي ستفتح أبوابها قريبا ولن يقل عدد الغرف فيها عن الف غرفة أخرى. مشيرا الى ان بامكان الفلسطينيين التعلم من تجربة هذه المدينة الصغيرة كثيرا.

سوريا

الكهرباء على الغاز

■ أعلن وزير النفط السوري الدكتور نادر نابلسي، ان وزارة النفط والثروة المعدنية وفرت اكثر من ٦ ملايين متر مكعب من الغاز لتشغيل المحطات الكهربائية العاملة على الغاز بدلا من الفيول، في وقت قالت مصادر اقتصادية ، ان تمويل محطات توليد الطاقة للعمل على الغاز بدلا من الفيول سيوفر اكثر من ٢٧ مليون دولار سنويا وذلك عبر الافادة من الفيول في التصدير وتوفير القطع الأجنبي.

وقال نابلسي: ان ١٤ بئراً غازية جهزت في حقول الارك والهيل والظبيات وسط البلاد «لانتاج الغاز وفق أحدث المواصفات العالمية» . واضاف: انه «اصبح بامكاننا توفير ٦ ملايين متر مكعب من الغاز لتدوير التوربينات الغازية في محطات الكهرباء، وهي الناصرية وتشرين وجندر التي تنتج جميعها نحو ١٢٥٠ ميغاواط».

وكانت الوزارة اعلنت عن مناقصة عالمية لتطوير غاز المنطقة الوسطى في البلاد، حيث قال نابلسي انه «تجري الآن عمليات استيراد اكثر من ٤٠٠ كيلومتر من الانابيب بهدف انجاز مشروع غاز المنطقة الوسطى». واضاف الوزير: ان مشروع غاز هذه المنطقة يعتبر من المشاريع الاقتصادية الرائدة المهمة التي تقوم وزارة النفط والكوادر الفنية الوطنية العاملة في «الشركة السورية للنفط» باستثمارها . وتشمل هذه المشاريع استثمار الغاز في السلسلة التدمرية ذات التراكيب الجيولوجية الحاملة للغاز وذلك في تركيبات الارك والهيل والظبيات.

ويشار الى ان الحكومة السورية أخذت في الفترة الاخيرة تدرس تحويل معظم المؤسسات الانتاجية في البلاد للعمل على الغاز الطبيعي بدلا من الفيول لتوفير نحو ١٠٠ الف برميل يوميا من النفط وتصديرها مع نحو ٢٥٠ الف برميل تمثل الصادرات النفطية في المرحلة الحالية من اصل نحو ٥٧٠ الف برميل اجمالي الانتاج السوري من النفط، وتقدر مصادر البنك الدولي احتياط سوريا من الغاز باكثر من ٦٠٠ مليار متر مكعب.

وقال المدير العام لـ «مؤسسة الكهرباء» زكي عودة : ان المحطات الكهربائية ستستهلك العام المقبل اكثر من سبعة ملايين متر مكعب يوميا من الغاز وسيصل استهلاكها الى عشرة ملايين سنة ١٩٩٦.

وستبلغ طاقة المصانع السورية للغاز الطبيعي اكثر من ١٣.١٦٠ مليار متر مكعب نهاية سنة ١٩٩٦، ويوجد في البلاد ثلاثة مصانع للغاز، ويهدف مصنع «غاز عمر» شرق البلاد الى معالجة ٤.٥ مليون طن من الغاز ينتج منها أربعة ملايين متر مكعب من الغاز النظيف لنقله الى محطة تشرين الحرارية (٦٥٠ ميغاواط) ومصنع اسمنت عدرا، وذلك عبر خط انابيب بطول ٤٤٠ كيلومتراً، اضافة الى خط آخر لنقل الغاز الى وسط البلاد لتزويد مصفاة «بانياس». ويبلغ طول هذا الخط ٢٠٥ كيلو مترات بطاقة قدرها أربعة ملايين متر مكعب.

اما المصنع الآخر، وهو مصنع السويدية (شرق البلاد ايضا) فيعالج ٦٦٠ الف متر مكعب يوميا، اضافة الى المصنع الثالث في «الجبسة» الذي يعالج ١.٧ مليون متر مكعب يوميا ينتج منها ١.٥ مليون متر مكعب من الغاز النظيف.

الكويت

تركيز على تطوير ادارة الاستثمارات الخارجية

■ اعلنت الكويت الخطة الخمسية المقبلة للدولة للاعوام من (١٩٩٦/٩٥) الى (٢٠٠٠/٩٩) وتأتي هذه الخطة في اعقاب استراتيجية التنمية بعيدة المدى التي وضعتها الدولة عام ١٩٨٩ وتعثر تطبيقها بسبب ظروف الاحتلال العراقي عام ١٩٩٠. واشارت الخطة الجديدة التي اوردتها وكالة الانباء الكويتية الى أن مستجدات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية تؤكد ان الكويت تمر في الوقت الحالي بمرحلة تختلف في طبيعتها وظروفها عما كان عليه الحال في السابق. كما ان المستقبل قد يحمل متغيرات ومشاكل مغايرة في تنوعها وحجمها عما واجهته الدولة على امتداد تاريخها، الامر الذي يفرض مسؤولية متزايدة على جهود التخطيط في البلاد التي يقع عليها بالدرجة الأولى مهمة احداث التغييرات الجوهرية اللازمة لمواجهة تحديات المرحلة الحاضرة وما هو متوقع في المستقبل.

وتهدف توجهات خطة التنمية الخمسية المقبلة على الجانب الاقتصادي الى معالجة مشكلة العجز في الميزانية العامة للدولة وانعكاساتها السلبية المتوقعة. وبينت في هذا الصدد ان هذه المشكلة نجمت بالاساس عن اختلال نمط التنمية المعمول به خلال الفترة الطويلة السابقة. وان معالجة ذلك العجز لا بد ان تتم ضمن اطار شامل لاعادة توجيه عملية التنمية في الاقتصاد الكويتي بحيث تسعى تلك العملية الى بناء اقتصاد وطني يقوم على تنمية وتطوير الثروة وليس استهلاكها.

ووضعت الخطة مجموعة اطر وتوجيهات اساسية لمعالجة ذلك منها تبني برنامج واضح للاصلاح المالي يقوم على ادارة اصول الدول ومعتلكاتها من مرافق البنية الاساسية بصورة تنموية تؤدي الى الارتقاء بالعائد على تلك الاصول والممتلكات، والارتقاء بكفاءة استخدام الخدمات والمنافع العامة من خلال اعادة تسعير بعض هذه الخدمات والمنافع في ضوء معايير واضحة لربط اسعار تقديمها بتكلفة توفيرها... وضبط معدلات النمو في الانفاق، وتعزيز العائد على برامج ذلك الانفاق، والارتقاء بكفاءة الاستثمارات الخارجية للكويت بما يضمن تنويعها وتوفير اقصى درجات الحماية لها، ومن ثم الارتفاع بمعدلات العائد عليها.

كذلك توفير الظروف الملائمة للارتقاء بكفاءة الاقتصاد الكويتي بما يضمن الارتفاع بمستوى الانتاجية من مختلف قطاعات هذا الاقتصاد وذلك من خلال تعزيز درجة المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يضمن محاربة الاحتكار، واعطاء دور اكبر لقوى السوق والياته في توجيه النشاط المحلي، وتشجيع القطاع الخاص الكويتي على القيام بدور فعال في النشاط الاقتصادي المحلي وذلك وفق منهج متدرج لخصخصة ذلك النشاط مع تاكيد دور الحكومة والقطاع العام في تذليل ما قد يعترض النشاط الخاص من عقبات، وتوفير المناخ الملائم لانطلاقته والتدخل للتصحيح ما قد ينشأ من اختلالات في عمل الاسواق وبما يضمن في النهاية انسحاب الحكومة من العديد من الانشطة الاقتصادية المحلية، وتأمين اقصى درجات الكفاءة في تخصيص موارد المجتمع وامكاناته. وتضمن الخطة ايضا تكثيف الاستثمار في القطاع النفطي باعتباره عنصرا اساسيا في تنمية الاقتصاد الكويتي وتنويع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة الانتاج المحلي خارج قطاع النفط للارتقاء بقدرة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، والبحث في الوسائل الممكنة لاستغلال الامكانات الطبيعية المتاحة في البلاد والتي قد توفر مصادر جديدة للدخل القومي.

ونصت الخطة على اعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة لحركة النشاط الاقتصادي في دولة الكويت بما يضمن توفير المناخ الملائم لاطلاق قوى السوق وتأمين حرية اكبر للنشاط الاقتصادي المحلي، وجذب الشركات ورؤوس الاموال الاجنبية للعمل في دولة الكويت وفق معايير دقيقة تضمن عدم ايمنة راس المال الاجنبي على النشاط الاقتصادي المحلي والابتعاد كلية عن المجالات الاستراتيجية او الحاكمة، هذا الى جانب تعزيز دور السياسة النقدية وتقوية الجهاز المصرفي والمالي الكويتي . كما تبنت الخطة الاهتمام بعمليتي التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية وزيادة مساهمتها الفعلية في التنمية وضمان هيمنتها على المرافق الاستراتيجية والوظائف الحاكمة في الدولة، وتطوير العملية التعليمية والعمل على تغيير الممارسات السائدة تجاه التوظيف في القطاع الحكومي بجعلها وسيلة لتحقيق اهداف انتاجية وتنظيم استخدام العمالة والتشغيل للحد من التزايد غير المنضبط لاستخدام العمالة الوافدة من خلال تحديد الاحتياجات الفعلية من العمالة عدديا ونوعيا في ضوء مقتضيات السياسة السكانية واوضاع سوق العمل وايضا اعمال قوى السوق بين العرض والطلب بما يؤدي الى نقل التكلفة الحقيقية لاستقدام العمالة الوافدة تدريجيا الى صاحب العمل.

عبد الوهاب البدر: قروض صندوق التنمية ذهبت الى ٦٩ دولة

■ اعلن نائب مدير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عبدالوهاب البدر، ان حجم القروض التي قدمها الصندوق بلغ ٢.١٧٢ مليار دينار كويتي بعدد قروض يصل الى ٤٣٧ قرضا. واشار الى ان ٦٩ دولة استفادت من هذه القروض.

وقال البدر في حديث الى الزميلة «الحياة» ، ان التزام الدول المقترضة عمليات تسديد القروض يعتبر جيدا بالمقارنة مع الوضع المالي لتلك الدول.

ونفى ان تكون هناك مؤثرات سياسية تحول دون تسديد القروض لأن هناك بنودا صريحة تنص عليها الاتفاقات المبرمة مع الدول تلزم بدفع المستحقات المالية.

وفي ما يأتي نص الحديث:

□ ما هو حجم القروض التي قدمها الصندوق وفي اي المجالات يمكن تحديدها؟ وما هي الدول التي استفادت من هذه القروض؟

– بلغ حجم القروض التي قدمها الصندوق منذ تأسيسه حتى ٣١ كانون الاول /ديسمبر الماضي ٢.١٥١ مليار دينار كويتي بعدد قروض تصل الى ٤٣٤ قرضا اضافة الى ٣ قروض جديدة تم توقيعها السنة الجارية بقيمة ٢١.٤ مليون دينار كويتي.

وبالنسبة الى المجالات التي يدخلها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ويقدم قروضا اليها فهي متعددة وتتركز على مشاريع البنية التحتية وتشمل الطرق والمطارات والسكك الحديد ومشاريع الزراعة والكهرباء والمشاريع الصناعية ومحطات الصرف الصحي.

وبلغ عدد الدول التي استفادت من قروض الصندوق ١٩ دولة تشمل بالاضافة الى الدول العربية بعض الدول في افريقيا ودول شرق اسيا ودول البحر المتوسط واخيرا دخلنا في مشاريع في بعض دول الكاريبي واميركا اللاتينية وبعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. واكثر الدول استفادة من قروض الصندوق هي جمهورية مصر العربية والجمهورية السورية. وتحظى الدول العربية بنسبة ٥٠ في المائة من عمليات الاقراض التي يقوم بها الصندوق.

□ ما هي السياسات التي يتم في ضوئها منح القروض؟

– تخضع عمليات الاقراض في الدرجة الاولى لسياسة الدول المستفيدة من القروض من دولة الكويت.

ثم يأتي عامل الحاجة لدى هذه الدول في عمليات التنمية الاقتصادية وفي حال توافر هذين العاملين ندرس طلبات الاقراض من ناحية جدواها الاقتصادية.

□ هل تم تقديم طلبات من بعض الدول ورفضها الصندوق لعدم جدواها الاقتصادية؟

– نعم تم رفض عدد كبير من الطلبات والمشاريع بعد درسها من الناحية الاقتصادية والفنية والخروج بتصور يوضح صعوبة الدخول في هذه المشاريع.

□ الى اي مدى تساهم هذه المشاريع في زيادة وتعزيز عائدات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية؟

– لا نسعى في الدرجة الاولى من خلال الدخول في المشاريع الى زيادة عائدات الصندوق ، فدورنا الاساسي تنموي وليس لزيادة العائدات، واسعار الفائدة لدينا معتدلة ولا تتجاوز ثلاثة في المائة في افضل الظروف. وهدفنا تقديم المعونة الفنية والمالية الى جانب الخبرة.

□ كم يبلغ حجم راس مال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية؟

– بلغ راس مال الصندوق المصرح به مليارى دينار كويتي ، قيمة المسدد منه ١.٦٧٢ مليار دينار اضافة الى مجموع الاحتياط الذي يبلغ ٧٧٤ مليون دينار كويتي.

□ ما هي كيفية تحصيل القروض التي يعقدها الصندوق مع الدول؟ وما هو حجم التزام هذه الدول بعمليات التسديد؟ وهل يخضع ذلك للمسائل السياسية لتلك الدول وعلاقتها مع دولة الكويت؟

– يعتبر التزام الدول بعمليات تسديد القروض اكثر من جيد جدا بالمقارنة مع تعاملنا مع دول نامية لا تجد الوفر المالي. ولا يوجد هناك تخلف عن التسديد. انما هناك بعض حالات التاخير لاشهر عدة ثم تقوم بعد ذلك بالتسديد.

وبالنسبة الى الخضوع عمليات التسديد للمسائل السياسية فهذا امر غير وارد بتاتا لان سياسة الصندوق صريحة ازاء دفع المستحقات. وعندما تتوقف اي دولة عن ذلك يتوقف الصندوق عن معالجة ومتابعة اي مشاريع تعود الى هذه الدولة. وهناك بنود صريحة في هذا الصدد عند توقيع اي اتفاق لعمليات الاقراض، ومعظم الدول تتفهم هذه البنود في شكل ممتاز.

□ ما هي الاستراتيجية المستقبلية لعمليات الصندوق؟ وهل هناك نية للتوسع في هذه العمليات والدخول في مشاريع جديدة؟

– امامنا عدد كبير من البرامج في الدول ذاتها التي نتعامل معها خصوصا في الدول العربية وفي افريقيا وشرق اسيا واميركا اللاتينية والجمهوريات الاسلامية المستقلة في روسيا.

ولدينا مشروع صناعة الورق في مصر ومشروع طرق وتنمية ريفية في عمان ومشروع في لبنان ومشروع مياه في افريقيا وعدد كبير من المشاريع الاخرى التي تركز على عمليات التنمية الريفية في الوطن العربي والدول الاخرى التي يتعامل معها الصندوق.

ابو ظبي

تجمّع دولي في المعرض النفطي

■ وجهت دولة الامارات ١٤٦٠٠ دعوة لكبرى الشركات النفطية العالمية وشركات النفط الوطنية ومدراء الشركات النفطية في دول الخليج والعالم العربي ودول العالم الاخرى للمشاركة في معرض ابو ظبي في الفترة بين ١٦ و١٩ تشرين الأول/اكتوبر المقبل.

واكدت ادارة المعارض في غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي، ان شركات النفط الوطنية والخاصة في دولة الامارات حجزت حتى الآن مساحة ٥٥٠٠ متر مربع من المساحة الاجمالية لمعرض النفط الذي سيقام على ارض المعارض في مدينة ابو ظبي.

وتشرف على اقامة المعرض «شركة بترول ابو ظبي الوطنية» (ادنوك) وجمعية مهندسي البترول في الامارات.

وتؤكد الجهات المنظمة للمعرض انه سيكون الاكبر من نوعه في منطقة الخليج. وقالت : ان الدوائر والشركات النفطية الخليجية والعالمية تبدي اهتماما كبيرا بالمعرض نظرا لحجم المشاريع النفطية التي ستنفذ في دول المنطقة حتى نهاية القرن الحالي.

واكدت ان تطوير المشاريع النفطية في المنطقة يحتاج الى توظيف استثمارات تزيد على ١٠٠ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠٠٠ بهدف زيادة الطاقة الانتاجية من النفط وتطوير الصناعات النفطية في مجالات التكرير والبتروكيمياويات اضافة الى مشاريع انتاج الغاز.

وتشير المصادر الى ان دولة الامارات التي ستقيم المعرض تعمل حاليا على وضع برامج لزيادة طاقتها الانتاجية من ٢.٦ مليون برميل يوميا الى ٣.٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٠. وتحتاج الى اكثر من ١٠ مليارات دولار لتنفيذ خطط بهذا الشأن.

وذكرت الجهات المنظمة للمعرض، ان ادارة المعارض الدولية في غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي ستنظم المعرض بالتعاون مع هيئة معرض بروكسيل لتوفير التنظيم والاعداد الجيد للمعرض.

وتم اعتماد ممثلين للمعرض في اكثر من ٦٠ دولة في العالم للترويج له، اضافة الى برامج اعلانية في كبريات محطات التلفزيون والصحف والمجلات العالمية المتخصصة.

واعربت الدوائر النفطية التي تم الاتصال بها عن ترحيبها بتنظيم هذا المعرض، وأكدت الجهات المنظمة له ان جهات حكومية في دول مختلفة اعربت عن استعدادها لتقديم كل العون لانجاح هذا الحدث الدولي المهم.

وذكرت ان وزارة التجارة والصناعة البريطانية ووزارة التجارة الاميركية اكدتا دعمهما للمعرض واعتماده مناسبة دولية ايضا. وسيقام على هامش المعرض مؤتمر نفطي علمي تقدم فيه ٨٠ ورقة عمل يقدمها باحثون ومهندسون من شركات النفط في الامارات واوروبا واميركا ومؤسسات البحث النفطي في العالم.

ويتناول المؤتمر اخر التطبيقات التكنولوجية في الجيولوجيا وهندسة الاحتياطات النفطية وتطوير الغاز ومعالجته وتسويقه. كما يتناول المؤتمر بالدراسة عددا من المشاريع النفطية الكبرى التي تم انشاؤها في مجال النفط اضافة الى وسائل السلامة ومشاكل التآكل وتقنيات الحفر.

الامارات

الموازنة الاتحادية ٤.٨ مليار دولار

■ أصدر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات الموازنة الاتحادية العامة لدولة الامارات للسنة الجارية ١٩٩٤ بنحو ١٧.٦١٧ مليار درهم (٤.٨ مليار دولار).

ويعتبر اصدار الموازنة بداية للعمل رسمياً ببنودها بعدما كان مجلس الوزراء وافق عليها في السابع من شباط/فبراير الماضي.

وكانت الوزارات تعمل منذ بداية السنة بنظام الصرف بمعدل واحد الى ١٢ من موازنة عام ١٩٩٣ لتسيير الأمور الأساسية مثل تغطية رواتب الموظفين والاتفاق على المشاريع الضرورية. وقدرت وزارة المال والصناعة موارد الموازنة الاتحادية لسنة ١٩٩٤ بنحو ١٦.٢٢٠ مليار درهم (٤.٤٢٠ مليار دولار) ليكون العجز فيها نحو ١.٣٩٧ مليار درهم (٣٨٠ مليار دولار).

وتؤكد مصادر مالية ان موازنة سنة ١٩٩٤ لم تتأثر بانخفاض أسعار النفط في عام ١٩٩٣ وبداية السنة الجارية وكانت مساوية تقريبا لموازنة العام الماضي مع تراجع العجز من نحو ١.٧٢٠ مليار درهم عام ١٩٩٣ الى نحو ١.٣٩٧ مليار درهم سنة ١٩٩٤.

وتقول المصادر: ان التحسن النسبي في أسعار النفط سينعكس ايجابيا على موازنة الامارات لسنة ١٩٩٥ في حال استمراره حتى نهاية السنة.

وتقدر المصادر ان عائدات النفط في الامارات في عام ١٩٩٤ ستحقق زيادة عن معدلها عام ١٩٩٣ الذي بلغ ١٣.٨ مليار درهم . وتساهم الامارات في الموازنة بنسبة ٥٠ في المائة من دخلها النفطي وتتحمل ابو ظبي بعدها نسبة ٩٠ في المائة من الموازنة الاتحادية، كما تقدر المصادر ارتفاع الواردات الخاصة بالموازنة من غير مساهمة الامارات عن معدلها في السنة الجارية البالغ نحو ٣.٢٥٠ مليار درهم، وذلك نتيجة زيادة الرسوم الجمركية من واحد الى ٤ في المائة اعتبارا من اب /اغسطس المقبل وزيادة رسوم الكهرباء ابتداء من نيسان/ابريل الماضي. وكان المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان) اكد اثناء مناقشته في اذار/مارس الماضي لمشروع موازنة سنة ١٩٩٤ على ضرورة زيادة الموارد المالية للوزارات للمساهمة في تمويل الموازنة عن طريق زيادة الرسوم والضرائب على الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين، التي زادت بدورها عن معدلها عام ١٩٩٣ بنحو ٥٠٠ مليون درهم.

وتتركز موازنة ١٩٩٤ في الصرف على الوظائف والاجور التي خصص لها ٥.١٩٥ مليار درهم، كما تم اعتماد مبلغ ١.٢١٧ مليار درهم للمشاريع خصوصا لاستكمال المشاريع التي بدىء العمل فيها العام الماضي والاعوام السابقة بغرض الانتهاء من تنفيذها.

وقال أحمد الطاير وزير الدولة لشؤون المال والصناعة، ان هذه المشاريع تتوزع على قطاعات الاسكان والكهرباء، والتربية والتعليم والصحة والداخلية والاعلام والثقافة.

واضاف: ان الموازنة الاتحادية تتركز ايضا على وزارات الخدمات ويلغت موازنة وزارة التربية والتعليم نحو ٢.٧٧١ مليار درهم والصحة ٢.٢٥١ مليار درهم والكهرباء والماء ١.١٣٧ مليار درهم والعمل ٦٧٤ مليون درهم والزراعة والثروة السمكية ١٤٢.٨ مليون درهم والاشغال العامة والاسكان ٤٢٥ مليون درهم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ١١٣ مليون درهم ، والاعلام والثقافة ٣٠٠ مليون درهم والداخلية ٢٠.٦٩ مليار درهم والشباب والرياضة ٨٤ مليون درهم.

واصدر الشيخ زايد قوانين بشأن الموازنات الخاصة الملحقة بالموازنات الاتحادية وتشمل موازنة المجلس الوطني الاتحادي وقدرها ١٥.٩٣٠ مليون درهم وجامعة الامارات ٥٣٢.٧ مليون درهم ، ومجمع كليات التقنية العليا ١٤٢.٣ مليون درهم . ومعهد التنمية الادارية ٧.٣ مليون درهم وموازنة الهيئة العامة للمعلومات ١٥.٩ مليون درهم، والهيئة الاتحادية للبيئة خمسة ملايين درهم.

سلطنة عمان

دعم حكومي لتشجيع الاستثمار الصناعي

■ خطت سلطنة عمان خطوات واسعة في مختلف مجالات التصنيع خلال السنوات القليلة الماضية. ونجحت الصناعات العمانية الحديثة في تحقيق الأهداف المنتظرة منها، التي أقيمت من أجلها، وفي مقدمتها الاسهام في التنمية الاقتصادية والدخل الوطني، وتشجيع رجال الأعمال، والقطاع الخاص العماني على استثمار أموالهم محلياً وتوفير العديد من فرص العمل للشباب العماني.

وقد قامت الحكومة العمانية بجهود مكثفة لدعم مختلف مجالات التصنيع حيث قدمت الدعم المالي للمشروعات الصناعية على هيئة قروض من دون فوائد تسدد على مدد تصل الى عشر سنوات. وقد وصلت هذه القروض الى ١٠٠٪ من رأس المال لمشروعات العاصمة مسقط و١٢٥٪ لمشروعات خارج العاصمة. وتزيد نسبة القروض للمشروعات خارج العاصمة بهدف تحقيق انتشار صناعي في مختلف مناطق السلطنة وعدم التركيز على العاصمة وحدها. وكذلك استغلال المميزات الخاصة بكل منطقة طبقاً لمواردها وتحقيقاً لنمو متكافىء، وفرص عمل متعادلة.

كما أصدرت الحكومة العمانية قانوناً يعفي المصانع من ضريبة الدخل واية ضرائب تفرض مستقبلاً خلال السنوات الخمس الأولى من اقامة المصنع مع امكانية تمديد الاعفاء لمدة ٥ سنوات أخرى. بالاضافة الى تمتع المصانع العمانية بالاعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات والمعدات والمواد الخام اللازمة للانتاج الصناعي.

وكذلك اعفاء صادراتها من ضرائب التصدير الى الخارج مع زيادة التعرفة الجمركية على البضائع المشابهة المستوردة من الخارج.

من التجارب الناجحة في مجال الصناعة العمانية تلك المناطق الصناعية التي تم اقامتها وبدأت في الانتاج وهي مناطق «الرسيل» و«ريسوت» و«صحار».

ففي «الرسيل» يوجد حالياً ٦٠ مصنعاً منتجاً وحوالى ١٠٠ مصنع تحت

٣ مناطق صناعية جاهزة و٤ قيد الانشاء

الانشاء وينتظر تشغيلها خلال سنوات قليلة، ويوجد في المنطقة مجمّع سكني ومساحات خضراء ، بالاضافة الى المرافق الأساسية من كهرباء وماء واتصالات سلكية ولاسلكية ومكاتب متخصصة في عمليات الصناعة والترويج والتصدير والاستيراد ومكاتب حكومية للعمل والعمال ولغرفة التجارة والصناعة ولوزارة الخارجية وللجمارك. كل هذه الخدمات لتسهيل معاملات عمال المنطقة.

منطقة «ريسوت» الصناعية فهي الصرح الثاني بعد منطقة «الرسيل» ، (تقع على بعد ١٥ كيلومتراً غرب مدينة «صلالة» ومحافظة «ظفار» بالقرب من ميناء «ريسوت»)، وهذه المنطقة تضم ٦ مصانع تم حجزها من قبل مستثمري محافظة «ظفار» .

وقد تم تقسيم المنطقة الى ٤ أقسام : القسم الأول لصناعات مواد البناء. القسم الثاني للصناعات الغذائية. والقسم الثالث لصناعات الالومنيوم والصناعات البلاستيكية وتجميع أجهزة التكييف . القسم الرابع لاقامة مصانع جاهزة للمستثمرين.

وتصل مساحة منطقة «صحار» الصناعية (شمال السلطنة)، الى ٣ ملايين و٢٠٠ الف متر مربع تم تجهيز ٢٦٦ الف متر مربع منها لتكون المرحلة الأولى وهي عبارة عن ٥٠ قطعة أرض بمساحات تتراوح بين ١٢٠٠ متر و١١ الف متر مربع.. وبها ٨ مصانع جاهزة تتراوح مساحتها بين ٤٥٠ و١٥٠٠ متر.. وتضم المنطقة كافة الخدمات والمرافق اللازمة.

من أهم الصناعات التي أقيمت في هذه المناطق الصناعات الغذائية ، والجلدية ، والملابس الجاهزة، وتجميد الأسماك وتعليبها، والورق، واللوازم المدرسية، والخيوط والغزل والنسيج ومواد التجميل والبطاريات ومنتجات النارجيل والأثاث والصناعات المعدنية والبلاستيكية والالومنيوم والألبان وتجميع الأجهزة الكهربائية ومواد البناء وغيرها من الصناعات المعدنية والغذائية والزراعية والسمكية.

واذا كانت المناطق الثلاث موزعة توزيعاً عادلاً متمثلاً في منطقة «ريسوت» من الجنوب ومنطقة «الرسيل» في الوسط ومنطقة «صحار» في الشمال . فان هذا التوزيع لم يمنع من اقامة مناطق أخرى بمختلف مناطق السلطنة. فقد بدأت «المؤسسة العامة للمناطق الصناعية» في تشييد وتنفيذ المنطقة الصناعية الرابعة في ولاية «نزوى» في المنطقة الداخلية للسلطنة، وسوف تفتتح رسمياً في العيد الوطني الرابع والعشرين. وتضم المنطقة أربعة مصانع جاهزة تسلم بعد الافتتاح وتبلغ مساحة المنطقة الاجمالية مليونين و١٨ الفاً و٢١٧ متراً مربعاً منها ٢٠٠ الف متر مربع كمرحلة أولى ، تضم عدداً من القطع الصناعية والمرافق والخدمات والمساكن.

وتقوم المؤسسة العامة للمناطق الصناعية بالتخطيط والدراسة لانشاء مناطق أخرى في ولايات «صور» و«خصب» و«البريمي»، ليصل عدد هذه المناطق الصناعية في عُمان الى ٧ مناطق ويتم الانتهاء من تنفيذ هذه المناطق خلال السنوات القليلة المقبلة.

ولا تقتصر الصناعة في عُمان على هذه المناطق وحدها، ولكن هناك العديد من المصانع والصناعات في أماكن متفرقة بجميع مناطق السلطنة تؤدي دورها في عملية التنمية الاقتصادية جنباً الى جنب مع مصانع المناطق الصناعية.

السعودية

الخطة السادسة على خطى سابقاتها

■ اكد وكيل وزارة التخطيط السعودي حسين سجيني لوفد صحافي زائر ، ان الاتجاهات التي ستتركز عليها الخطة السعودية السادسة للتنمية التي سيبدأ تنفيذها اعتبارا من سنة ١٩٩٥ الى السنة ٢٠٠٠ تتمثل في الاستمرار في كفاءة الأداء في القطاع الحكومي من خلال ترشيد الانفاق وتعزيز دفاعات المملكة.

وتوقع ان يكون حجم الخطة السادسة بالمستوى نفسه تقريبا من الخطة الخامسة الجارية حاليا التي بدأت عام ١٩٩٠.

وقوم موازنة الخطة الخامسة الجارية قائلا: انها تكلف نحو ٢٠٠ مليار دولار، لكنه لم يحدد كيفية الانفاق السنوي ضمن هذه الخطة. وقال: «ان هناك مجلساً وزارياً يجتمع مرتين في السنة ليراجع الموازنة بالنسبة لتطور أسعار النفط والعوائد الوطنية». واضاف: «ان أرقام الخطة السادسة لم يتم البحث فيها بعد تمهيداً ليوافق عليها من مجلس الوزراء».

وحصلت الزميلة «الحياة» على تقرير وزارة التخطيط السعودية عن الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السادسة التي تشير الى الاولويات التي ترتكز اولا على «الاستمرار في تدعيم الدفاع والتطوير المستمر للقوى الدفاعية للمملكة» وثانيا على «ترشيد الانفاق الحكومي وزيادة اعتماد الاقتصاد الوطني على مساهمات القطاع الخاص من خلال رفع الكفاءة الادارية والانتاجية في الاجهزة الحكومية من اجل خفض الانفاق الحكومي من دون التأثير على مستوى الخدمات وتوافرها، ومن خلال وضع مزيد من السياسات لتشجيع رؤوس اموال القطاع الخاص على المشاركة في الاستثمار الوطني داخليا والتوسع في استغلال رؤوس أموال القطاع الخاص في تمويل بعض المشاريع الحكومية وتحويل ملكية بعض الانشطة الحكومية ذات الطابع التجاري الى القطاع الخاص».

ويشدد ثالث بنود الخطة على «اتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجة المعوقات التي تواجه تنمية القوى البشرية وتوظيفها عبر زيادة التركيز على نوعية التعليم العام والجامعي والتدريب ووضع السياسات اللازمة لاحلال القوى السعودية محل غير السعودية».

ويشدد البند الرابع على «ايجاد الحلول لتحقيق توسع في التجهيزات الاساسية لتتلاءم مع توسع الطلب عليها نتيجة تزايد السكان والتجمعات السكنية».

ويلاحظ ان من بين اهداف الخطة السادسة الاستمرار في سياسة المملكة الحالية القاضية بتخفيف الاعتماد على النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل من اجل احداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الانتاجية بالتركيز على الصناعة والزراعة وتنمية الثروات المعدنية وتشجيع اكتشافها واستثمارها. ويشدد أحد الأسس الاستراتيجية الذي تستمر المملكة في التركيز عليه هو المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها.

وقامت المملكة ضمن الخطة الخامسة الجارية وفي الاعوام العشرة الاخيرة بجهود عملاقة في هذا الميدان.

وقال المدير العام لمشروع مدينة الجبيل الصناعية الدكتور جاسم الانصار لوفد صحافي زار الجبيل: «ان المملكة استثمرت ملايين الدولارات لحماية البيئة وان حماية البيئة لا تزال من أولوياتها».

وفي الواقع قلما توجد في العالم مدن صناعية مثل الجبيل وينبع حيث الحدائق والاشجار والمياه تحيط بالمصافي والمعامل. وتحتوي مدينة الجبيل الصناعية على ١٤ صناعة مختلفة. وعلى الرغم من ذلك فان الدخول الى هذه المدينة الصناعية ، التي يبلغ عدد سكانها ٦٥ الف نسمة، يبدو كأنه جولة في حديقة عامة على شاطىء البحر اكثر منه في مدينة صناعية ، والجبيل حيث توجد مصافي ومصانع لتحلية المياه بعيدة عن التلوث والضجيج البيني والروائح الكيمياوية المعتادة في المدن الصناعية. وحصلت الهيئة الملكية للجبيل وينبع التي يرأسها عبدالله بن فيصل بن تركي على جائزتين عالميتين تقديراً لنجاحها في تنفيذ برامج حماية البيئة، وتسلمت جائزة ساساكاوا الدولية لحماية البيئة، من هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٨٨ واخرى من المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية.

وقال محمد ابراهيم المهنا نائب المدير العام لمنطقة الجبيل الصناعية: «اثناء حرب الخليج تمكنت السعودية من تجنب وصول التلوث الى شواطئها نتيجة للاجراءات البيئية التي اهتمت بتبنيها منذ زمن طويل ، ومن هنا كان الاهتمام بالاستمرار في التخطيط لحماية الشواطىء وضرورة وجود موارد نظيفة ونقية».

البحرين

نصف الاقتصاد يعتمد على السياحة

■ قال طارق المؤيد وزير الاعلام رئيس الهيئة العليا للسياحة في البحرين، ان نصف الاقتصاد البحريني يعتمد على نشاطات لها علاقة بصناعة السياحة، ووصف بلاده بأنها «فلوريدا الخليج».

واوضح المؤيد اثناء مؤتمر صحافي عقد في دبي على هامش معرض السفر العربي «الملتقى»، ان البحرين تتوقع ان يرتفع دخلها المباشر من السياحة خلال الاعوام الخمسة المقبلة الى ٥٠٠ مليون دولار.

وكان معرض «الملتقى» شهد فعاليات ونشاطات عدة وتميز بالاعلان عن ادخال نظام عالمي جديد للحجز ومعلومات الشحن الى الشرق الاوسط بالاضافة الى ثلاثة مؤتمرات صحافية عقد اولها جاسم عبدالله النصف رئيس اللجنة العليا للسياحة في قطر وثانيها الوزير المؤيد وثالثها وزير السياحة المصري ممدوح البلتاجي.

وقال الوزير المؤيد : ان الحكومة البحرينية تركز على تنشيط قطاع السياحة وان ٢٠ مليون دولار انفقت في مجال الاستثمار السياحي العام الماضي، وان التوقعات تشير الى ان مبالغ تعادل ١٠٠ الى ١٥٠ مليون دولار ستنفق خلال العامين المقبلين لبناء فنادق ومطاعم ومرافق للخدمات السياحية في البحرين. واشار الى ان اجمالي عدد الاسرة في البحرين يبلغ ١٠ آلاف سرير بالاضافة الى مئات الشقق والفيلات المفروشة التي تشهد مجتمعة نسبة اشغال مرتفعة تفوق ٨٥ في المائة.

وأفاد ان البحرين ستستضيف خلال الفترة من ٢١ - ٢٤ من آذار /مارس المقبل معرض السفر العربي «الملتقى» في ثاني انعقاد له.

وقال: «نرحب بنجاح هذا المعرض على أرض دبي والاقبال الكبير الذي يشهده، ولا نرى سبباً يمنعنا من توقع قدوم اعداد اكبر الى البحرين العام المقبل، ونعتقد ان السياحة الخليجية موجودة وستستمر».

وقال: ان هناك اقبالا متزايدا على زيارة البحرين «ولدينا حجوزات كبيرة من الكثير من الدول الاوروبية ونحن عازمون على تطوير مرافقنا السياحية بما يتناسب مع طبيعة الاقبال»، مشيرا الى ان الفترة الشتوية تشهد اقبالا متزايدا من الدول الاوروبية في مقابل تدفق السياح الخليجيين مع عائلاتهم في فترة الصيف والعطلات المدرسية.

وركز على ان العوامل الرئيسية التي تعتمد عليها البحرين في استقطاب السياح هي «الأمن والسلامة ورخص الاسعار التي لا مثيل لها في دول الخليج والخدمات الممتازة».

وأفاد ان هناك الكثير من المشاريع السياحية المشتركة في القطاع السياحي «على الرغم من أن الحكومة تفضل تشجيع المشاريع ذات الطابع البحريني الخالص».

وقال ان نحو ٣٠٠ الف زائر يفدون الى البحرين شهريا عبر الجسر الذي يربطها بالسعودية في مقابل ١.٥ مليون زائر يفدون اليها جواً، مقدراً عدد الليالي السياحية بنحو ٣.٥ مليون ليلة سنوياً تدر ١٢٠ مليون دولار على قطاع السياحة و١٣٠ مليون دولار عائدات لنشاطات أخرى رديفة.

وركز على ان تجربة البحرين في مجال السياحة تقوم على تشجيع مبادرة القطاع الخاص.

وقال الوزير : «ان التركيز على دول الخليج واوروبا وفئات رجال الاعمال في برامج استقطاب السياحة الخارجية سببه ان أجور النقل الجوي ورحلات الطيران العارض (تشارتر) ملاءمة في هذه المناطق من العالم اضافة الى سهولة تحويل العملات الوطنية لديها».

استثمارات في العقارات

■ وصلت استثمارات مجموعة «العويضة السعودية» الى اكثر من ٤ مليارات ريال سعودي في سوق العقارات في المملكة العربية السعودية ويبلغ دخل هذه الاستثمارات السنوي ١٢٠ مليون ريال.

وقال مدير الاستثمار والتمويل في الشركة أمين بدر: ان أرباح المجموعة الصافية عام ١٩٩٣ بلغت ٣٢٠ مليون ريال.

وقال بدر : تتوقع مجموعة العويضة تحقيق أرباح قياسية عام ١٩٩٤ تبلغ حوالى ٤٠٠ مليون ريال، وان لدى الشركة اكثر من ٦٠٠ مستودع في مدينة العويضة الصناعية التي تبلغ مساحتها ثلاثة كيلومترات مربعة وتقع في مدينة الرياض.

وتقوم شركة العويضة حاليا ببناء مجمع القصور ومركز تجاري وعمارتين كبيرتين في الرياض تبلغ تكاليفها الاجمالية ١٠٠ مليون ريال ، كما ان الشركة تستثمر اكثر من مليار ريال في سوق الاسهم السعودية.

واضاف بدر: ان مجموعة العويضة تستثمر كذلك حاليا اكثر من مليارى ريال في انشاء الطرق، وكانت المجموعة قد اشترت العام الماضي مليون سهم قيمتها ٤.٤ مليون دولار في شركة البحرين لسحب الالومنيوم.

وعلى صعيد آخر عرضت «مؤسسة النقد العربي السعودي» سندات مدتها سنتان الى خمس سنوات على البنوك المحلية قيمتها ٥.١ مليار ريال (٤٠٠ مليون دولار).

وتحمل السندات لمدة سنتين فائدة قدرها ٣.٢٨ في المائة والسندات لمدة ثلاث سنوات ٧.٣٢ في المائة. ويشار الى ان أسعار الفائدة هذه مرتفعة عن مثيلاتها الاميركية بمقدار ٣٠ نقطة أساسية لمدة سنتين و٣٥ نقطة لمدة ثلاث سنوات و٤٠ نقطة لأربع سنوات و٥٠ نقطة لمدة خمس سنوات.

دبي

الانتاج النفطي في معدلاته

■ قالت نشرة «ميدل ايست ايكونوميك سيرفي» (ميس) : ان انتاج دبي النفطي ثبت عند مستوى يتراوح بين ٣٢٠ الف برميل و٣٢٥ الف برميل في اليوم بمساعدة بئرين جديدتين.

وقالت (ميس): انها تفهم ان بئرين افقيتين جديدتين غزيرتي الانتاج بصورة غير متوقعة ربما تكونان قد قطعتا في الآونة الاخيرة شوطا كبيرا نحو تثبيت مستوى الانتاج في المدى القصير عند حوالى ٣٢٠ الفا و٣٢٥ الف برميل في اليوم.

ومن المتوقع ان يحافظ على مستوى انتاج دبي من الحقول البحرية فوق مستوى ٣٠٠ الف برميل في اليوم بقية هذا العام. وكان انتاج دبي، وهي احدى امارات دولة الامارات العربية المتحدة السبع، قد انخفض في السنوات الاخيرة.

وقالت (ميس): ان البئرين الجديدتين بدأتا الانتاج في اوائل نيسان/ابريل الماضي بمعدل انتاج أولي يبلغ حوالى ٢٥ الف برميل في اليوم ، واستقر هذا المعدل الآن عند مستوى يتراوح بين ١٥ الفا و٢٠ الف برميل في اليوم.

واضافت، انه على الرغم من انه ليس من الواضح ما اذا كان الحفاظ على هذا المعدل لفترة طويلة ممكنا فقد عوضت البئران الجديدتان انخفاض الانتاج في مواقع اخرى في دبي بل ربما تكونان قد رفعتا اجمالي الانتاج النفطي.

وكانت (ميس) قد تكهنت في آب/اغسطس الماضي بان انتاج دبي الذي وصل الى أعلى مستوى له عام ١٩٩١ عندما بلغ ٤١٠ آلاف برميل في اليوم ، قد يبلغ في المتوسط حوالى ٢٦٠ الف برميل في اليوم العام الحالي ١٩٩٤.

وقدرت دراسة لـ «رويتر» لانتاج دول «اوبيك» في نيسان/ابريل الماضي الانتاج الاجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة بنحو ٢.١٦ مليون برميل في اليوم، وهو ما يتفق مع حصتها في «اوبيك».

8 Vol.1 No.9 June 1994 المجلد الاول - العدد التاسع - حزيران/ يونيو ١٩٩٤

تونس

هجمة اميركية على الصناعة والخدمات واهتمام بالبورصة والنفط...

■ اظهر المستثمرون الاميركيون في الفترة الأخيرة اهتماما متزايدا بالاستثمار في تونس وانشاء مؤسسات صناعية وخدمية بالاضافة لدعم دور بورصة تونس التي تأسست مطلع التسعينات.

وعبر مستثمرون وممثلون وممثلو مصارف اميركية في ندوة نظمتها غرفة التجارة التونسية - الاميركية في العاصمة تونس عن نواياهم في زيادة الاستثمار خصوصا في قطاعي المصارف والخدمات.

واعتبر مصرفيون اميركيون تحدثوا في الندوة ، ان تونس نجحت في ادخال اصلاحات بنيوية على اقتصادها منذ سنة ١٩٨٧ واستطاعت تطوير تجربة سوق الاوراق المالية في شكل متناسق مع سياسة تحرير الاقتصاد وخصوصة مؤسسات القطاع العام . واكد رئيس غرفة التجارة التونسية - الاميركية منصف البارودني ، ان تونس تمنح ظروفا جيدة للمتمولين الاميركيين بعد سلسلة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحرير الاقتصاد وكان آخرها جعل الدينار عملة قابلة للتداول. وقال ممثل مصرف «سيتي بنك» ديفيد اندرسون : ان على سوق الاوراق المالية في تونس ان تستفيد من تجارب المؤسسات المماثلة في وضع قوانين وترتيبات تحمي المستثمرين مع ضرورة مراجعتها في شكل دوري.

واوضح اندري هوفاغيميان ممثل الشركة الالمانية الدولية (المتفرعة عن البنك الدولي): ان ثلاث بورصات عربية تجتذب حاليا اهتمام المتمولين الاميركيين وهي القاهرة وتونس والمغرب. وقال ممثل بورصة تونس صالح البجاوي : ان تونس ستشهد قريبا اصلاحات اقتصادية جديدة بينها اجراءات لاصلاح أوضاع سوق الاوراق المالية. واكد ان شروط حصول المستثمرين الاجانب على ترخيص مسبق من البنك المركزي قبل وضع استثماراتهم في البورصة ستخفف وتختزل في الفترة المقبلة.

وشدد محمد بن غازي، وهو مسؤول في وزارة التخطيط التونسية، على ان خطة الخصوصة التي شملت ٤٥ مؤسسة من القطاع العام حتى الآن حققت أهدافها، مشيرا الى ان الحكومة تعتزم ادخال تعديلات واليات جديدة على مسار الخصوصة للاستفادة من ايرادات بيع القطاع العام في تنشيط السوق المالية وطرح أسهم الشركات المرشحة للخصوصة في البورصة في اطار عروض عامة ومناقصات.

وعلم ان الوكالة الاميركية للتعاون الدولي تعتزم بدء مرحلة ثالثة من برنامج تعاونها مع مؤسسات اقتصادية تونسية بعد نجاح المرحلتين الاولى والثانية.

وشملت المرحلة الاولى ٦٠ مؤسسة تونسية في غضون سنتين فيما شملت المرحلة الثانية ٢٠٠ مؤسسة أخرى في فترة مماثلة ويتوقع ان تطاول المرحلة الثالثة ٣٠٠ مؤسسة.

وقدمت الحكومة الاميركية خبرة ومساعدة فنية لتونس في فترة الانتقال من الاقتصاد الحمائي الى الاقتصاد الحر الذي يعمل طبقا لآليات السوق. وتمثلت المساعدة بارسال خبراء تونسيين في مجال العمل الاداري الى مؤسسات اميركية ليقوموا بتقويم عمل مؤسساتهم وتحسين ادائها.

وبحث رجال اعمال تونسيون واميركيون في ندوة مشتركة عقدوها في تونس اخيرا امكانات انشاء مشاريع اقتصادية مشتركة يكون انتاجها موجها لبلدان اتحاد المغرب العربي الذي يضم الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا.

وزار وفد اميركي مؤلف من ٢٠٠ رجل أعمال وصناعي مدينة صفاقس جنوب تونس أواخر العام الماضي للبحث في امكانات اقامة مشاريع استثمار مشتركة. ويعتبر اهم مشروع صناعي اميركي وافقت تونس على اقامته هو المجمع التكنولوجي الذي تستعد مجموعة «تشارلز بيرسي» لانشائه في اطراف العاصمة تونس، وسيحتوي المجمع، الذي قدرت كلفته بنحو ١٢٠ مليون دولار، على مصانع تصديرية لتجميع المعدات الالكترونية وأجهزة الكومبيوتر واعادة تصديرها الى اوروبا.

وكانت وزارتا التخطيط والاقتصاد التونسيتان وقعتا العام الماضي مع الوكالة الاميركية للتنمية الدولية اتفاقا لتنشيط المبادلات التجارية والاستثمارات بين البلدين، وتعهدت الوكالة الاميركية بموجب الاتفاق تمويل خدمات استشارية في مجال الاستثمار والتجارة لحساب المؤسسات التونسية التي تتطلع الى اقامة علاقات تعاون مع مؤسسات وشركة اميركية.

وقدمت الوكالة الاميركية للتنمية عام ١٩٩١ مساعدات مقدارها ٧٣٢ الف دولار ومساعدات اخرى في الاعوام التالية قيمتها ١.٨ مليون دولار لمساعدة غرفة التجارة التونسية - الاميركية على تقديم خدمات لتاطير المستثمرين التوانسة.

وساعد افتتاح فرعين لمصرف «سيتي بنك» وفرع لمصرف «اكسيم بنك» في تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية وتطوير صيغة الشراكة بين متمولين اميركيين ورجال اعمال محليين، وتعهدت المجموعة بموجب الاتفاق استثمار ١٤ مليون دولار في انشاء مركز اعمال اقليمي في تونس موجه للبلدان الافريقية. وسيتطور المركز لاحقا الى مؤسسة لتصنيع التجهيزات الهاتفية وتجميع البدالات والخرائط الالكترونية.

اما في قطاع النفط، فاظهرت المؤسسات الاميركية في السنوات الاخيرة اقبالا متزايدا على الاستثمار في قطاعي الاستكشاف والاستخراج في محافظات تونسية عدة.

وتستثمر شركة «ماراثون» حاليا ثلاثة حقول نفطية مهمة هي «بيلي» جنوب العاصمة تونس و«جرجيس» على الساحل الجنوبي و«ريانة» في جزيرة جربة. وحصلت شركتا «اتلانتيك ريشفيلد» و«جيودين» العام الماضي على ترخيصين للتنقيب عن النفط شملا مساحات قدرت بنحو ٤٠٠٠ كيلومتر مربع في محافظات قصرين والقيروان وسيدي ابو زيد.

... وتبقى فرنسا الشريك رقم واحد

■ أفادت احصاءات أعدتها الغرفة التجارية التونسية - الفرنسية ، ان فرنسا هي الشريك التجاري الأول لتونس ، اذ انها تقدم ٢٧ في المائة من الواردات التونسية وتستورد ٣٠ في المائة، من صادرات تونس.

وقدرت الاحصاءات نسبة تغطية الصادرات للمستوردات بـ ٦٨ في المائة، فيما اظهرت الاحصاءات الاستثمارية وجود ٣٣٠ مؤسسة مشتركة من أصل ٧٦٠ شركة ذات رأسمال مشترك انشئت بمساهمات فرنسية كلياً أو جزئياً، وقدرت قيمة الاستثمارات الاجمالية في المؤسسات التونسية - الفرنسية بنحو ١٢٣ مليون دولار.

وكانت تونس وفرنسا وقعتا على اتفاق مالي كبير لتنشيط الاستثمارات في سنة ١٩٩٢ يعرف «بقرض بيريفوفا» ، (نسبة الى رئيس الوزراء الراحل) قيمته ٣٠٠ مليون فرنك ويصرف على ثلاث سنوات لزيادة الاستثمارات الفرنسية والمشتركة بنسبة ٣٠ في المائة.

وسجلت الاستثمارات الفرنسية في تونس فوائد نسبتها ١٠٠ في المائة فيما لم تسجل في باقي البلدان الافريقية سوى ٧٧ في المائة. وقدرت الاستثمارات الفرنسية الكلية في تونس بمبلغ ١.٥ مليار فرنك فرنسي.

وكان جان بيار بروتو رئيس مجلس «الصندوق الفرنسي لتمويل الاستثمار» ، ورئيس جمعية المستثمرين الفرنسيين في افريقيا أعلن آخر السنة الماضية ان الصندوق يعتزم زيادة استثماراته في تونس من ٣٠٠ الى ٥٠٠ مليون فرنك خلال السنة الجارية.

ووقع وزير المال التونسي نوري الزرقاطي آخر السنة الماضية اتفاقين ماليين مع المدير العام لـ «صندوق التنمية الفرنسي» فيليب جانفارسون تمنح فرنسا بموجبه قروضا لتونس بفائدة نسبتها خمسة في المائة على مدى ٢٠ سنة وضمانات ائتمان ومعونات فنية.

وتقدر قيمة الاعتمادات التي وضعتها باريس في تصرف أصحاب المشاريع المشتركة خلال السنة الجارية بـ ١٠٠ مليون فرنك ، وكانت منحت ٢٨٢ مليون فرنك في السنوات الثلاث الماضية ساعدت في انشاء ٦٤ مؤسسة مشتركة.

المغرب

ارتفاع كبير في تدفق الاستثمارات الغربية و«موبيل ماروك» صارت اميركية

■ تتوقع وزارة الاستثمارات الخارجية المغربية ارتفاعا كبيرا في تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة هذا العام، على ضوء الزيادة المشجعة في العام الماضي، حيث زاد حجم هذه الاستثمارات من ٤.٢٩ مليار درهم عام ١٩٩٢ الى ٥.٤٨ مليار في عام ١٩٩٣.

واعلنت وزارة الاستثمارات الخارجية ان حجم مشاركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة في برنامج الخصوصة بلغ ١.٢٩ مليار درهم، وهو ما يعادل ٥٧.٦ في المائة من مجموع مبالغ الخصوصة او ٢٣ في المائة من الاستثمارات الأجنبية الخاصة الموظفة في المغرب.

وقد تصدرت الاستثمارات السويسرية قائمة الاستثمارات الأجنبية الخاصة بعد ان حصلت مجموعة «هولدرنيك» السويسرية على شراء غالبية أسهم شركة «السيور» لصناعة الاسمنت في منطقة المغرب الشرقي على الحدود مع الجزائر.

وعلى الرغم من ان وزارة التخصيص أشارت الى ان الاستثمارات الفرنسية الخاصة لم تحصل على المواقع المنتظرة في برنامج الخصوصة المغربي، فان هذه الاستثمارات ما تزال تحتل مركز الصدارة في قائمة الاستثمارات الأجنبية الخاصة حيث بلغ ٢.٢ مليون درهم، وهو ما يعادل ٢٢ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية الموظفة في المغرب، وتليها الاستثمارات البريطانية الخاصة بمبلغ ١.٠٧ مليار درهم (٢٠٪)، والاستثمارات السويسرية الخاصة بمبلغ ٩٢٠.٥ مليون درهم (٨٧٪).

وأشارت تقارير احصائية الى ان نسبة ٢٨ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية الخاصة الموظفة في المغرب اتجهت الى القطاعات الصناعية المنتجة والى قطاع البترول، وخاصة في مجال التوزيع.

وبخصوص الاستثمارات المالية، فان المصارف والمجموعات الدولية القابضة شاركت في برنامج الخصوصة بصورة جيدة نسبياً حيث ارتفعت المبالغ الموظفة في القطاع المالي من ٧٢٠ مليون درهم عام ١٩٩٢ الى ٢.٠٥ مليار درهم عام ١٩٩٣ ، غير ان هذا النوع من الاستثمارات اتجه الى التوظيف في حقائب الأسهم.

وعلى الصعيد النفطي، بعد «شل » الهولندية - البريطانية، و«توتال» الفرنسية، تمكنت مجموعة «موبيل اويل» الاميركية للمحروقات من استعادة سيطرتها على شركة «موبيل المغرب» من خلال شراء بقية الأسهم التي كانت في حوزة الشركة المغربية للمواد النفطية. وقال بيان لوزارة التخصيص المغربية : ان شركة «موبيل» اشترت حصة ٥٠٪ من أسهم «موبيل ماروك» وبلغت قيمة الصفقة ١١٠ ملايين درهم (حوالى ١٢ مليون دولار)، بذلك أصبحت الشركة الاميركية تسيطر على «موبيل ماروك» بعدما كانت تملك نصف الحصص طوال ٢٠ عاماً.

وباعلان هذه الصفقة تكون شركات النفط المغربية خصصت بالكامل واستعاد أصحابها أسهمهم التي كانوا تخلوا عن نصفها عام ١٩٧٤ وهو تاريخ تطبيق قانون المغربة الذي كان فرض على الشركات الدولية التخلي عن ٥٠٪ من الأسهم لشركات محلية.

وتعتبر «موبيل اويل» خامسة شركة نفطية يتم خصوصتها ضمن برنامج الخصوصة الذي انطلق العام الماضي ليشمل حوالى ١١٢ مؤسسة مغربية تملك فيها الدولة أسهماً لا تقل عن النصف في الغالب.

وقدرت مجموع مداخيل المغرب من عملية خصوصة قطاع النفط بحوالى ١١٥ مليون دولار شملت الأسهم التي كانت في حوزة الشركة المغربية للمواد النفطية التي سيكون دورها المقبل الاشراف على تنفيذ توزيع الغاز بعد انشاء انبوب الغاز الجزائري الى اوروبا عبر المغرب وجبل طارق واسبانيا.

وسيمكن نقل ١٠ مليارات متر من الغاز في المرحلة الأولى وتبلغ تكلفته حوالى ١.٢ مليار دولار لنقل الغاز من حاسي الرمل في الجزائر الى مدينة اشبيلية الاسبانية. وتعتبر «موبيل اويل»، الذي يعود تاريخ نشاطها في المغرب الى عام ١٩٢٣، ثالثة أكبر شركة للمحروقات في المغرب.

مصر

تحول نحو الاقتصاد التصديري لتأمين عشرة مليارات دولار سنويا

■ اقرت الحكومة المصرية تشكيل اللجنة العليا للتصدير برئاسة الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط المصري تضم في عضويتها ثمانية وزراء، و١٦ ممثلا للمصدرين واربعة اعضاء يمثلون الجهات ذات الصلة بالتصدير.

وتهدف اللجنة العليا التي صدر بها قرار من رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الخاصة بتبسيط اجراءات التصدير ودعم عملياته ودرس العقبات أمام المصدرين وتنفيذ توصياتهم باعتبار ان التصدير هدف قومي يحظى بالأولوية في برنامج العمل الوطني وبرنامج الاصلاح الاقتصادي لجهة توسيع الطاقات الانتاجية وايجاد فرص عمل جديدة وانتشال الاقتصاد المصري من حال الركود.

ومن المقرر ان تعقد اللجنة العليا للتصدير اجتماعات دورية كل شهرين وتكون لها امانة دائمة تتبع وزير الاقتصاد المصري.

وحسب المصادر الاقتصادية المصرية تهدف اللجنة الى تحقيق البرنامج القومي للتصدير والوصول بالصادرات المصرية الى عشرة مليارات دولار سنويا حتى عام ٢٠٠٠ في مقابل ٣.٤ مليار دولار حجم الحصيلة من التصدير حاليا.

وكانت مصر أعلنت تشكيل لجنة عليا للتصدير في اطار عدد من الاجراءات شملت انشاء مركز دولي في وزارة الاقتصاد لخدمة المصدرين يسمى «نقطة التجارة» يبدأ عمله خلال شهرين ليكون متصلا باكثر من ٣٠ مركزا عالميا في الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية.

ويقدم معلومات عن الأسواق والأسعار في العالم فضلا عن الغاء رسوم خدمات التصدير، واختصار الاستمارات المطلوبة من المصدر الى استمارة واحدة.

واعتبر محمود محمد محمود وزير الاقتصاد المصري ، ان التصدير يعد مفتاحا لحل المشاكل الاقتصادية القائمة مثل تنشيط الانتاج وزيادة الاستثمار وايجاد فرص عمل جديدة للحد من البطالة التي تعد المحك الرئيسي لنجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي، مشيرا الى استجابة الحكومة خلال الايام الماضية لبعض الاجراءات التي تتضمن تشجيع التصدير بعدما بدأ العمل فعلا بنظامي السماح المؤقت و«الدروباك» لتخفيف الاعباء المالية على المصدرين.

وتشير الاحصاءات الرسمية المتاحة الى ان حصيلة الصادرات المصرية سجلت خلال العام الماضي تراجعا ملحوظا بلغ ٢١٦.٢ مليون دولار لتصل الى ٣.٤ مليار دولار تمثل ١٦.١ في المائة من اجمالي المتحصلات الجارية، فيما تصاعدت المدفوعات لقاء الواردات بمقدار ٦٧٧.٧ مليون دولار لتبلغ ١٠.٧ مليار دولار تمثل ٦٥.٣ في المائة من اجمالي المدفوعات الجارية ، مما أسفر عن تصاعد العجز في الميزان التجاري ليصل الى ٧.٣ مليار دولار وانخفاض نسبة تغطية حصيلة الصادرات للمدفوعات عن الواردات خلال العام الماضي الى ٣١.٨ في المائة في مقابل ٣٦.١ في المائة العام الماضي.

ومن جهته أكد الدكتور سعيد النجار المدير التنفيذي السابق في البنك الدولي ان استراتيجية التنمية في مصر كانت وما تزال ذات توجه داخلي بحت، وطالب باعتماد استراتيجية للتوجه نحو الاقتصاد التصديري، مشيرا الى ان حجم الصادرات المصرية خلال العام ١٩٩٢ سجل نحو اربعة مليارات دولار مقارنة بنحو ٥٩ مليار دولار لسنغافورة و٩٨ مليار دولار لهونغ كونغ وتسعة مليارات لشيلي و١٢ مليارات دولار لاسرائيل ، الامر الذي يؤكد فشل استراتيجيات التوجه نحو الداخل المعتمدة منذ الستينات.

ورأى ان الخطوة الاولى للنهوض بالصادرات المصرية تتطلب ازالة التحيز ضد قطاع التصدير من خلال اعتماد مقومات لاستراتيجية التحول نحو الاقتصاد التصديري تتلخص في واقعية اسعار الصرف ، ونبذ الحماية السعرية عن طريق التعرفة الجمركية مع الاعتدال في تحديد فئاتها، والاخذ بمبدأ الميزات النسبية مع تطبيق سياسة صناعية لاعطاء دفعة للصناعات الواعدة واعطاء دور قيادي للقطاع الخاص، والتركيز على رفع مستوى التعليم الفني ومحو الأمية.

وأكد النجار ان اعتماد استراتيجية التحول نحو الاقتصاد التصديري هي العلاج الوحيد لمشكلة البطالة لما تعنيه من توسيع للطاقات الانتاجية والاستثمار والاسراع بمعدلات النمو.

٩ Vol.1 No.9 June 1994 المجلد الاول - العدد التاسع - حزيران/ يونيو ١٩٩٤

من «فان زيلاند» الى «روبرت سولومون»

قلقَ رفيق الحريري لأن اللبنانيين لم يقلقوا!

■ فتح اعتكاف رفيق الحريري أبواباً مغلقة. وبانقتاح هذه الأبواب لامست تلك الخطوة المتعجلة أكثر من خط أحمر. ومهما قيل فهي قد أضعفت قدرة الحكومة على اقناع اللبنانيين والعالم بجدوى سياستها، وخاصة سياستها الاقتصادية. وقد يكون ان الحريري أراد إحداث صدمة ما لأن سجل حكومته لم يكن سجلاً باهراً، وتبرير هذا الاخفاق بالقاء تبعته على معوقات أو «عوامل تعطيل» من داخل الحكومة ومن خارجها.

أخفق الحريري لأن آخرين يريدون تعويقه أو حتى تفشيله. هذه المقولة لم تنطل على أحد. والحقيقة هي ان الحريري بطبيعة تكوينه المالي والسياسي، يرى في كل أداة للمراقبة الدستورية «عامل تعطيل»، فلا يستطيع ان يعمل الا اذا كان مطلق الصلاحية. بهذه العقلية ينظر الحريري الى مجلس القضاء الأعلى ، والى مجلس الخدمة المدنية، والى ديوان المحاسبة، وحتى الى مجلس النواب. فهو دائماً، وبشتى الطرق، يحاول تعطيلها باعتبارها من عوامل تعطيل مهمته. انه يحبذ «حكم الفتوى» على حكم القانون!

ومن ذلك انه يركن أكثر الى معاقل خاصة به لها نوع من «الاستقلالية» عن الادارة العامة ، «كالبنك المركزي»، و«مجلس الانماء والاعمار»، و«سوليدير»، وهي مواقع حساسة مالياً لأنها وجه التعاطي مع العالم الخارجي وعملاته. ويوضع اليد عليها، لم يترك الحريري وسيلة استرداد لها الى الدولة سوى وضع اليد عندما تدق الساعة الآتية التي لا ريب فيها!

والواقع ان الحريري، عبر مجلس الانماء والاعمار، قد وضع خطة طموحه للنهوض العام. لا يمكن تحقيقها الا بنوع معين من الادارة لا تنطبق عليه مواصفات الادارة اللبنانية. وقد صادف على هامش ندوة «أسواق المال في الشرق الاوسط» التي انعقدت في لندن برعاية الحكومة البريطانية في نهاية شهر نيسان/ابريل الماضي، ان التقيت الدكتور روبرت سولومون كبير الاقتصاديين في «دار الهندسة » (شاعر وشركاه) والذي وضع الدراسة الاقتصادية التي هي أساس خطة «آفاق ٢٠٠٠» العشرية.

وسألني الدكتور سولومون رأيي في الخطة المذكورة فقلت له انها جيدة في التحليل والمماثلة، وممتازة في تركيب تحليلها على المفاهيم الاقتصادية المجردة ، لكنها غير واقعية في تركيب تحليلها على أدوات تنفيذها المتاحة لا المتصورة.

وسألت الدكتور سولومون ما اذا كان قد سمع بسلف له هو الخبير الاقتصادي البلجيكي فان زيلاند المعاصر للدكتور شاخت، كان قد أحضر الى لبنان لدرس الاقتصاد اللبناني في الخمسينات ووضع خطة له تعبر عن «آفاق النصف الثاني من القرن العشرين»، كما تعبر الخطة الحريرية التي وضعها عن «آفاق القرن الواحد والعشرين». وقال الدكتور سولومون مازحاً: «ان كل من يزور لبنان يسمع بالنصيحة التي أسداها فان زيلاند للبنانيين وهي أن يتركوا اقتصادهم على حاله ويسيروا على بركات الله»!

وقلت للدكتور سولومون ان المستشار القانوني للرئيس الراحل كميل شمعون في ذلك الوقت كان الاستاذ أنيس صالح الذي عرف عنه اعجابه بالتجربة البلجيكية وقوانينها، والذي كان يرى ان في لبنان «خواص بلجيكية»، وهذا في أغلب الظن سبب استحضار خبير بلجيكي آنذاك. وكان أنيس صالح الى كميل شمعون يومئذ مثل وزير العدل بهيج طبارة الى رفيق الحريري في الوقت الحاضر، حتى ان الرئيس شمعون سمع يقول مرة: «كم قلت لأنيس صالح انني اريد قانوناً تركياً وهو يصر على وضع قانون بلجيكي»! واعترف الدكتور سولومون في تلك المحادثة بأن الخطة التي وضعها لمجلس الانماء والاعمار اللبناني هي «أوسع من مقتضيات الحال»، وأشار الى ان التوسيع الذي يبدو غير واقعي انما جرى بناء لاصرار رئيس الحكومة رفيق الحريري على وضع «خطة طموحة» تنقل لبنان الى رحاب القرن القادم بقوة دفع مضاعفة لأنها تنطوي أيضا على تعويض عن التقهقر الذي جرى خلال سنوات الحرب.

غير ان المسألة التي ينبغي التدقيق فيها هي ما اذا كانت «الخطة»، أو أي اجراء منها، قابلة للتحقيق أو التكميل في عهدة أجهزة غير الأجهزة الحريرية أو في غياب الحريري من واجهة السلطة. ذلك ان الجواب عن هذه المسألة يوضح ما اذا كان لبنان هو محط الاهتمام، او ان محط الاهتمام هو رئيس حكومته، كما يوضح ما اذا كان الهدف من الاعتكاف تحسين ظروف الحريري في ادارة البلاد، أو انه بمثابة رسالة الى «من يهمه الأمر » بحيث يكون الأبطاء أو سحب الثقة عملية ضغط غايتها ربط التقدم في الأوضاع الاقتصادية للبلاد بالتقدم السياسي للرئيس الحريري في السلطة.

لكن التطورات التي رافقت الاعتكاف ثم العودة عنه من دون قيد أو شرط عندما ظهرت الخطوط الحمر، اثبتت بما لا يقبل الشك ان البلاد تستطيع ان تمضي قدماً من دون الحريري، بينما مصالح الحريري باتت كبيرة الى درجة لا يمكن حمايتها الا بوجود صاحبها في السلطة أو ببقائه نافذا خارج السلطة.

فاذا كان من غايات الاعتكاف اثارة القلق في البلاد، او خلق جو يؤدي الى القلق، فان البلاد لم تقلق، ولم يساورها قلق. ومن ذلك انعكست الاية، فقد قلق الحريري لأن البلاد لم تقلق!

واذا كان الأمر كذلك، فان انسحاب الحريري من السلطة أو سحبه منها هو اليوم أفضل منه غداً، حتى لا يلقي بظله أو بثقله على العهد القادم الذي يجب ان يكون عهداً جديداً يعطي للبنان صورة جديدة أمام اللبنانيين وأمام العالم.

ذلك ان هناك آيات أخرى معكوسة تؤدي أحياناً الى مقولات مغلوطة، منها المسألة الأمنية التي هي شرط لازم للاستقرار والنهوض الاقتصادي. فاستتباب الأمن في البلاد أمر ليس للحكومة الحالية يد فيه بقدر ما أفادت منه، اذ انه سابق لقدوم الحكومة فمكنها من استغلال الحالة الأمنية. لكن الحكومة ، بدلا من استغلال حالة الاستقرار الأمني للتعجيل ببرامج النهوض ومطابقة آمال الناس المعقودة عليها مع وعودها المعلنة والموحى بها، استغلتها بأن نسبتها لنفسها.

وهذه ايضا مسألة ينبغي التدقيق فيها، أي ما اذا كانت حكومة الحريري هي التي عززت الأمن، أم ان استتباب الأمن هو الذي عزز الحكومة. فاذا كانت الحكومة هي التي عززت الأمن، فان اعتكاف رئيسها لم يدل على امكانية اضطراب حبل الأمن اذا تخلخلت الحكومة أو سقطت. ولعل هذا الامتحان هو الذي شجع بعض «الخائفين» او «المترددين» من أولي الأمر على حزم أمرهم وتجاهل «حالة الاعتكاف» لأن أمن البلاد ليس مرتبطاً، أو لم يعد مرتبطاً، برئيس الحكومة أو بغيره من الرؤساء.

وفوق ذلك ، لم يعد الاخلال بالأمن، حقيقيا كان أو مفتعلا، هو المدخل أو الاخراج اللازم لاسقاط الحكومة كما حصل بالنسبة الى الحكومة الكرامية. فلسقوط الحكومة الحريرية مؤشرات مختلفة، يبلغ مدى اختلافها اختلاف رفيق الحريري عن عمر كرامي!

فسقوط كرامي، بالطريقة التي اسقط فيها، لم يكن شيئاً حسناً. لكن مجيء رفيق الحريري، بالطريقة التي جاء فيها ، لم يكن شيئاً سيئاً. وبالتالي فان ذهاب هذا ومجيء ذاك يكون حسناً أو سيئاً، أو على الأصح، يكون شيئاً «غيرسي» او شيئاً «غير حسن»، تبعاً للطريقة التي يجري الذهاب والمجيء. لكن مخاطر ذهاب الحريري على الطريقة الكرامية أكبر من منافع مجيء كرامي على الطريقة الحريرية. وتبقى الاشياء مرهونة بأوقاتها!

سليمان الفرزلي

«العم سام» ... بيـاعاً

■ ان بيُّاعاً يفوز بطلبيتين منفصلتين من زيون واحد حجمهما الاجمالي عشرة مليارات دولار في غضون ثلاثة أشهر يستحق التهنئة عادة، كما يستحق «اكرامية حرزانة». لكن عندما يكون البياع الحكومة الاميركية لحساب شركات خاصة، ويكون الزبون دولة أجنبية ذات سيادة، يصبح الأمر عندئذ مدعاة لقلق عالمي النطاق.

ذلك ان تكتيكات من هذا النوع من شأنها ان تعرض للخطر استقرار النظام التجاري المتعدد الأطراف، وان تهدد المصالح الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة ، بالاضافة الى مصالح البلدان الأخرى.

لكن هذا الرأي، مع الأسف، ليس سائداً في واشنطن. بل على العكس من ذلك، فان ادارة كلينتون تغبط نفسها على دورها في انتزاع صفقة بيع طائرات «بوينغ» ومعدات «أ. تي. اند تي» للاتصالات الى المملكة العربية السعودية هذه السنة كأولى ثمار سياسة تصديرية هجومية تدعمها الحكومة.

والواقع ان هذا النجاح المبكر القائم على استخدام تكتيكات مماثلة في بيع المعدات العسكرية، يعتبر مثالا على نجاح سياسة حكومية أوسع لدعم الصناعة. وهذا يشمل دعما كبيرا ومتزايدا لأعمال البحوث والتطوير التجارية.

ومن المحتوم ان يصرخ المتقدمون الآخرون للعقود السعودية باستنكار هذا الجنوح. ولم يكن الجواب الاميركي مقنعا. فاذا لم يكن هناك ضغط سياسي، كما تدعي الحكومة الاميركية لتأمين صفقة «ا. تي اند تي»، فلماذا ، اذن، تدخل وزير التجارة رون براون في المفاوضات؟ وبالنظر الى ان المملكة السعودية دولة تابعة للولايات المتحدة، وتعتمد اعتماداً كبيراً على المظلة الدفاعية الاميركية، فان حجة واشنطن تبدو واهية.

التدخل الرسمي

وليس منطقياً ان تركن الادارة الاميركية الى التأكيد بأنها انما تفعل فقط ما تفعله البلدان الأخرى منذ زمن طويل. فالحجة الاميركية غير متماشية مع الشكوى الاميركية المزمنة من ان التدخل الرسمي يحول دون المنافسة الحرة في الأسواق اليابانية. هذه التهمة ذاتها بالضبط يمكن ان ترمى بها الطريقة التي استحصلت بموجبها العقود السعودية.

وحجة واشنطن اقوى عندما تشير الى ان بعض الحكومات الاوروبية، وخاصة في فرنسا وبريطانيا، قد مارس طويلا التأثير السياسي الرفيع المستوى لتأمين الطلبيات للمصدرين في بلدانهم، بينما حققت اليابان الهدف ذاته في البلدان النامية عن طريق سياسة المساعدات المشروطة.

غير ان كون الولايات المتحدة قد ارتكبت هذه الخطيئة في وقت متأخر، لا يعني ان هذه الخطيئة مبررة. فمع ان المبيع الحكومي قد يحمل مكاسب قصيرة الأجل، فانه مضر بالجميع في المدى الطويل. ذلك ان الزبائن يحصلون على صفقة مجحفة لأن خيارهم غير قائم على نوعية وسعر ما يشترون. ويتضرر المصدرون لاضطرارهم الى استجداء المنافع من الموظفين الحكوميين بدل تلبية احتياجات الزبائن.

التواطؤ السقيم

فالحكومات تعاني سواء لأن الحماس المفرط لدعم الصادرات يولد تواطؤاً سقيماً مع الشركات الخاصة، او لأن الحكومات تفرط بنزاهتها وحصافة رأيها. انظروا الى الاحراج الاخير الذي واجهته الحكومة البريطانية في قضية مشروع سد بيرغاو الماليزي.

يضاف الى ذلك، ان هذه الممارسة تعاقب على غير وجه حق شركات من بلدان موارد حكوماتها محدودة وليس لها وزن دولي يعتد به.

والحقيقة ان الترويج الهجومي للصادرات هو صنو الحماية التجارية. فهو مثله يشوه ويخلخل الأسواق، ويستبعد الكفاءة، ويستدعي مسلسلا من التصعيد في افقار الآخرين. وقد تدعو حكومات عديدة في الاتحاد الاوروبي الى مجاراة ومنافسة الولايات المتحدة في هذا الاسلوب، لكن هذا الاغراء تجب مقاومته.

وبدلا من ذلك، يجب على الاتحاد الاوروبي ان يسعى الى محادثات مع الولايات المتحدة واليابان تهدف الى الحد من انتشار الحملات التصديرية المدعومة من الحكومات.

ومن هذه الأهداف تشديد القيود على تسليفات التصدير المدعومة المتفاوض عليها في اطار «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، وادخال عقوبات مشددة على المخالفين، ومن الأفضل جعل هذا المجال تحت رعاية «منظمة التجارة العالمية» الوليدة.

يضاف الى ذلك، ان هناك حاجة الى قواعد عالمية أشد لمنع المساعدات المشروطة والحد من التدخل السياسي السري في عقود التصدير. وقد يكون هذا الهدف الأخير صعب التحقيق، لكن يمكن تسهيله بتشجيع انتقال المؤسسات المستوردة او المشترية الى القطاع الخاص.

ويقول المسؤولون في ادارة كلينتون انهم مستعدون للتخفيف او حتى لالغاء مساعيهم لترويج الصادرات اذا فعلت ذلك الحكومات الأخرى. ان على الاتحاد الاوروبي ان يضع هذه النيات الحسنة المعلنة على محك الاختبار.

«الفايننشال تايمز»

جون ميجور والعقدة الاوروبية

عن جريدة «تايمز» اللندنية بريشة بيتر بروكس

اعـادة اغـراق الحـولة

■ في اسرائيل، كما في أي مكان آخر ، تتغير الأولويات الاقتصادية مع الوقت. لكن تلك الأولويات قلما انقلبت رأساً على عقب بصورة مذهلة مثلما انقلبت في وادي الحولة بالقرب من بحر الجليل (بحيرة طبريا).

فمنذ أربعين سنة، كان تجفيف وادي الحولة أحد المهام والعمليات الشاقة والرائدة التي أخذتها دولة اسرائيل الوليدة على عاتقها كجزء من ثورتها الزراعية. ذلك ان المزيد من الأراضي المزروعة كان يعني المزيد من الطعام في تلك الأيام. لكن في التسعينات لم تعد الزراعة الهدف المنشود. البيئة الطبيعية الآن هي الهدف المنشود، استعدادا لاقامة مرافق سياحية كلفتها ٢٠ مليون دولار تأتي بمال لم يحلم أحد بالحصول عليه من زراعة البطاطا.

ولهذا قام وزير الزراعة الاسرائيلي ياكوف تسور باحداث خرق في سد حاجز للماء، فتدفقت المياه المحجوزة ضمن مشروع كبير لاعادة اغراق سهل الحولة كما كان قبل قيام دولة اسرائيل.

وتهدف خطة الحكومة الاسرائيلية من ذلك الى استعادة ما أمكن من النباتات والحياة البرية التي كانت سائدة في تلك المنطقة قبل تجفيفها، وذلك لاجتذاب السياح الذين يسعون الى السياحة البيئية، ولتنشيط الوضع الاقتصادي في تلك المنطقة من خلال «الفيضان السياحي».

ويقول وزير السياحة تسور في هذا المشروع انه بمثابة «تصحيح لخطأ سابق». وأضاف قائلا: «علينا ان نعترف ونحن نسير في طريق التقدم، انه ينبغي ان نتحدث أقل عن غزو الارض، وان نتحدث اكثر عن العمل بالانسجام معها».

بيتر فورد
كريستشين سيانس مونيتور

صدر الآن...

الجزء الاول من «المرجع» في الاقتصاد

للطالب في كليته ولرجل الاعمال في مكتبه

«المرجع» في الاقتصاد هو الاول من نوعه من حيث جمعه بين القاموس ودائرة المعارف. ويحتوي «المرجع» في ترتيبه النهائي على اكثر من عشرة آلاف مدخل مع مضامينها بالعربية وشروحات مقتضبة عن استعمالاتها الحديثة في التداول التجاري والمصرفي والمالي والاقتصادي وفي مجالات الادارة والتامين والمحاسبة.

للحصول على اشتراك في «المرجع» الاتصال بالهاتف :0154 837 (071) او بالفاكس:0165 837 (071)
ثمن النسخة ٥ جنيهات استرلينية في بريطانيا وفي الخارج ١٢ دولاراً اميركيا .
الاشتراك: في بريطانيا ٧٥ جنيها استرلينيا وفي الخارج ١٣٠ دولارا اميركيا.

لاعلاناتكم في «المرجع» الاتصال بـ:

Approach 21

Approach 21
Victoria House
Vernon Place, Suites 51-55
London WC1B 4DP
TEL.: (071) 430 2072/92
FAX: (071) 430 2084

روسيا

الاصلاحات لم تسفر عن نتائج وعودة الى الناقلات العملاقة

■ يؤكد الخبراء الاقتصاديون الروس ، ان الاصلاحات «الجذرية» التي بدأت في كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٢ لم تسفر عن أية نتائج ايجابية ، بل على العكس انبثقت الاتجاهات التي تقود روسيا الى كارثة جديدة. وذكر الاكاديمي سيرجي اليكسييف ان تعقيد الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل غير اعتيادي ولا مثيل له يكمن أساساً في هذه الأوضاع. فالبلاد لم تتخلص بعد من السلطة الشمولية نهائيا، وتسيطر فيها الدولة على كافة ميادين الحياة صغيرها وكبيرها، ويسودها الخراب، ولا تتوفر فيها ابسط قواعد ممارسة الملكية الخاصة «الاعتيادية». علما ان الملكية الخاصة فقدت قيمتها كأساس طبيعي للتنمية الاقتصادية، وبدلا منها هيمن احتكار ملكية الدولة واعمالا أوامر الدولة والاسلوب القسري - الحكومي لتحفيز العمل.

ان الاسعار «الحرة» وغيرها من تدابير تحكم النقود بالاقتصاد قد ابعدت اعمالا ارادة الدولة في ميدان الاسعار بصورة أساسية والتعامل التجاري عموما. لكنها عاجزة بحد ذاتها عن تحويل الاقتصاد الخاضع لتحكم الدولة والبيروقراطي والاشتراكي الميول الى اقتصاد السوق الحر، واستبعاد ضغوط الدولة (وبدلا من ذلك ظهر شكل اخر: فقد تحولت الدولة من موزع للموارد والسلع الى موزع للمنح والقروض، وهذا يتطلب فرض ضرائب طائلة).

ولا يمكن تحويل الاقتصاد بأسره تحويلا جذريا عن طريق اتخاذ تدابير التحكم النقدي فقط بل قبل كل شيء عن طريق اعادة الملكية الخاصة باعتبارها الاساس الطبيعي للعلاقات الاقتصادية والانتاج والاقتصاد في ظروف المنافسة، اي بكونها عاملا لا يقل عن الاول (تحكم الدولة) قوة لكنه يتمتع بشحنة طاقة بناءة لا تنضب، تبرر العمل ومردوده الطبيعي، وتحفز استثمار المداخيل في الانتاج.

لكن لم تسترجع الملكية الخاصة القادرة على ان تحتل في ظروف المنافسة مكانها باعتبارها المنظم الرئيسي للانتاج في روسيا، لذا فان الخصوصة الرسمية التي كان يراد بها معالجة هذه المسألة اقتصرت أساسا على مجالات التجارة والمؤسسات التي تمارس بيع المواد الخام في الخارج والعمليات المالية بالعملة الصعبة.

اما في الميادين الاخرى الباقية، فقد تركزت الخصوصة على تقاسم جزء من ممتلكات الدولة بأسلوب توزيع صكوك التمليك الاشتراكي، وكذلك بيع ممتلكات الدولة لصالح الميزانية.

ولهذا بالذات فشلت الخصوصة في روسيا وحل محلها اسلوب فرض الأوامر الحكومية الرسمية لمنع الانهيار في الاقتصاد والفراغ، بدل استعمال نظام التحكم والتحفيز بكل القطاع الخاص الطبيعي والبناء الفعال. وفي ظل هذا الانهيار نشطت فئات «السوق» العشوائية الطفيلية الساعية الى تحقيق الكسب السريع وممارسة المضاربات وبيع الثروات الطبيعية الخام في الخارج وممارسة العمليات بالعملة الصعبة والاحتيال بواسطة صكوك التمليك والاسهم والقروض.

في هذا الوضع، اي وضع انهيار منظومة التحكم بالاقتصاد وتحفيز العمل ، بدأت في روسيا عمليات تهدم الاقتصاد وانخفاض الانتاج ومردود العمل وغير ذلك من الظواهر السلبية التي تدل على احتمال انزلاق المجتمع الروسي الى الشكل المأساوي والفاشل للتطور الرأسمالي.

وتتراى للعيان امام الجميع الحقائق البائسة لواقعنا اليوم . ويستغل انصار الشيوعيين المحافظين واقتصاد الدولة و«النظام القوي» جميع هذه الحقائق من اجل اثبات ايديولوجية «العودة الى الوراء» والى «السوق الخاضعة للسيطرة» والى «الاقتصاد المخطط» او على اي حال «تعديل» الاصلاح او «التباطؤ» فيه، وتقوية تحكم الدولة بالحياة الاقتصادية. ومما يؤسف له ان اتجاهات التفكير هذه حازت في ظروف الوضع البائس الحالي على الشعبية وحتى على دعم بعض الاوساط الرسمية، ولا ريب في ان هذا النهج سيفرز اتجاه رأسمالية الدولة ويقوي مواقع الدعاة الى مبادىء الدولة وكوادرها القيادية في الاقتصاد، علما ان هذا يعتبر من أسوأ أشكال التطور الرأسمالي.

ولا بد من ايجاد مخرج جديد مبدئيا من هذا الوضع، وأشار الاكاديمي سيرجي اليكسييف في مقابلة نشرتها «الصحيفة المستقلة» الروسية، الى ان الواجب ليس «تقليص» و«تباطؤ» الاصلاحات ، بل بالعكس جعلها جارية اكثر وتعميقها وتنفيذها بحزم وجذب كافة الناس النشيطين والفعالين في روسيا الى المشاركة في عملية الاصلاح الفعلي.

وينبغي الانطلاق في هذا الاصلاح من استعادة الملكية الخاصة العاملة في اجواء المنافسة، واستعادتها بكافة اشكالها الفردية والعائلية والجماعية.

ومن هذه المواقع يجب تغيير نفس الفكرة الاساسية للخصوصة الجارية في روسيا. وينبغي ان نعلم بأنه في ظروف روسيا لا يمكن استعادة الملكية الخاصة اذا اقتصرت الخصوصة على تقاسم الملكية مجانا . وعلى «التقاسم بواسطة صكوك التمليك» وبخلاف البلدان الاخرى التي وجدت فيها ملكية خاصة فعلا، فيما تدعمها الخصوصة بواسطة صكوك التمليك وتوسع المشتركين فيها، فان هذا الاسلوب في الخصوصة يقوي فحسب النزعات الاستهلاكية والاتكالية والميل الى كسب وضع صاحب الدخل الثابت لكن من دون عمل.

ومن المستبعد وصف اسلوب الخصوصة الجاري اتباعه حاليا اي بيع مؤسسات الدولة في المناقصات العامة بأنه سيعطي مردودا طيبا.

ان السبيل الأمثل للخصوصة التي ستعيد الينا الملكية الخاصة المنتجة والمنافسة هو بتسليم الممتلكات الى «اصحابها الفعليين» وحصولهم على الممتلكات من اجل ممارسة العمل. اي من اجل تنظيم وتحديث الانتاج العصري الرشيد وزيادة طرح المنتجات في الأسواق اذا ما كانت تحظى باقبال الزبائن.

ان الالتزام الوحيد بالنسبة للمالك هو ان يدفع الضرائب ويعمل على تحديث الانتاج ، وتوظيف الاستثمارات بشكل جيد.

ولا بد من الاشارة الى انه تتوفر في روسيا بالرغم من جميع المظاهر المقلقة للفترة الراهنة ظروف نادرة ومواتية جدا من اجل عمل الاقتصاد وسيره في طريق التنمية، الا وهي الثروات الطبيعية الضخمة والقدرات التقنية والعلمية الكبيرة.

هذا وكان الاتحاد السوفياتي السابق يعتبر حتى وقت قريب من الدول التي تمتلك اكبر الاساطيل البحرية التجارية في العالم. لكن وريثته روسيا تضطر الآن الى استئجار السفن الاجنبية مما يكلفها سنويا حوالى مبلغ مليار دولار سنويا، ولئن بني في روسيا في عام ١٩٩١ حوالى ١٣٠ سفينة مدنية فان عددها - ومنها السفن النهرية - بلغ في العام الماضي ٨٩ سفينة فقط وفي غضون ثلاثة أعوام غادرت الترسانات البحرية ثلاث ناقلات نفط جديدة فقط.

وتعاني صناعة السفن البحرية الروسية الآن من المشاكل التي داهمت اقتصاد البلاد عموما. وبلغت مديونية مؤسسات الدولة الروسية ٣٧٩ مليار روبل مما أدى الى انخفاض تشغيلها بشكل ملموس. ويقدر انخفاض الانتاج في مطلع هذا العام بنحو ٢٦,٣ في المائة، مقارنة بعام ١٩٩٢.

ويعزى هذا الوضع لحد كبير الى تناقص عدد السفن التي تبنى من اجل الاسطول الحربي، وعدم قدرة أصحاب الطلبيات لمشتري السفن التجارية على تسديد أثمانها، وتباطؤ اعمال البناء بسبب تردي الاوضاع المالية لمصانع بناء السفن وفقدان الزبائن في الاسواق الخارجية.

كما اثر على وضع صناعة السفن الروسية تفكك الاتحاد السوفياتي مما جعل روسيا تفقد اكبر وأحدث المصانع لبناء السفن المدنية الموجودة في الاراضي الاوكرانية، والقادرة على صنع احدث السفن التي تصل حمولتها الى ٣٠٠ الف طن، والتي كانت تصنع فيها قرابة ٧٠ في المائة من السفن في المصانع السوفياتية.

اما مصانع السفن الكبيرة الاخرى في روسيا فهي متخصصة في انتاج السفن الحربية بالدرجة الاولى ويوجد الآن ٣٥ مصنعا في روسيا مقارنة بنحو ٤٤ مصنعا للسفن في الاتحاد السوفياتي السابق. علما انها تنتج السفن القليلة الحمولة. ولا يمكن صنع السفن المدنية ذات الحمولة حتى ٧٠ الف طن الا في بعض ترسانات صناعة السفن الحربية.

ومما يحول دون توسيع صناعة السفن التجارية ان هناك صعوبات كبيرة في مجال الحصول على المعدات التكميلية والمواد التي تنتج خارج روسيا. فمثلا تنتج الرافعات وأجهزة الملاحة اللاسلكية وكمية كبيرة من المحركات المساعدة للسفن في اوكرانيا فقط.

وبنتيجة ذلك فان امكانيات صناعة السفن المدنية الروسية لا تتيح تلبية طلبيات الزبائن الروس في السفن خاصة سفن النقل البحري بصورة كاملة. علما ان تحويل صناعة السفن الحربية الى الانتاج المدني يتطلب رؤوس أموال كبيرة تعادل حوالى ٦٠٠ مليون دولار في غضون العامين المقبلين. وفي العام الماضي قدمت الى هذه المصانع قروض بمبلغ ٢٤,٤ مليار روبل بينما طلبت المصانع ٣٠ مليار روبل. وتم انتاج سفن تكلفتها ٥٠ مليار روبل ، في حين ان برنامج التمويل الى الانتاج المدني يقضي برفعه الى ١٣٦,٨ مليار روبل.

وتوجد في روسيا الآن ما نسبته ٤٠ في المائة من السفن الجاري تشييدها من دون وجود راغبين في شرائها ويجري العمل في صنعها بأموال المصانع وقروض البنوك، مما يقود الى حدوث خسائر اضافية وصعوبات في التسويق خاصة ان مواصفات السفن الروسية الجديدة لا تقابل المعايير العالمية.

وتزداد صعوبات التحويل الى الانتاج المدني بسبب مخلفات الماضي مثل التموين من ميزانية الدولة ودورة الصناعة المديدة، بينما لا يستطيع الزبائن الروس والاجانب توظيف أموالهم لفترة طويلة. كما يولد التحويل الى الانتاج المدني المنافسة بين مؤسسات صناعة السفن، علما ان عملية الخصوصة تقود الى انهيار المؤسسات الانتاجية الضخمة التي كانت موجودة سابقا.

وطبقا لتوقعات الخبراء في الهيئة العامة لصناعة السفن التابعة للجنة الدولة للصناعات الحربية ، فان الهيئة ستشهد العام الحالي ركود الانتاج الحربي بنسبة ٢٠ في المائة اخرى قياسا الى مستواه في العام الماضي.

بالاضافة الى ذلك فانهم يعتقدون بأن انتاج السفن التجارية سيزداد في الوقت نفسه بحوالى مرة ونصف.

ومع ذلك يرى الخبراء ضرورة توفر دعم الدولة خاصة عن طريق تقليص الضرائب لأن نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة تشكل ٤٧ في المائة من قيمة السفن الروسية. ويقترحون ايضا ادخال اسلوب تقديم طلبيات الدولة على السفن التجارية مجددا، وخفض ضريبة الارباح المفروضة على المصانع الحربية الجاري تحويلها الى الانتاج المدني وقيام الدولة بتمويل اعمال البحث العلمي والتصميم بصورة كاملة. ويقول الخبراء في الهيئة ايضا ان جميع نفقات الدولة هذه سيتم استرجاعها من خلال توفير تكاليف استئجار السفن الاجنبية.

تركيا

انهيارات مصرفية وتفكير باعادة جدولة الديون

■ تدهور أوضاع تركيا المالية تثير الآن مخاوف حول توقع اجبار حكومتها على اعادة جدولة ديونها الخارجية البالغة نحو ٦٦ مليار دولار والى تسريع محاولات تانسو تشيلر رئيسة الوزراء للوصول الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في واشنطن لترتيب اعادة تمويل الدين.

لكن يقول مصرفيون ومحللون اقتصاديون غربيون، انه بالرغم من ظهور مؤشرات قوية حول العجز المالي الكبير الذي تواجهه حكومة تركيا الآن فقد تستغرق مفاوضات اعادة جدولة ديونها مع الصندوق شهرين على الاقل قبل الوصول الى اتفاق لمنحها قروضا مشروطة.

ويرى المحللون ان دعم الصندوق يعتبر على درجة كبيرة من الاهمية لنجاح البرنامج التقشفي الذي ادخلته تشيلر والذي يتضمن تخفيض عجز الموازنة البالغ نحو ٤,٣ مليار دولار في العام المالي الحالي.

ويقولون، ان تقديم الصندوق لائتمانات جديدة لن يكون بمثابة فتح الاسواق الدولية امام الحكومة التركية التي تواجه أزمة مالية متعاظمة فقط وانما ايضا اعادة قدر من الثقة بامكانية حكومة تشيلر لتخطي العقبات الهائلة التي يواجهها برنامج الاصلاح واعادة الهيكلة الاقتصادية في البلاد.

ومن علامات تدهور أزمة تركيا المالية المتمثلة أساسا في تصاعد عجز الموازنة الكبير والتشاؤم حول قيمة حصيلة عمليات تخصيص شركات كبيرة كان قيام مؤسسة «ستاندرد اند بورز» بتخفيض نسبة مصداقية تركيا حول قدرتها على الوفاء بمستحقات ديونها الخارجية وعدم استبعادها لتخفيض النسبة مجددا والتي خفضت للمرة الثالثة منذ مطلع العام الحالي.

لكن عمر يجيت مدير الأبحاث في مؤسسة «جلوبال سكيورتيز» في استانبول يقول: ان المخاوف حول مصداقية تركيا «ليست كافية في حد ذاتها». لتبرير تخفيضها من قبل «ستاندرد اند بورز» والتي تعتد أسواق المال حول العالم بتصنيفاتها الائتمانية للدول المدينة. وقال: «كل ما تتخوف منه هذه المؤسسة هو ارغام تركيا على اعادة جدولة ديونها الخارجية». وقال: ان تركيا رغم ذلك ما زالت تصنف فوق المستوى الذي يشير الى «احتمال الافلاس» ، مما يعني ان تخفيضها لمصداقية تركيا كان «مدفوعاً بذعر غير مبرر».

ورغم ان اتفاق مصرفيين اتراك كثيرين مع تقييم يجيت، يرى مصرفيون أجانب بأن تدهور موازين تركيا المالية بشدة في الاشهر الستة الماضية قد دفع بالبلاد الى «حافة الافلاس» ، اذ انه الى جانب تصاعد ديونها الخارجية الى نحو ٦٦ مليار دولار ارتفع عجز الميزان الحسابي الجاري في نهاية العام الماضي الى مستوى قياسي بلغ ٦,٣ مليار دولار. كما ان تصاعد الواردات بشدة وانخفاض نمو الصادرات خلال العام نفسه تسببا في رفع عجز ميزان التجارة الى مستوى قياسي ايضا وقف عند ١٤ مليار دولار. كما ان مخاوف المصرفيين الاجانب حول اوضاع تركيا المالية تعاظمت اخيرا بعد ظهور علامات متكررة تفيد بعدم تمكن الحكومة ومؤسساتها الصناعية والتجارية من الوفاء بمستحقات ديونها. فمثلاً لجأت في الشهر الماضي شركة الاتصالات «تليتاس» المملوكة جزئيا من قبل مجموعة «الكتيل» الفرنسية الى طلب «الحماية» من دائنيها بعد عدم دفع مؤسسة الاتصالات التركية الحكومية لديون تبلغ ٤٠٠٠ مليار ليرة تركية (حوالى ١٢٠ مليون دولار). ويقول محللون ان مؤسسات اتصالات تركية أخرى تواجه مشاكل مماثلة.

وتتمثل ايضا ازمة تركيا المالية في تعرض مودعين لمصاعب في سحب ودائعهم من المصارف الحكومية بعد ظهور شائعات قوية متكررة حول توقع تدخل الحكومة لدعم عدد من البنوك من بينها أحد أكبر مصارف البلاد والتي تعاني من ضعف مراكزها المالية. كما ان بعض البنوك الخاصة واجهت ايضا عدم تمكنها الفوري لمقابلة طلبات سحب مبالغ من حسابات الودائع.

وعلق على ذلك مصرفي أجنبي في استانبول قائلا: «نحن بصدد كارثة محتملة». فيما قال مصرفي تركي :

«توقف الآن تدفق السيولة خارج عمليات التصدير، والمبيعات اصبحت صفرا والسيولة تستخدم لدفع المرتبات فقط والموردون مرغمون على انتظار دفع مستحقاتهم».

في خضم ذلك اقر البرلمان الاسبوع الماضي قانونا يعطي البنك المركزي التركي سلطات موسعة لتوفير السيولة للبنوك الضعيفة. وجاء القانون في اعقاب اعلان افلاس ثلاثة بنوك خاصة صغيرة. كما ان هيئة الرقابة على أعمال أسواق المال التركية أوقفت أعمال سبع مؤسسات سمسرة من بينها «تيركانفست» الكبيرة بسبب شكوك حول مراكزها المالية.

ايران

مؤسسات خاصة للادخار والاقراض

■ قال محافظ البنك المركزي الايراني محمد حسين عادلي ، ان مجلس الوزراء الايراني قرر السماح بأنشاء مؤسسات خاصة للادخار والاقراض.

واوضح عادلي في حديث للتلفزيون الايراني ، ان هذا القرار «اتخذ لتشجيع الادخار من خلال تنويع المؤسسات التي يمكنها قبول الودائع، حيث يمكن لمؤسسات الائتمان غير المصرفية تقديم أنواع مختلفة من حسابات الايداع وأنواع مختلفة من القروض، غير انه لن يكون مسموحاً له تقديم خدمة الحسابات الجارية».

واضاف: ان طلبات انشاء مثل هذه المؤسسات ستقبل بعد نشر القواعد المتعلقة بذلك.

وكانت ايران قد اممت كل البنوك وادمجتها في تسعة بنوك في عام ١٩٧٩.

من جهة أخرى ارتفع سعر صرف الريال الايراني مقابل الدولار في تعاملات هادئة مع انتظار المتعاملين تطبيق سعر صرف جديد.

ولم تشهد السوق المفتوحة في طهران صفقات تذكر ، وقال متعاملون ، ان سعر الدولار بلغ ٢٦٣٠ ريالاً وهو ما يقل نحو ١٥٠ ريالا عن سعره السابق.

وقال تاجر عملة ايراني في لندن: ان سوق الريال في الخارج كانت هادئة ايضا، كما هبط سعر الدولار ١٠٠ ريال الى ٢٧٨٠ ريالا، وقال: «الجميع ينتظر ليرى ما ستفعله البنوك».

وكانت الحكومة التي تأثرت عائداتها بسبب هبوط أسعار النفط قد اعلنت انها ستطبق نظام سعر صرف ذا شقين.

ويموجب هذا النظام ستواصل البنوك الحكومية بيع الدولار بالسعر الرسمي الذي يبلغ ١٧٥٠ ريالا للواردات ذات الأولوية، ولكن ستبيع الدولار ايضا بسعر يقل ٥٠ ريالا عن سعر السوق المفتوحة للواردات الاخرى.

وعلى صعيد اخر قال وزير خارجية فيتنام نجوين مان كان، ان بلاده قد تستورد القطن والكبريت والاسفلت ومنتجات بترولية أخرى من ايران، وان تصدر لها في المقابل الارز والشاي.

واشار الى ان الدولتين اتفقتا خلال زيارة قام بها رئيس فيتنام لو دوك الى طهران على زيادة حجم المبادلات التجارية الى ما يتراوح بين ٦٠ و٧٠ مليون دولار في كل اتجاه بحلول اوائل العام المقبل.

وقال الوزير الذي رافق لو دوك :

ان طهران ترغب بالاستثمار في مصافي النفط وانتاج الاسمنت ومد الطرق في فيتنام.

ويذكر ان شركة «توتال» الفرنسية وشركاء تايوانيين يدرسون جدوى اقامة اول مصفاة فيتنامية، غير ان مسؤولين فيتناميين قالوا انه قد يتعين انشاء مصفاة ثانية.

٥٠ مليار دولار في الداخل و٧٠٠ مليار في الخارج

تطور أسواق المال العربية مرهون بحل المعوقات المؤسسية

في ندوة «أسواق المال في الشرق الأوسط» التي انعقدت في لندن في نهاية شهر نيسان/ابريل الماضي ، قدم السيد محمد العريان رئيس دائرة الشرق الاوسط في صندوق النقد الدولي ورقة عن «الاطار المالي» ننقل هنا أهم ما ورد فيها. وقد حرص العريان في ورقته هذه على القول ان ما ورد فيها يمثل وجهة نظره الشخصية ولا يمثل الرأي الرسمي لصندوق النقد الدولي.

■ ان الغاية من هذا العرض في «الاطار المالي» هي استشفاف المناخ المالي العالمي الذي تعمل فيه بلدان الشرق الاوسط، مع تأكيد خاص على قدرتها في الانتفاع من العملية الجارية الآن من حيث تكامل وتدويل الأسواق. ويشمل العرض موضوعين عريضين: أولهما يمثل ملاحظات عامة حول العلاقات الناشئة بين البلدان النامية وأسواق المال العالمية، وثانيهما يمثل تحليلاً للتطورات ونظرة استشرافية على بلدان الشرق الاوسط تركز على خمسة عوامل تؤثر في تشكيل نسبة المخاطر على العائدات.

* * *

لقد شهدنا في السنوات القليلة الماضية تعميقاً مثيراً للعلاقات بين البلدان النامية وأسواق المال العالمية. واتضح ذلك من عدد من التطورات بينها التطورات الآتية:

١- طفرة في طرح البلدان النامية لسندات وأسهم دولية .

٢- دفق كبير من الرساميل الخاصة من البلدان الصناعية باتجاه الدول النامية.

٣- تزايد الترابط المؤسسي بما في ذلك عمليات الدمج والتحالفات الاستراتيجية بين شركات في الدول الصناعية وأخرى في الدول النامية.

٤- نمو سريع في البنية التحتية لأسواق المال في العديد من البلدان.

ويمكن تلمس حجم هذه الظاهرة في العمق من المؤشرات الكمية المتعلقة بتركيب ومقادير التدفقات الخارجية الى البلدان النامية، ومن التغيرات في عملية الترسمل بالأوراق المالية في أسواق تلك البلدان.

وخلافاً لما كان عليه الوضع في السبعينات والثمانينات عندما كانت القروض المصرفية العفوية والمنسقة هي المهيمنة، شكلت أسواق السندات والأوراق المالية في التسعينات المصادر الأساسية للتدفقات المالية الخارجية الخاصة الى البلدان النامية. وخلال السنوات الثلاث ونصف السنة المنتهية في حزيران/يونيو ١٩٩٣ بلغ حجم القروض المصرفية الى البلدان النامية العائدة الى الاقتراض من جديد في الأسواق ٣.٥ مليار دولار فقط بالمقارنة مع تدفقات في الفترة ذاتها من أسواق الأسهم والسندات بلغ حجمها ٤٦ مليار دولار. كذلك ارتفع نصيب البلدان النامية من الاصدارات العالمية للأوراق المالية من مستوى لا يذكر في السبعينات والثمانينات الى ١٥.٥٪ في ١٩٩٠ والى ٤٠.٩٪ في ١٩٩٢، وبلغ ٣٢.٥٪ في النصف الاول من ١٩٩٣. وارتفع نصيبها من اصدارات السندات العالمية ايضا من الصفر تقريبا الى ٢.٧٪ في ١٩٩٠، فالى ٧.١٪ في ١٩٩٢، والى ٨.٧٪ في النصف الأول من ١٩٩٣.

وترافقت هذه الطفرة في التدفقات الخارجية الى البلدان النامية مع تزايد حاد في الترسمل من الأسواق المحلية للأوراق المالية. وعلى وجه التحديد زاد الترسمل الاجمالي بالأسهم المتداولة في ٣٨ بورصة ناشئة من ١٠٠ مليار دولار في ١٩٨٣ الى ما يقرب من تريليون دولار (الف مليار أو مليون مليون دولار) في نهاية شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣. أما نسبة الترسمل الى الناتج المحلي الاجمالي فانها الآن في بعض البلدان النامية اكبر منها في بريطانيا والولايات المتحدة.

وكان الأثر المباشر لهذه التطورات تزويد البلدان النامية بعنصر مهم ومكمل للمدخرات المحلية لتمويل عمليات الاستثمار الانتاجي. كما كان هناك عدد من العوامل الخارجية الايجابية ، منها:

١- ما ترافق معها من انتقال للتكنولوجيا الى أسواق المال المحلية.

٢- مزيد من توفر أدوات «ادارة المخاطر» التي من شأنها ان تخفف من الآثار السلبية أو غير المؤاتية من حيث تطورات الأسعار العالمية.

٣- تأثيرات ايجابية اضافية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق التصدير، بما في ذلك تأثيرات نافعة من حيث المنافسة والشهرة التجارية.

٤- نظراً لتزايد التكاليف المباشرة للشطط في السياسة الاقتصادية، لا بد من ان تنهيا أدوات لمزيد من الانضباط الفعال، بحيث ان المزيد من الاندماج مع أسواق المال العالمية يمكن ان يشكل عاملا مهماً في تقرير السياسة الاقتصادية. وتشير التحليلات التي جرت داخل صندوق النقد الدولي وخارجه الى ان البلدان التي نجحت في اجتذاب دفق متواصل من الرساميل هي تلك التي أدى تعزيز أدائها الاقتصادي الشمولي الى توقع عائدات أفضل على الاستثمار الأجنبي، وهذا في اطار تطبيع العلاقات المالية الخارجية مع الدائنين القائمين وتعزيز الاطار الذي يحكم تعبئة وتوزيع الأموال القابلة للاقتراض.

وقد أضيف الى «العوامل الجاذبة» عامل «دافع» مهم الا وهو انخفاض أسعار الفائدة مما أسهم في انطلاق المستثمرين من الدول الصناعية الى البحث عن عوائد أعلى في «الأسواق الناشئة».

وتبعاً لذلك ، ولأغراض هذا العرض، يمكن تصنيف العناصر الأساسية المؤثرة في تكامل الأسواق المالية في أربع مجموعات:

١- عوامل مخاطر البلدان.

٢- نظام المدفوعات الخارجية.

٣- العوامل المؤسسية التي تحكم تطور الأسواق.

٤- العوامل الخارجية.

وهناك فئة خامسة تشمل فرص استثمار محددة تملي الأخذ في الحسبان الظروف الخاصة في منطقة الشرق الأوسط. ويستعمل هذا الاطار لتحليل امكانية تكامل بلدان الشرق الاوسط مع الأسواق المالية العالمية.

بادىء ذي بدء ، تجدر الاشارة الى ان عملية تطوير أسواق المال هي في الشرق الاوسط اقل تقدماً منها في بقية المناطق، وخاصة بالمقارنة مع اقتصاديات اميركا اللاتينية وشرق اسيا . ولهذا فان أسواق المال في معظم بلدان الشرق الاوسط، باستثناء عدد قليل من هذه البلدان، هي أسواق ضيقة نسبياً. والمساهمة الأجنبية، حتى في سوق السندات الحكومية، محدودة ايضا . وقليلة هي اصدارات الأسهم الشرق أوسطية التي طرحت في الأسواق الأجنبية. يضاف الى ذلك ان استخدام أدوات ادارة المخاطر على أساس السوق من قبل بلدان المنطقة كان محدوداً على الرغم من الانخفاض النسبي في درجة تنوع الصادرات في العديد من البلدان. ولهذا، فان دول المنطقة لم يقدر لها ان تنال سوى ٢٪ فقط من التدفق الاجمالي لمحافظ الاستثمار الأجنبي والاستثمار المباشر في البلدان النامية.

ويركز هذا العرض على العناصر الرئيسية التي سوف تقرر مستقبل تطور أسواق المال في الشرق الاوسط من خلال تحديد المناطق التي تحقق تقدما ملموسا في اقتصادياتها، ومن خلال تحديد تلك التي لديها طاقة كامنة بحاجة الى استغلال كاف.

١- عامل مخاطر البلدان.

ان العامل الأساسي المؤثر على تدفق الرساميل الخارجية الخاصة الى الداخل هو العائد المتوقع على الاستثمار المعني (بالافتراق الوسطي والقياسي). وهذا بدوره يتأثر كثيراً بالافكار السائدة عن المخاطر الاقتصادية والسياسية بالنسبة الى البلد المقصود. وتؤكد التجارب ان القلق من هذا النوع من المخاطر يخف مع التنفيذ المستمر لسياسات اصلاحية وتعديلية غايتها تعزيز الاستجابة الانتاجية للاقتصاد الوطني، وخفض الاختلالات المالية المحلية والخارجية، والتخفيف من التعرض للصدمات الانتكاسية لأسباب خارجية. وقد تقدم تعميق أسواق المال في البلدان النامية والروابط الدولية المرافقة اكثر ما يكون في اطار التنفيذ المستمر للاصلاحات في القطاع المالي، ويوجه عام في السياسات الهادفة الى اطلاق حرية النشاط الاقتصادي وتخفيف الاختلالات المالية.

وقد اتخذت بلدان عديدة في الشرق الاوسط تدابير لتقوية أدائها الاقتصادي. ومن هذه البلدان على سبيل المثال لا الحصر، مصر واسرائيل والاردن والمغرب وتونس. ومع ان هذه التدابير اختلفت من بلد الى آخر في نطاقها العام وفي مجالات محددة، فان تلك التجارب قد شملت الأمور التالية:

١- خفض حاد في الاختلالات الضريبية وسياسات نقدية متشددة ومناسبة.

٢- تحرير الأنظمة والممارسات الحاكمة للنشاط الاستثماري المحلي من القيود.

٣- رفع القيود عن نظام المدفوعات والتجارة الخارجية.

٤- تقليص نطاق القطاع العام عن طريق ازالة العوائق والقيود.

٥- تعزيز اداء القطاع الاجتماعي وتقوية مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

والواقع ان هناك الآن اعترافا أوسع من ذي قبل لدى صانعي السياسة في المنطقة باهمية التعديلات والاصلاحات في الاطار الاقتصادي الشمولي. فالقضية الأساسية الآن هي التنفيذ المتواصل الذي تعززه، كما هو متوقع، تأثيرات اقامة سلم شامل ودائم في المنطقة.

والسياسات الاقتصادية الشمولية الملائمة تعتبر جوهرية ليس فقط للمراحل الابتدائية من الاندماج في أسواق المال، ولكنها ايضا للتقليل من التأثيرات السلبية المحتملة من جراء الطفرات في تدفق الرساميل. وقد اكد تحليل أجراه موظفو الصندوق اخيرا، ان التعديل السريع في السياسات الاقتصادية الشمولية، والمرونة في التركيبة المحلية للأسعار والتكاليف، هما المدخل الرئيسي لاجتناب التوسع السريع وفقدان القدرة التنافسية كنتيجة محتملة لمثل هذه الطفرات.

٢- نظام المدفوعات الخارجية.

لقد جاء التحسن في المناخ الاقتصادي الشمولي في وقت سوت فيه بعض دول المنطقة علاقاتها المالية مع الدائنين الخارجيين. وتحقق هذا التطبيع في ظل انحسار القلق من الآثار السلبية «للهموم من المديونية»، فخرج المغرب بنجاح من وضعية اعادة الجدولة، في حين توصلت مصر والاردن الى اتفاقيات لخفض الديون وخدمة الديون سواء في الاطار الرسمي الثنائي أو في أطار الديون التجارية.

ولا يقل عن هذا أهمية التقدم الذي أحرزته دول المنطقة في تحسين نظام مدفوعاتها الخارجية عن طريق اصلاح نظام أسعار الصرف وتحرير نظام التجارة والمدفوعات، بما في ذلك تخفيف القيود على الرساميل. ولعل أوضح اصلاح لنظام سعر الصرف في السنوات الأخيرة هو ما أقدمت عليه مصر. اذ بعد الرزوح اكثر من عشرين سنة تحت نظام معقد ومترسخ من أسعار الصرف المتعددة، انتقلت مصر انتقالا حاسماً في عام ١٩٩١ الى توحيد سعر الصرف في اطار تعديلات شاملة. كذلك عكفت بلدان عديدة في المنطقة على اصلاح نظام التجارة والمدفوعات الخارجية بخفض القيود الكمية وتسهيل الاجراءات الادارية وخفض التعرفات الجمركية على الاستيراد.

٣- الفرص المحددة للاستثمار.

ان آفاق الفرص المتاحة للاستثمار في الشرق الاوسط وقد ترافقت مع مناخ اقتصادي ومالي مؤات، يعززها الآن عاملان اضافيان هما: برامج الخصوصة الجارية والمزمعة، وعملية السلام.

فالأوضاع الاقتصادية في عدد من بلدان الشرق الاوسط آخذة في الابتعاد عن الأوضاع السابقة التي كان فيها القطاع العام يلعب دوراً مهيمناً في الانتاج والتوزيع، وان كان هذا الابتعاد يسير بوتائر مختلفة بين بلد وآخر. وبات ينظر الى الخصوصة على انها أداة مهمة لتسهيل الانتقال الى كفاءة أعلى في الانتاج وتمهيد المجال الفسيح للمنتجين. وكما يستدل من تجارب عدد من البلدان النامية، هناك تأثيرات مهمة تقوي بعضها في عملية الخصوصة وتطوير أسواق المال. وعلى وجه التحديد، فان الخصوصة تساعد على تعميق أسواق المال المحلية وارتباطها بالأسواق العالمية، كما انها تصبح أسهل بفعل هذا التعميق. كذلك تتعزز فرص الاستثمار في بعض بلدان المنطقة بانفتاح قطاعات معينة على عمليات القطاع الخاص.

ومن المتوقع ايضا ان تستجيب التدفقات من الرساميل الأجنبية استجابة ايجابية الى تحقيق سلام دائم وشامل في المنطقة. ويقوم المنطق الاقتصادي لهذه الاستجابة على ثلاثة عناصر أساسية:

أولاً، ينتظر ان يؤدي السلام الشامل والدائم الى خفض متبادل بين أقطار المنطقة للانفاق العسكري. ويبلوغ مستوى مناسب من الأمن بكلفة اقل من حيث الموارد، يتاح جانب من الموارد الى عمليات انتاجية مما يحسن بدوره من المناخ الاقتصادي.

ثانيا، ان السلام الشامل والدائم سوف يكون له ايضا اثر ايجابي من حيث درجة المخاطر للبلدان المعنية بهبوط عنصر المخاطر الجيو- بوليتيكية.

ثالثا، ينتظر لهذه المنافع المباشرة ان تهيء فرصاً جديدة للمشاريع المشتركة وتطوير البنية التحتية على الصعيد الاقليمي وصولاً الى الاندماج الاقتصادي في النهاية. وكلها عوامل تسهم في توسعة التجارة الخارجية والاستثمار.

٤- العوامل المؤسسية.

يظهر الشرق الاوسط تفاوتات ملفتة عندما يتعلق الأمر بالعوامل المؤسسية المتعلقة بالأسواق المالية. فهذه الأسواق المالية بالمقارنة مع عدد من المناطق النامية الأخرى، لديها وجود وتقاليد قديمة نسبياً. وعلى سبيل المثال ، فان بورصة القاهرة تأسست في عام ١٨٨٣، ويحلول عام ١٩٠٦ كان متداولا فيها أسهم ٣٠٠ شركة مدرجة ومسجلة. وظل النشاط فيها قويا حتى مطلع الستينات عندما أخذ حجم التداول يهبط هبوطا حادا، فلم يبق مدرجاً فيها سوى ٣٢ شركة.

ومع ذلك، وباستثناء اسرائيل والاردن، بقيت الطاقة الاقتصادية لأسواق المال قليلة الاستخدام في الآونة الأخيرة، على الرغم من ان المنطقة تضم عدداً من أكبر المؤسسات الاستثمارية في العالم النامي المتعاطية في تجارة السندات الدولية. وعلى سبيل المثال، يبلغ الترسمل الاجمالي لأسواق الأوراق المالية العربية، وهو في أكثره للقروض لا للتمويل بالمخاطر، نحواً من ٥٠ مليار دولار بالمقارنة مع موجودات اجنبية يملكها القطاع الخاص تزيد على ٧٠٠ مليار دولار.

ومن العوامل الرئيسية التي تحدد التطور المستقبلي لأسواق المال في الشرق الاوسط واندماجها في النظام العالمي، القدرة على معالجة المعوقات المؤسسية . وكما يستدل من دراسات عديدة، فان هناك لائحة طويلة من اجراءات المعالجة للسياسة الاقتصادية منها التالية:

١- تحسين الأنظمة التي تحكم التبادل والابلاغ والتسوية وانتقال الأسهم والمحاسبة وحماية المستثمرين.

٢- فتح الأسواق للمستثمرين الأجانب.

٣- اقامة أسواق ثانوية.

٤- تعزيز قوانين للشركات.

٥- تحسين الأنظمة المتعلقة بالتجميع المركز للأسهم.

٦- تعزيز الاجراءات القانونية وعمليات المضاربة بالفروق.

٧- ازالة الاختلالات الضريبية التي تحد من التمويل بالأوراق المالية بما في ذلك معالجة الدخل من توزيع الأرباح ومن أرباح تحسن القيمة.

وتجنباً لتطور مقلوب في القطاع المالي، فانه من الأهمية بمكان ان يحدث تقدم ايضا في تقوية القطاع المصرفي، وعلى الرغم من ان هذه الأسواق متطورة نسبياً في معظم بلدان الشرق الاوسط والواقع ان وجود جهاز مصرفي سليم وقادر على المنافسة، من شأنه ان يلعب دوراً مهماً في تسهيل تطوير أسواق مالية نشطة.

٥- العوامل الخارجية.

ان التقدم في المجالات الاربعة المذكورة امر حيوي للأسواق المالية في المنطقة اذا أريد لها ان تنافس على أساس فعال لاجتذاب الرساميل اليها. وبالاضافة الى تأثيرها على حجم الأموال الوافدة، فان هذه العوامل تؤثر ايضا في طبيعة حركة تدفق الرساميل، وخاصة لجهة استمراريتها والمخاطر المتصلة بها. والحقيقة ان التنفيذ المستمر للسياسات المتعلقة بالمجالات الأربعة الواردة أعلاه يشكل مدخلا الى التقليل من مخاطر انقطاع حركة دفق الأموال، والى تخفيف مخاطر نقل الصدمات غير المؤاتية النابعة من عدم استقرار اسعار الموجودات في البلدان الصناعية.

وقد ترافق التحول في العائدات النسبية المذكورة سابقا مع الاجراءات التنظيمية والتطورات المؤسسية في البلدان الصناعية، مما خفض تخفيضا ملحوظا من تكاليف أدوات الاستثمار في البلدان النامية. وهذا يشمل ترشيد اجراءات التسجيل والكشف والمستويات الدنيا للتصنيف الائتماني ، وتخفيف قيود الاستثمار في الخارج من قبل الاستثمارات المؤسسية، وظهور أسواق أوسع من الأدوات الميسرة لهذا الاستثمار. فالمزيد من التقدم في هذه المجالات من شأنه ان يسهل دفقا أكبر وقابلا للاستمرار الى البلدان النامية، كما يسهل التقدم في موالفة وتنسيق أنظمة العمل والاشراف، وفي التخفيف من الاختلالات المالية التي تسهم في تقلب أسعار الموجودات.

* * *

بعد استعراض العوامل الرئيسية المؤثرة في تطور أسواق الأسهم في الشرق الاوسط وارتباطها بالأسواق العالمية لا بد من بعض الملاحظات حول آفاق هذا التحول. فالتجارب في بعض الأسواق في المنطقة (وخاصة الاردن واسرائيل) تقدم ملامح مهمة في هذا المجال. ذلك ان هذين السوقين كليهما شهدا زيادة كبيرة في الترسمل المترافق جزئيا مع اجتذاب دفق من الرساميل الخاصة. ويتضح ذلك من مؤشرين:

الأول، انه في نهاية ١٩٩٢ زادت نسبة الترسمل في سوق الاردن الى الناتج المحلي الاجمالي على مثيلاتها في معظم الاسواق الناشئة حتى أصبحت مماثلة للنسب السائدة في الدول الصناعية، وهذا في اطار التنفيذ المستمر للتعديلات والاصلاحات الاقتصادية الشاملة.

الثاني، زاد الترسمل في بورصة تل أبيب عشرة أضعاف من ١٩٨٩ الى ١٩٩٤، وبخاصة من حيث دفق الاستثمارات المحلية التي تأثرت ايجابيا بخفض الاختلالات في الميزانية، وبالاصلاحات التي أجريت في القطاع المالي.

وفي حين شهدت هاتان السوقان تقلبات في الأسعار، فان هذه التقلبات لم تكن أعلى كثيرا من تلك التي شهدتها الأسواق الناشئة. وفوق ذلك فان تغيرات الأسعار في هاتين السوقين لم تكن مرتبطة ارتباطا ايجابيا عاليا بتلك التي شهدتها البلدان الصناعية، مما هيأ في هذه المرحلة تنوعاً متزايداً في المحافظ للمستثمرين الدوليين. ان هذه العوامل جميعها تعزز جاذبية الأسواق ودورها في تعبئة الموارد لتمويل الاستثمارات الانتاجية. والواقع ان التمويل بالأسهم شكل في الثمانينات ما لا يقل عن ٥٠٪ من نمو الشركات في الاردن.

وارتفع حجم الرساميل من خلال بورصة تل ابيب من ٣٠٠ مليون دولار فقط في ١٩٨٨ (٣٧ اصداراً) الى ٣.١ مليار دولار في ١٩٩٣ (٢٨٥ اصداراً).

ولكي يتحقق هذا النمط على نطاق واسع في الشرق الاوسط ينبغي توجيه السياسات نحو تحسين معادلة المخاطر والعائدات. والعنصر الأساسي في هذا توجيه السياسات الهادفة الى تحسين الاستجابة الانتاجية (العرض) في اقتصادات المنطقة وتخفيف الاختلالات المالية، اي السياسات التي تشكل أساس المنطق لتحقيق نمو اقتصادي عال ومستمر. وبالنظر الى تقلب التدفقات المالية، فانه من الضروري ان يترافق ذلك مع مراقبة وافية لنطاق وتركيب تلك التدفقات ومع تقوية ملائمة للأنظمة الحصيفة ووسائل الاشراف المناسبة.

العالم يشتريه من عُمان لأنه الأفضل

احتياطي الكروم في السلطنة ٥٢٥ ألف طن

■ كشفت عمليات المسح والتنقيب الجيولوجي الشامل الذي تم في سلطنة عمان عن الكثير من الخامات والمعادن والصخور ذات العائد الاقتصادي. ومن بين هذه المعادن «خام الكروم» الذي كشفت عمليات التنقيب عن وجوده بكميات اقتصادية كبيرة وخصوصاً في صخور «الافيوليت»، التي تتميز بها جبال الجزء الشمالي من السلطنة.

ويأتي «خام الكروم» في المرتبة الثالثة من الناحية الاقتصادية بعد النفط والنحاس. وقد أشارت نتائج الدراسات والأبحاث وعمليات التنقيب المستمرة التي تقوم بها وزارة النفط والمعادن، الى توافر «خام الكروم» بكميات كبيرة. وتم تقدير الاحتياطي المؤكد في المواقع المكتشفة بحوالى ٥٢٥ الف طن متري. كما يأتي الاهتمام بانتاج «خام الكروم»، في اطار خطة التنمية الشاملة التي تشهدها جميع المجالات في السلطنة بهدف تنشيط الاقتصاد وتوسيع قاعدته وتنويع مصادر الدخل الوطني وتوفير فرص عمل جديدة للمواطنين العمانيين، واتاحة الفرص لهم للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني.

ونظراً لتوافر هذا الخام، وتواجده بكثرة في مناطق عديدة، فقد أصدر السلطان قابوس بن سعيد قراراً في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩١ بانشاء «شركة الكروم العمانية»، للقيام بأعمال التنقيب والانتاج والتصدير الى الخارج، كما سمح القرار للمواطنين العمانيين، بالقيام بعمليات التنقيب والبحث عن هذا الخام في المواقع القريبة من مناطق اقامتهم، وبيعه لـ «شركة الكروم العمانية» تشجيعاً لهم على زيادة دخلهم. وتقوم الشركة بتدريب المواطنين على طرق البحث والتنقيب عن الخام وكيفية التعامل معه ونقله من المناجم الى مراكز الشركة لتسويقه. كما تقوم بمد المواطنين بالمعدات اللازمة لعمليات البحث والتنقيب واستخراج الخام، وتمنحهم «القروض الميسرة»، وتقدم لهم كافة الخدمات اللازمة لمواصلة نشاطهم.

ولقد وصل عدد المواقع التي يتوافر فيها «خام الكروم» الى ٤٥٢ موقعاً ، منها ٢٠٤ مواقع في ولايات «شناص» و«صحار» و«لوى» و«نخل» و«وادي المعاول» و«الرستاق» في منطقة «الباطنة»، و١٧١ موقعاً في ولايات «أزكي» و«سمائل» و«فنجاء» في المنطقة الداخلية و٥٤ موقعاً في ولايات «ابراء» و«المضيبي» و«سمد الشان» في المنطقة الشرقية و٢٤ موقعاً في ولايات «محضة» و«ضنك» و«ينقل» في منطقة «الظاهرة».

وتواصل وزارة النفط والمعادن، وشركتا عمان للتعدين والكروم في مختلف مناطق السلطنة.

وخام الكروم المنتج من صخور «الافيوليت» أجود أنواع «الكروم» من ناحية المواصفات العالمية. وترتكز «شركة الكروم العمانية» في انتاجها على احتياطي وفير لا يحتمل نضوبه حتى على المدى البعيد . وقد لقي الخام العماني رواجاً في السوق العالمية، نظراً الى جودته ويتمثل ذلك في الاتصالات المستمرة والصفقات المبرمة بين «شركة الكروم العمانية» والشركات العالمية المستهلكة للخام. وهي شركات اميركية، ويابانية ، وصينية، وسويسرية، وهندية، واسترالية، ومصرية، وبريطانية، وسويدية، وغيرها...

ويرجع الاقبال على «خام الكروم» العماني لأسباب عدة منها: تميز سلطنة عمان بموقع جغرافي استراتيجي يربط بين الشرق والغرب، وقربها من أسواق اوروبا، وآسيا، وافريقيا، وتوافر وسائل النقل البحرية من خلال الموانئ، المنتشرة على ساحل عمان، والجوية من خلال المطارات المتعددة داخل السلطنة، والبرية من خلال شبكة الطرق الرئيسية التي تربطها بدول «مجلس التعاون الخليجي».

ومن أسباب رواج الكروم العماني ايضا، أنه من النوع «الحراري» الذي يعد أجود أصناف الخام مقارنة مع «الكروم الفلزي» و«الكروم الكيميائي». وقد وصل سعر الطن من «خام الكروم» العماني الى ١١٠ دولارات أمريكية وهو سعر معقول بالنسبة الى الأسعار العالمية.

وكانت «شركة الكروم العمانية» حققت خلال السنوات الماضية، نسبة مبيعات عالية من «الكروم»، اذ بلغت مبيعاتها منذ انشائها عام ١٩٩١ حوالى نصف مليون ريال عماني (مليون و٢٠٠ الف دولار اميركي)، وبلغت الكميات المستخرجة من الخام حوالى ١٢ طناً. ومن المتوقع ان تبدأ الشركة في انتاج ١٢ طناً من الخام سنوياً قابلة للزيادة وفق متطلبات السوق.

و«شركة الكروم العمانية»، هي احدى الشركات العمانية المساهمة التي انشئت بهدف استغلال مادة «الكروم» المنتشرة في مختلف ارجاء سلطنة عمان بكميات كبيرة، وتشارك الحكومة العمانية في راس مال الشركة الذي يبلغ ٣ ملايين ريال عماني (٧.٨ مليون دولار اميركي)، بنسبة ١٥٪ ويشارك الافراد بنسبة ٤٠٪ وتشارك شركات ومؤسسات أخرى حكومية واهلية بالنسبة الباقية.

وتم مؤخراً ادراج اسهم «شركة الكروم العمانية» في السوق الموازية بسوق مسقط للأوراق المالية. وقد ارتفعت أسهم الشركة الى ٢٣٪ خلال فترة زمنية وجيزة.

سياسة نفطية جديدة في واشنطن

وقف المخزون الاستراتيجي وخفض الاستيراد من السعودية!

■ تشير التقارير الواردة من واشنطن الى ان الولايات المتحدة الاميركية قد وضعت سياسة نفطية جديدة يجري تطبيقها عملياً من غير الاعلان عنها تقضي بتخفيف الاعتماد على استيراد النفط السعودي، وذلك ضمن مراجعة جذرية لسياسة الاستيراد النفطي عموماً بناء على معطيات اقتصادية واستراتيجية.

ومن المعطيات الاقتصادية التي يقوم عليها التوجه الجديد في واشنطن ان الولايات المتحدة سوف تبقى الى أمد طويل معتمدة على النفط المستورد، وهي تستورد الآن حوالى نصف احتياجاتها لتلبية الطلب المحلي. وهذا يعني، ان الولايات المتحدة مضطرة الى معالجة اثر هذه الحقيقة الاقتصادية على العجز الكبير في ميزانها التجاري.

أما من الناحية الاستراتيجية ، وعلى الرغم من الأهمية السابقة للنفط السعودي خصوصا وللنفط الخليجي عموما على الصورة النفطية للولايات المتحدة ، فان مخططي ومحللي السياسة الجديدة يرون ان منطقة الخليج كلها، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، هي منطقة محاطة بالاضطراب او معرضة للاضطراب على نحو لم يسبق له مثيل. وقد جاءت الحرب الأهلية في اليمن لتؤكد هذه النظرة ولتؤكد المخاوف من ان حرب اليمن سوف تكون أبعد أثراً على المنطقة وعلى العالم من حرب الخليج. وبالتالي، كما يقول خبراء الطاقة في واشنطن، فان تخفيف الاعتماد الاميركي على النفط السعودي من شأنه ان ينعكس انعكاسا ايجابيا على امن الولايات المتحدة، خلافا للتصورات السابقة التي كانت تضع المملكة السعودية في رأس أولويات الولايات المتحدة من الناحية الأمنية.

والمعروف ان الولايات المتحدة تستورد من الشرق الاوسط ما نسبته ٢٣٪ من احتياجاتها.

وتشير لوائح الاستيراد النفطي الاميركي الى ان الولايات المتحدة قد قلصت استيرادها من المملكة السعودية في العام الماضي بنسبة ١٨٪ عما كانت عليه في عام ١٩٩٢ (هبط الاستيراد الاميركي من النفط السعودي من ١.٧ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٢ الى ١.٤ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٣).

لكن الشيء الأهم من الناحية الاستراتيجية هو أن السياسة الجديدة تشكل انتصارا لوجهة نظر القائلين داخل الحكومة الاميركية بوقف التخزين الاستراتيجي للنفط، وهي خطة كانت تعتمد في السابق على النفط السعودي تحديدا. وبوجود الخطة الجديدة القائمة على وقف المخزون النفطي الاستراتيجي، فان واشنطن سوف تعكف على اعادة رسم الحركة النفطية خلال العقدين المقبلين على اسس مختلفة عن الوضع السابق.

وفي رأي خبراء نفطيين عالميين ان وقف التخزين الاستراتيجي في الولايات المتحدة هو من الأسباب الرئيسية لبقاء أسعار النفط منخفضة بالرغم من استمرار انقطاع النفط العراقي واشتداد الطلب العالمي نسبياً مع انتهاء مرحلة الركود الاقتصادي الحاد في الدول الصناعية الرئيسية.

ويقول هؤلاء الخبراء ان السياسة النفطية الجديدة في الولايات المتحدة سوف تقوم في المدى المتوسط على العناصر الأربعة التالية:

١- زيادة الاستثمار في عمليات التنقيب والاستكشاف عن مصادر جديدة للنفط في الولايات المتحدة ذاتها واعادة تنشيط الانتاج المحلي.

٢- التعاون الاقليمي شمالا وجنوبا. في الشمال التعاون مع روسيا لتطوير حقول في سيبيريا واقامة خط بحري عبر مضيق بارينغ الذي يفصل الاصقاع السيبيرية في روسيا عن ولاية الاسكا الاميركية المنتجة للنفط (كانت الاسكا حتى أواسط القرن الماضي مقاطعة روسية وباعها القيصر الروسي للحكومة الاميركية بعد حرب القرم لحاجته الى المال). وكذلك اعادة تنشيط الانتاج النفطي في كل من كندا والمكسيك (في اطار اتفاقية «نافتا»)، ومساعدة فنزويلا على تطوير انتاجها وعملياتها في وادي اورينوكو.

٣- زيادة الاعتماد على استهلاك البدائل عن النفط، وأهم هذه البدائل الطاقة الشمسية.

٤- زيادة الاعتماد على المصادر المائلة وأهمها الغاز الطبيعي والفحم النظيف.

وفي التصور الجديد تعول الولايات المتحدة على الامكانيات النفطية الراهنة في المكسيك وعلى الامكانيات غير المطروقة فيها، وهي امكانيات يعتقد انها كبيرة. كذلك تعول على الاستكشاف في المناطق البحرية المحيطة بالولايات المتحدة، وعلى وجه خاص في المناطق القطبية الشمالية (المنحدر الشمالي لولاية الاسكا) براً وبحراً.

وتشير التوقعات التي يقوم عليها التصور الجديد الى ان المناطق النفطية التقليدية في البلاد العربية (الخليج وشمال افريقيا) وفي اسيا الوسطى (الجمهوريات الاسلامية التي كانت ضمن الاتحاد السوفياتي سابقا وايران)، سوف تبقى الى أمد طويل مناطق اضطراب. والمخاطر التي يقوم عليها هذا الاضطراب تشمل: الحروب، الاحتلالات، الانقلابات العسكرية والسياسية، الثورات، أعمال التخريب، أعمال الارهاب، بالاضافة الى المقاطعة والحظر لسبب أو آخر. لكن المراقبين يلاحظون انه على الرغم من ان الاتجاهات النفطية الجديدة في الولايات المتحدة تبدو واضحة وسائرة في نمط ثابت، فان الموضوع لم يخضع لمناقشات علنية ودراسات واسعة النطاق مع انه من أهم المواضيع المستقبلية. ويبدو ان سبب عدم التركيز عليه يعود الى الرغبة في اجتناب اثارة مسائل حساسة في مرحلة انتقالية صعبة سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد العلاقات التاريخية مع بعض الدول المنتجة للنفط. على ان حرب اليمن قد تعد من المؤشرات العملية على وجود الاتجاه الجديد في واشنطن.

(الجدول ١)
دول قادرة على ادامة انتاجها الحالي للسنوات العشر المقبلة
(بمليارات البراميل)

الدولة	الانتاج الحالي	الخزين الاجمالي	الخزين المتبقي
الولايات المتحدة	٢.٥٢	٢٦٦	١٠٠
كندا	٠.٦١	٥٤	٣٨
بريطانيا	٠.٦٨	٢٨	١٦
استراليا	٠.١٩	١٠	٦
ترينيداد	٠.٠٤	٥	٢
انغولا	٠.١٨	٦	٤
اندونيسيا	٠.٤٨	٢١	١٦
كولومبيا	٠.١٦	٩	٥
مصر	٠.٣٣	١٨	١٢
النرويج	٠.٨٢	٣١	٢٥
الاكوادور	٠.١٢	٦	٤
سلطنة عمان	٠.٢٨	١١	٧

(الجدول ٣)
دول قادرة على ادامة انتاجها الحالي للسنوات المائة المقبلة
(بمليارات البراميل)

الدولة	الانتاج الحالي	الخزين الاجمالي	الخزين المتبقي
اذربيجان	٠.٠٨	١٤	٧
اليمن	٠.٠٨	٦	٦
المكسيك	٠.٩٧	١٠٨	٨٧
ايران	١.٣٣	١٥٨	١١٥

(الجدول٢)
دول قادرة على ادامة انتاجها الحالي للسنوات الخمس المقبلة
(بمليارات البراميل)

الدولة	الانتاج الحالي	الخزين الاجمالي	الخزين المتبقي
البرازيل	٠.٢٣	١٦	١٢
روسيا	٢.٥٥	٢٦١	١٦٨
ماليزيا	٠.٢٣	١١	٨
قطر	٠.١٦	١١	٦
الجزائر	٠.٢٧	٢٠	١١
نيجيريا	٠.٦٩	٤٢	٢٦
الهند	٠.١٩	١٢	٨
الصين	١.٠٦	٩١	٧٢
ليبيا	٠.٥٠	٥٠	٣١
بروناي	٠.٠٦	٦	٤
رومانيا	٠.٠٥	٧	٢

(الجدول ٤)
دول قادرة على ادامة انتاجها الحالي الى أكثر من ١٠٠ سنة
(بمليارات البراميل)

الدولة	الانتاج الحالي	الخزين الاجمالي	الخزين المتبقي
تركمانستان	٠.٠٤	١٣	٨
اوزبكستان	٠.٠٢	٥	٥
قازخستان	٠.١٨	٤٦	٤٣
فنزويلا	٠.٨٥	١٤٨	١٠١
المملكة العربية السعودية	٢.٩٨	٣٧٤	٣٠٢
دولة الامارات العربية	٠.٨٠	١٢٠	١٠٥
تونس	٠.٠٤	٧	٦
الكويت	٠.٦٨	١٢٨	١٠٠

الأردن

خسائر الفوسفات ٢٠ مليون دينار في عام واحد

■ منيت شركة مناجم الفوسفات الاردنية بخسائر مالية في العام الماضي مقدارها ٢٠ مليون دينار، وجاء في التقرير السنوي للشركة، ان الخسائر ترافقت مع حدوث المخزون من الفوسفات في المناجم، والتوسع في منح التسهيلات الى الزبائن أملتها المنافسة الحادة في السوق مع المنتجين الآخرين.

وذكر ان كمية الفوسفات وأسعار بيع المصدر منه تراجعت العام الماضي بنسبة ١٦ في المائة عما كانت عليه عام ١٩٩٢.

ولاحظ التقرير السنوي استمرار الآثار السلبية الناجمة عن المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي سادت العالم منذ مطلع التسعينات، وادت الى انخفاض ملحوظ في مستويات الانتاج والتسويق لدى معظم منتجي الأسمدة الأساسيين في العالم، يضاف الى ذلك انخفاض القدرة الاستهلاكية للأسمدة الفوسفاتية لدى المزارعين في بعض الاسواق الرئيسية للشركة كالهند، وذلك بسبب تبنيها سياسة تحرير السوق ورفع الدعم عن الاسمدة التي كانت تباع بأسعار مدعومة تجعلها في متناول المزارعين كافة.

واضاف التقرير الى الاسباب السابقة التي أدت الى تراجع الصادرات الاردنية من مادة الفوسفات والأسمدة الفوسفاتية، قيام الاتحاد السوفياتي السابق العام الماضي بطرح كميات كبيرة من بعض أنواع الاسمدة في السوق العالمية بأسعار متدنية جدا لا تعكس واقع كلفتها الانتاجية الحقيقية، وانخفاض استهلاك الأسمدة داخل الولايات المتحدة الاميركية نفسها بسبب الفيضانات التي حدثت عام ١٩٩٣ مما أدى الى توجه الشركات الاميركية لتصريف فائض منتجاتها في السوق العالمية، مما زاد من الكمية المعروضة في السوق العالمية وكذلك من حدة المنافسة بين المنتجين خصوصا في الاسواق التي سمحت بدخول مستجدات سياسية اليها أدت بدورها الى دخول منافسين جدد، مثل دخول اسرائيل الى السوق الهندية مما أدى الى انخفاض أسعار الأسمدة الى مستويات غير مستوفية في تدنيها في الأعوام العشرين الماضية.

وقال التقرير: «ان هذه الاسباب مجتمعة أدت الى اغلاق عدد من الشركات الصناعية المنتجة للأسمدة الفوسفاتية في اوروبا واميركا تفادياً لمواجهة المزيد من الخسائر والى قيام عدد من الشركات الاميركية بتكوين ائتلافات تجارية وتسويقية بهدف خفض كلفة الانتاج والتسويق للتمكن من الاستمرار في سوق السماد».

وبالنسبة للشركة نفسها كانت هناك أسباب أخرى تمثلت في انخفاض أسعار بعض الأسمدة وتراجع الصادرات منها، فضلاً عن الوقف المبرمج للمجمع الصناعي التابع للشركة في العقبة الذي استمر طوال ربع العام الماضي والاستمرار في فرض رسوم التعدين على الفوسفات المصدر المستخدم محلياً. وكذلك ارتفاع أسعار عدد من المدخلات المحلية مثل المياه الصناعية والمحروقات وارتفاع أجور النقل الداخلي مما أدى الى زيادة خسائر الشركة. وقال التقرير: «ان الشركات باشرت في خطة خمسية متكاملة للسنوات ١٩٩٤ - ١٩٩٨ ستشمل النواحي التسويقية والانتاجية والمالية لمواجهة الآثار السلبية التي تعرضت لها الشركة العام الماضي». مشيراً الى ان استطلاعات خبراء صناعة الأسمدة تشير الى مرحلة من الانفراج ستبدأ مطلع سنة ١٩٩٦.

طيران

«اياتا» تتحدث عن استثمارات ضخمة لتحديث الطيران العربي وتضع «السعودية» في الطليعة وتثني على «الميدل ايست»

طيران الامارات

طيران الخليج

■ نجحت شركات الطيران العربية خلال الأعوام العشرة الماضية في تحقيق معدلات نمو جيدة على مستوى اعداد الركاب الذين نقلتهم على خطوطها الدولية والمحلية وعلى مستوى عمليات الشحن الجوي التي استوعبتها طائراتها، كما استطاعت شركات الطيران العربية توسيع شبكات خطوطها الخارجية الى مختلف العواصم والمدن الرئيسية.

وباستثناء عام ١٩٩٠ الذي شهد ازمة الخليج الثانية وما رافقتها من انعكاسات سلبية على الاقتصاديات العربية والعالمية على حد سواء، واثرت سلباً في عمليات شركات الطيران العربية بشكل عام، كانت الأعوام السابقة بمثابة قفزة كبيرة للشركات العربية على صعيد النمو التكنولوجي والجودة والخدمات، بحيث باتت شركات الطيران العربية، وخاصة الخليجية منها، تنافس الشركات العالمية العريقة.

بل بات بعضها يتفوق على الشركات العالمية في مجال الخدمات والرفاهية وبدأ في السنوات الأخيرة في حصد الجوائز العالمية. ولم يقتصر التطور الذي شهده قطاع الطيران المدني في الدول العربية على تلك الاصعدة بل شمل ايضا بروز شركات جديدة تمكنت من تدعيم مكانة شركات الطيران العربية في العالم.

اذ أسست حكومة دبي عام ١٩٨٥ شركة طيران الامارات، في حين أسست الحكومة العمانية «الطيران العماني» بينما أسس مستثمرون قطريون العام الماضي «الخطوط الجوية القطرية» وانشأت الحكومتان الكويتية والمصرية شركة «الشروق» وظهرت في المنطقة شركات عدة للنقل العابر «تشارتر».

وعلى الرغم من التطور الذي حققته شركات الطيران العربية خلال الحقبة الماضية الا ان اسطول الطيران العربي الذي اقترب بحلول العام الماضي من ٤٠٠ طائرة يواجه تحدياً كبيراً يتمثل في ان نصف اسطوله يضم طائرات متقادمة ينبغي استبدالها خلال السنوات العشر المقبلة لأسباب متعددة كما يقول الأمين العام للاتحاد العربي للنقل الجوي عدلي الدجاني الذي يوضح ان الأسباب الكامنة وراء الحاجة لاستبدال نصف الاسطول العربي يرجع الى القيود العالمية على الضجيج والغازات المنبعثة من محركات الطائرات التي بدأت المطارات الاوروبية بفرضها على الطائرات ، وكذلك اقتصاديات تشغيل الطائرات المتقادمة.

ويتوقع المسؤول العربي ان تحتاج شركات الطيران العربية الى انفاق اكثر من ١٢ مليار دولار خلال الحقبة المقبلة لتحديث اسطولها وشراء طائرات جديدة، وبدأت الشركات العربية فعلاً عملية التحديث وتوسيع الاسطول اذ يتوقع ان تتسلم الشركات العربية الرئيسية اكثر من ١٢٠ طائرة حديثة بحلول نهاية العام الجاري سنتتجه في قسم كبير منها الى شركات الطيران الخليجية التي أصبحت تمثل العمود الفقري للاسطول الجوي العربي.

وتقدر صناعة الطيران العربية حصة الشركات العربية من سوق السفر في الدول العربية بحوالى ٥٠ في المائة في المتوسط ، وتقول ان ضآلة هذه الحصة في الفترة الحالية يرجع الى استمرار الشركات العربية في تنظيم أسواقها الداخلية باتفاقات ثنائية تبرمها مع الخطوط الدولية العاملة مع بلدانها.

وتتوقع الصناعة ان ترتفع تلك الحصة تدريجاً خلال السنوات القليلة المقبلة بعد تعزيز القدرة التسويقية للشركات العربية ومواصلة تطوير خدماتها وشبكة خطوطها الخارجية.

وتصدرت «الخطوط الجوية السعودية» عام ١٩٩٢ قائمة شركات الطيران العربية في عدد الركاب الذين نقلتهم على خطوطها الداخلية والدولية وفي حجم اسطولها من الطائرات، بينما تصدرت «طيران الخليج» الشركات العربية في عدد الركاب الذين نقلتهم على خطوطها الخارجية، وتوازنت «السعودية» و«طيران الامارات» في نسبة الاشغال لمقاعدها باستحواذها على أعلى معدل بالمقارنة مع شركات الطيران العربية بما يعادل ٦٥.٩ في المائة.

وأظهرت احصاءات رسمية نشرتها منظمة «اياتا» الدولية للطيران وحصلت الزميلة «الحياة» على نسخة منها ان الخطوط الجوية السعودية نقلت ٣٧.٣ في المائة من اجمالي عدد الركاب الذين نقلتهم شركات الطيران العربية عام ١٩٩٢. اذ بلغ عدد الركاب الذين استخدموا «السعودية» ١١.١ مليون راكب مقابل ٢٩.٧ مليون راكب استخدموا شركات الطيران العربية . ويشكل عدد الركاب الذين نقلتهم «السعودية» عام ١٩٩٢ زيادة قدرها ١٨ في المائة عن عددهم عام ١٩٩١ البالغ ٩.٤ مليون راكب.

وتصدرت «السعودية» ايضا الشركات العربية في حجم اسطولها الذي ارتفع من ١٠٧ الى ١١٠ طائرات عام ١٩٩٢ بما يعادل ٢٩ في المائة من اسطول شركات الطيران العربية الذي ارتفع مجموعه من ٣٤٠ الى ٣٧٤ طائرة عام ١٩٩٢. وتوزع ركاب السعودية عام ١٩٩٢ بمعدل ٧.٥ مليون راكب على خطوطها الداخلية في مقابل ٣.٦ مليون راكب على خطوطها الدولية الشرق الاوسطية والعالمية.

وحققت «طيران الخليج» التي تمتلكها حكومات البحرين وقطر وعمان وابو ظبي نمواً في عدد الركاب الذين نقلتهم على خطوطها الخارجية بواقع ١١.٥ في المائة ليرتفع من ٣.٥ الى ٣.٩ مليون راكب ولتتصدر بذلك الشركات العربية التي تسير رحلات دولية. وارتفع خلال عام ١٩٩٢ اسطول «طيران الخليج» الى ٣٤ طائرة في مقابل ٣٠ طائرة عام ١٩٩١، وبلغ معدل اشغال طائراتها ٦٤ في المائة.

اما «الخطوط الكويتية» التي كانت اكبر الخاسرين في ازمة الخليج الناتجة من الغزو العراقي للامارة، فقد نجحت عام ١٩٩٢ في تحقيق اكبر معدل نمو في عدد الركاب الذين نقلتهم على متن اسطولها، بما يعادل ٧٦ في المائة ، اذ ارتفع عددهم من ٨٤٠ الف راكب عام ١٩٩١ الى ١.٤٨ مليون راكب وزاد أسطولها من ١٦ الى ١٩ طائرة، بينما بلغ معدل الاشغال لديها ٦١.٩ في المائة.

وارتفع عدد الركاب الذين نقلتهم «طيران الامارات» المملوكة لحكومة دبي بمعدل ٣١ في المائة من ١.١٦ الى ١.٥٢ مليون راكب كما ارتفع حجم اسطولها من تسع الى ١٤ طائرة لتتصدر بذلك الى جانب «السعودية» قائمة شركات الطيران العربية في نسب الاشغال المحققة على طائراتها بما يعادل ٦٥.٩ في المائة.

وطبقاً لأرقام «اياتا» التي توافرت لدى شركات الطيران العاملة في دبي استحوذت شركات الطيران الخليجية المذكورة عام ١٩٩٢ على ٦٠ في المائة من اجمالي عدد الركاب الذين نقلتهم شركات الطيران العربية. اذ بلغ عدد الركاب الذين استخدموا شركات الطيران الخليجية الأربع ١٨ مليون راكب بزيادة قدرها ٢٠ في المائة عن عام ١٩٩١. اما اسطول الشركات الخليجية فشكل ٤٧ في المائة من اجمالي الاسطول العربي، اذ بلغ عدد الطائرات الخليجية ١٧٧ طائرة في مقابل ٣٧٤ طائرة اجمالي الاسطول التابع لشركات الطيران العربية الـ ١٤ الرئيسية.

وجاءت «مصر للطيران» ثاني الشركات العربية في حجم الاسطول اذ ارتفع عدد طائراتها من ٣٩ الى ٤٢ طائرة، وزاد تبعاً لذلك عدد الركاب الذين نقلتهم على خطوطها بواقع ٣٨ في المائة من ٢.٦ مليون راكب الى ٣.٦ مليون راكب بما يعادل نسبة اشغال قدرها ٦٣.٥ في المائة. وتوزعت خريطة الركاب على متن «المصرية» بين ١.٥٣ مليون راكب على الخطوط الداخلية وما يزيد قليلا على مليوني راكب على الخطوط الخارجية.

وقفز اسطول «الملكية المغربية» بواقع ست طائرات العام الماضي الى ٣٠ طائرة، وزاد عدد الركاب بمعدل قياسي بلغت نسبته ٥٢ في المائة من ١.٤٣ مليون الى ٢.١٦ مليون راكب بما يعادل نسبة اشغال قدرها ٦٤.٩ ، في المائة وكان معظم ركاب «المغربية» على خطوطها الخارجية بواقع ١.٨٨ مليون راكب وحوالى ٢٨٤ الف راكب على خطوطها الداخلية.

اما «الملكية الأردنية» التي حافظ أسطولها على حجمه خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، فنجحت في زيادة عدد الركاب الذين نقلتهم بمعدل ٣٧ في المائة من حوالى ٨٠٠ الف راكب الى ١.١ مليون راكب ليرتفع بذلك معدل الاشغال لديها الى ٥٦.٥ في المائة. كما نقلت ٣٣ الف راكب فقط على خطوطها الداخلية التي تشمل مدينة واحدة هي العقبة.

وارتفع اسطول «التونسية» من ١٦ الى ١٨ طائرة ، في حين لم يرتفع عدد الركاب الذين نقلتهم على متن طائراتها سوى بمعدل أربعة في المائة من ١.٢ مليون راكب الى ١.٢٥ مليون راكب، ليبلغ متوسط الاشغال على طائراتها ٦٢.٨ في المائة.

وزاد اسطول «طيران الشرق الاوسط» اللبنانية بمعدل ثلاث طائرات عام ١٩٩٢ ليبلغ ١٧ طائرة في حين زاد عدد الركاب الذين نقلتهم على خطوطها الدولية بواقع ١٢ في المائة من ٥٣٠ الف راكب الى ٦٠٠ الف راكب، ليبلغ معدل الاشغال لديها ٥٠.١ في المائة فقط وهو معدل يقارب متوسط الاشغال الذي سجل على متن «الخطوط العربية الليبية» البالغ ٥٠.٩ في المائة، اذ نقلت «الليبية» التي تمتلك ٣٥ طائرة ١.٠٣٥ مليون راكب عام ١٩٩٢.

وتراجع عدد الركاب الذين نقلتهم الخطوط الجوية السورية بمعدل ١٩ في المائة من ٦٦١ الف راكب الى ٤٩١ الف راكب. في الوقت الذي ارتفع فيه اسطول «السورية» من ١٠ الى ١٢ طائرة وكان متوسط الاشغال على طائراتها ٥٨.٧ في المائة.

اما «الخطوط الجوية السودانية» فارتفع عدد الذين استخدموها من ٣٦٢ الف راكب الى ٤٨٠ الف راكب، بما يعادل زيادة قدرها ٢٥ في المائة ، ليبلغ متوسط الاشغال على طائراتها البالغ عددها ١٢ طائرة ٥١.٤ في المائة فقط.

وارتفع عدد الركاب الذين استخدموا «اليمنية» بمعدل ١٥ في المائة من ٢٢٥ الف راكب الى ٢٧٤ الف راكب ليبلغ متوسط اشغال طائراتها ٥٦.٣ في المائة، اما عدد الركاب الذين نقلتهم «اليمدا» على متن طائراتها الست فبلغ العام الماضي ٣١٩ الف راكب بما يعادل نسبة أشغال قدرها ٥.٦ في المائة.

AL-MIZAN الميزان

قسيمة اشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة: .....

مرفق معه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية بقيمة: .....

تدفع لأمر: ASSOCIATED LEBANESE PUBLISHERS

الاسم: _____

العنوان: _____

_____

_____

ترسل القسيمة على العنوان الآتي:

ALP SUBSCRIPTION DIVISION
UNIT 5
ROSEBERY HOUSE
70 ROSEBERY AVENUE
LONDON EC1R 4RR
U.K.

الاشتراك السنوي:

■ المملكة المتحدة
للطلاب والجمعيات ١٠ جنيهات
للافراد ٢٠ جنيها
للمؤسسات والشركات ٥٠ جنيها

■ في الخارج
للطلاب والجمعيات ٢٠ دولارا
للافراد ٤٠ دولارا
للمؤسسات والشركات ٧٥ دولارا

١٥ Vol.1 No.9 June 1994 المجلد الاول - العدد التاسع - حزيران/ يونيو ١٩٩٤

ديمون هيل يرفع كاس غران بري اسبانيا

ديمون هيل و ديفيد كولتارد قبل خوضهما سباق اسبانيا

هيل فاز في اسبانيا وكولتارد يخوض معه سباق مونتريال

التسابق في كندا لانتزاع الصدارة من شوماكر

■ أهدى ديمون هيل فوزه في غران بري اسبانيا الى المعجبين بالبرازيلي الراحل ارتون سينا والى فريق روثمان وليامس – رينو .

ويفوزه على حلبة «كاتالونيا» (برشلونة) ، تمكن البريطاني ديمون هيل الحد من سيطرة الالماني مايكل شوماكر، على سباقات فورمولا واحد، وهو الذي كان فاز في الجولات الاربع الاولى من هذا الموسم محققاً اربعين نقطة على سلّم البطولة.

« لم اعرف وقتاً صعباً مثل الذي عشته خلال هذا الشهر. والفوز هو افضل ما كنت أتوقع حدوثه هنا».

قال ديمون هيل ، بعد فوزه في الغران بري الرابع في مسيرته الرياضية وتأبع:

«ان هذا الفوز، هو فوز لكل شخص في فريق روثمان وليامس – رينو. ولكل فرد من المعجبين بالراحل أرتون سينا».

تحت شمس نشرت حرّها على الحلبة ، انطلق السباق مثيرا منذ بدايته . مايكل شوماكر الذي كان حقق موقع انطلاق متقدماً على الحلبة ، وثب اولاً ثم تبعه ديمون هيل، فبدا النزال كراً وفراً وسجالاً في وقت اخذ عدد من السائقين ينتحي جانبا فخرج من السباق ١٦ سائقاً ولم يبق في النزال الا عشرة.

ظل شوماكر محافظا على الصدارة يزاحمه ديمون هيل عليها وخلفه يحاول الفنلندي ميكا هاكينن محاشرته على المرتبة الثانية . ولّما انتحى شوماكر في المراب لتغيير عجلاته والتزود بالوقود في اللفة ٢١ ، بدا ان سيارته بنيتون – فورد قد اصيبت بعطل في صندوق تغيير السرعات ، ولوحظ تقهقره تدريجاً . الا انه بعناد عرف عنه اكمل السباق مستعيداً تقدمه في وقت كان ديمون هيل أمسك بقياد السباق بسيارته روثمان وليامس – رينو وحافظ عليه. فانهى اللفة ٦٥ أولاً ، تاركاً خلفه الالماني يحل ثانيا، بفارق ٢٤ ثانية .

دايفيد كولتارد (٢٣ عاما) رفيق ديمون هيل في فريق روثمان وليامس – رينو ، الذي يخوض غمار سباق غران بري لأول مرة ، (حالاً في الفريق مكان البرازيلي الراحل أرتون سينا)، اثبت جدارة في القيادة ومستقبلا واعداً.

فقد كان في المرتبة السادسة خلف جي . جي لهتو وجان اليسي، لّما انتحى الى المراب لتغيير دواليب سيارته، غير ان عطلا طارئاً أصاب المحرك فتأخر في المراب اكثر من دقيقة، كانت كافية لتراجعه الى المرتبة الحادية عشرة ثم العشرين، قبل ان إنتحى خارج السباق بسبب عطل كهربائي في السيارة.

الا ان جهد دايفيد كولتارد لم يذهب هباء ، فقد أعلن فريق روثمان وليامس – رينو رسمياً، انه سيشارك ديمون هيل في غران بري كندا يوم الاحد ١٩٩٤/٦/١٢ .

وعلى الرغم من انكساره في غران بري اسبانيا، (الجولة الخامسة من بطولة الاتحاد الدولي للسيارات في سباقات فورمولا واحد ١٩٩٤)، فان الالماني مايكل شوماكر لما يزل يتصدر سلّم نقاط بطولة العالم (٤٦ نقطة) وفي جعبته، عندما سيتوجه الى مونتريال (كندا) الجولة السادسة في هذا الموسم، ٢٩ نقطة تفرقه عن سائق روثمان وليامس – رينو البريطاني ديمون هيل.

على ان شوماكر (٢٥ عاما) سائق بنيتون – فورد سيجد ديمون هيل ينتظره في مونتريال وهو وحده الذي استطاع لوي ذراعه وايقاف سيطرته على سباقات هذا الموسم.

وديمون هيل، (الذي رفع بفوزه في اسبانيا معنويات فريق روثمان وليامس – رينو بعد الازمات المتلاحقة التي حلت به)، بات مستعداً لخوض النزال بثقة للحد من تفوق الالماني وانتزاع النقاط منه على درب بطولة العالم.

وفي كندا ايضا سيخوض الايطالي ديسيزاريس سباقه الاول في فريق بروكر صوبر – مرسيدس حالاً مكان كارل ويندلينغر ، (الذي كان تعرض الى اصابة في رأسه في موناكو على اثر حادث اصطدام مريع).

في الموسم الماضي، خاض الن بروست غران بري كندا على حلبة جيل فيلنوف (٤٣٩. ٤ كلم – ١.٧٥ ميل) في فريق وليامس وفاز ، بينما حل شوماكر في المرتبة الثانية وديمون هيل (الذي كان يخوض موسمه الأول في سباق غران بري) في المرتبة الثالثة.

والحلبة في «نوتردام»، التي شهدت من قبل دورة الالعاب الاولمبية، سيجري عليها سباق فورمولا واحد الوحيد في شمال اميركا.

ان الأجواء التي تضفيها كندا على سباقات غران بري، تجعل الفرق تتهافت عليها، وتحب التباري فيها.

وحتى اليوم يبقى الرقم القياسي للفة الذي حققه الراحل ارتون سينا عام ١٩٩٢، وهو في فريق مكلارين – هوندا (١د ١٨.٧٧ث بسرعة ١٩٩.٩١٢ كلم/س – ١٢٤.٢٢٠ م/س) هو العلامة التي يهدف كثيرون الى الوصول اليها.

سباق هذا العام ستكون مسافته ٣٠٥.٦٧٠ كلم (١٨٩.٩٣ ميل) على مدى ٦٩ لفة.

السائل العجيب منقذ الدواليب

«وندر وويل» يلحم الثقوب تلقائياً

المشكلة المتكررة التي يواجهها سائقو السيارات والدراجات وكافة أنواع الجرارات الزراعية والآليات الثقيلة، من حيث تعرضهم للمتاعب الناشئة من الثقوب في الدواليب، وجدت لها حلاً في سائل يلحم الثقوب تلقائيا ويجعل السائق ينسى متاعب الطرقات ويمنحه الأمان والاطمئنان في القيادة.

سائل «وندر وويل» هو نتاج اختبارات وتجارب طورت في تركيبته الكيمياوية وفي أساليب تصنيعه وطرق استعماله. يستطيع ان يلحم تلقائيا أي ثقب قطره خمسة ملليمترات قد تتعرض اليه دواليب السيارة العادية أو الشاحنة ، كذلك الجرارات الزراعية والآليات الثقيلة التي تستعمل في ورش البناء والورش الصناعية.

ميزة «وندر وويل» ، انه يعيش داخل جميع الدواليب ذات الاطار الداخلي وتلك الخالية منه، فلا يتأثر بالحرارة ولا يتجمد. ولا يسبب اي ضرر او تاكل في العجلة (الجانت)، فهو مركب من ألياف كيمياوية ومن مزيج من الماء وايتيلين غليكول الأحادي ومن مزيج مطاطي ، ويحتوي على مواد اضافية تمنع الصدأ وتمنح الدواليب مناعة وطول العمر.

اما طريقة استعماله فمن البساطة بمكان. وتتم في مراحل ثلاث:

١- بعد جعل صمام الدولاب في وضع أفقي، تنزع ابرة الصمام ثم يفرّغ الدولاب من الهواء.

٢- يركز انبوب القنينة البلاستيكي على صمام الدولاب وتحقن الكمية اللازمة (ربع ليتر لكل دولاب في السيارة العادية).

٣- ينظف الصمام بعد حقن السائل ثم تعاد الابرة اليه وبعدها ينفخ الهواء في الدولاب ويُعدّل ضغطه.

للراغبين في الحصول على حقوق توزيع «وندر وويل» وعلى مزيد من المعلومات الاتصال على :

فاكس: 44 (71) 224 6342

16 Vol.1 No.9 June 1994

Al-Mizan

١٦ المجلد الاول - العدد التاسع - حزيران / يونيو ١٩٩٤

بروفيل

الشيخ حمد...

■ في الخليج ، حيث المسرح السياسي قلما يشهد شيئا مغايرا للمألوف، يقولون عن الشيخ حمد بن جاسم بن جبر وزير خارجية دولة قطر، انه «الطائر المغرّد خارج السرب»، والمقصود بذلك السرب الخليجي لا السرب القطري. ذلك انه منذ زمن طويل لم يكن لدولة قطر الحضور الديبلوماسي على المسرح الخليجي وعلى المسرح العربي وعلى المسرح العالمي كالحضور الذي لها الآن.

فالقائلون بأن الشيخ حمد «طائر مغرد خارج السرب» اثنان: فريق يقصد بذلك ان السياسة أو الديبلوماسية التي يقودها هي سياسة أو ديبلوماسية «منشقة» عن المجرى العام للاتجاه الخليجي التقليدي، وأن موجبها انما يقوم فقط على قاعدة «خالف تعرف» كمن يكسر مزراب العين. وفريق يقصد بذلك ان الشيخ حمد فعلاً رجل متميز يقود ديبلوماسية متميزة أعطت لدولة قطر منزلة ليست فقط أكبر من تلك التي كانت لها في السابق، بل هي توازي منازل دول اكبر حجماً ودوراً.

وليس بعيدا عن الواقع أو خارجا عن المألوف ان تلعب دولة صغيرة دوراً كبيراً اذا تيسر لها لاعبون مرموقون على قول القائلين بأن الدولة الصغيرة تكبر برجالها لا بعديدها. وعلى هذه القاعدة تقاس الأشياء بالوزن لا بالحجم على قول الشاعر العربي:

وقد علم الأقوام انك سيد
وانك من دار شديد حصاتها

شديد الحصاة، اذن، أوزن من عديد الحصاة!

وعليه، أو بذلك، يتم قول الشاعر:

وضعنا على «الميزان» كوزاً وهاجراً
فمالت بنو كوز بأبناء هاجر

على ان هناك من يقول في الخليج ان جانبا من تميز الشيخ حمد وبروزه على المسرح الديبلوماسي العربي والعالمي، ومعه سمعة دولة قطر، يعود الى مجرد «الحضور» مقابل حالة «الغياب» السابقة. فعندما كانت الديبلوماسية القطرية معقودة اللواء للمرحوم الشيخ سحيم، لم تكن الديبلوماسية القطرية، ومعها الحضور القطري، قائمة في الواقع لان رئيس أو قائد تلك الديبلوماسية كان مستنكفاً ومعتكفاً بصورة مستمرة، أو على الأصح، في حالة «اضراب مفتوح»! ومن منطق الأشياء ان الدولة، أي دولة، لا يمكن ان تكون حاضرة على المسرح اذا كان وزير خارجيتها غائباً، فكيف اذا كان مضرباً! في هذا شيء من الصحة، لكن الصحيح ايضا هو ان مجرد مل، الفراغ لا يفي بمتطلبات الحضور. فالشيخ حمد بن جاسم لم يقتصر دوره على اثبات حضور قطر ، وانما عمل على اثبات وجودها بمواقف متميزة، وان كان منها ما هو مثير للجدل. فالمواقف المتميزة لا بد ان تكون من النوع المثير للجدل لئلا تكون كالماء لا لون لها ولا طعم ولا رائحة!

على ان تميز الشيخ حمد في الحقيقة لا يقوم على المخالفة لمجرد اثارة الجدل. بل هو، كما يتضح من مواقفه ومن آراء عارفيه، يقوم على الصراحة التي تنبىء بالاستقامة. فلا يخلف مع الذين لا يخلفون معه.

فما هو أدعى للتميز من أن يكون في عالمنا العربي، ومنه الخليج، كثير من «الاخلاف» في المواعيد وقليل من «المخالفة» في الرأي والمواقف!

أيكون من يخلف كمن يخالف؟

يكفي الشيخ حمد بن جاسم انه استرد الديبلوماسية القطرية بعد غياب طويل، بل انتشلها من «غيبوبة» عميقة، وجعل فيها حيوية غير معهودة. انه الدور الذي كان مؤملا ان يؤديه في الخليج الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير خارجية الكويت واقدم وزير خارجية في العالم لولا «علة» في المسلكية الكويتية دفعت الكويت ودفع الكويتيون ثمنها غالياً وما زالوا يدفعون، وسوف يستمرون في الدفع الى أمد غير منظور!

ومن حسن الحظ ان «العلة» الكويتية لم تصب القطريين. والدليل على ذلك ان القوات القطرية خلال حرب الكويت أبلت بلاء حسناً في الدفاع عن الخفجي واستردادها من القوات العراقية المحتلة لا جزاء، ولا شكوراً من أحد، ولا سيما من الاشقاء الأقربين في الخليج.

ولهذا تتصرف الديبلوماسية القطرية بقيادة الشيخ حمد تصرفاً طليقاً لا تستحكم فيه «العقدة العراقية»، أو أي عقدة أخرى من العقد المستشرية في المسلكيات السياسية العربية، والتي فعلت فعلها في تعطيل التلاقي والحوار والمصارحة... ناهيك بوحدة الصف!

طبعا، لا أحد يتوقع ان تصبح دولة صغيرة دولة قائدة مهما فعلت. ومن حسن الحظ ايضا أن الشيخ حمد والقطريين يعرفون ذلك، وهو ما لم يدركه الشيخ صباح والكويتيون ، لكن أحداً لا يستطيع ان يمنع الدولة الصغيرة من أن تكون دولة رائدة. فالفهم العميق للفارق الدقيق بين القيادة والريادة هو الذي يعطي للمواقف جديتها من حيث امكانية الاعتراض والمخالفة او حتى «الانشقاق» الهادف الى التصحيح او اعادة التقويم من غير انفصال عن الجسم العام للمنطقة ومحركاتها.

واذا لم يكن لهذا النوع من الريادة فائدة مباشرة، فانه على الأقل يعمل على تعويد الدول القائدة ان تقبل «الرأي الآخر» الذي ربما كان رأياً راجحاً وجديراً بالتامل ان لم يكن ممكناً مجاراته او الأخذ به.

ولعل اهم ما في هذه «المشادة»، انها في النتيجة من شأنها ان تخفف من نزعة الدول القائدة الى «تاديب » الدول المجاورة او الدائرة في فلكها اذا ما ارتأت امرا لا يروق لها، بصرف النظر عن طبيعة هذا «التاديب»، وسواء كان على الطريقة العراقية الجامحة في الكويت، او على الطريقة السعودية الخجولة في الخفوس!

لكن الشيء الأهم هو ان تبقى «المشادة» في الحدود المعقولة، وان تبقى قابلة للاعلان عن ذاتها بلغة مقبولة حتى تكون مسموعة ومقنعة. ولكي تبقى كذلك، لا بد للمخالف او المعترض أو «المنشق» ان يبقي لنفسه حرية الحركة في أي اتجاه، وحتى في الاتجاه التراجعي بحيث يحفظ امكانية المخالفة أو الاعتراض أو «الانشقاق» في مسائل جديدة اذا لم تحقق «المشادة» السابقة غايتها باكثر من تسجيل المواقف. على ان تسجيل المواقف ليس بالأمر القليل الشأن لانه سوف يبقى ملكاً للتاريخ بصرف النظر عن جدواه في زمانه وظروفه.

ومن هذا المنطلق نلاحظ أهمية عودة الديبلوماسية القطرية من غيابها، أو نهوضها من غيبوبتها ، على يد الشيخ حمد بن جاسم بن جبر. وللملاحظين، أو المراقبين المستقلين أمثالنا، يحاولون دائما فهم وتقدير أي موقف مستقل ووضعه في اطاره الصحيح. فقطر، كما يعرف القطريون انفسهم، لا تستطيع ان «تشيل الزير من البير»، ولا هي تدعي ذلك، لكنها تستطيع لفت الانظار الى وقوع «الزير في البير» بانتظار ان «يشيله» القادرون على ذلك. واذا بقي في البير، فلا حول ولا قوة الا بالله!

لفت الانظار ، اذن، حالة متميزة، وخاصة عندما يكون التغاضي او «التطنيش» واللامبالاة البضاعة الوحيدة الرائجة في السّوق. وإنه لأمر مؤسف حقاً ان يرى بعضهم ان لفت الأنظار هو بحد ذاته موقف عدائي يدعو الى المؤاخذة.

ولذلك يجب التعود على هذه الحالة واشاعتها. ولهذا اخترنا الشيخ حمد رائداً لهذه العادة الحسنة.

الضيف

في المحاضرة العربية - الاوروبية الثانية في لندن

مساجلة في «التواضع» بين المدرّس وهازلتاين!

■ بعد ثمانية أشهر من المحاضرة العربية – الاوروبية الأولى التي القاها وزير البترول السعودي هشام الناظر في اطار مسلسل من المحاضرات العربية – الاوروبية تعدها غرفة التجارة العربية – البريطانية في لندن. كانت المحاضرة الثانية من نصيب وزير التجارة والصناعة البريطاني مايكل هازلتاين الذي يشغل ايضا منصب رئيس مجلس التجارة.

المحاضرة كانت مهمة، ولا سيما في السياق التاريخي الذي عرضه هازلتاين للعلاقات العربية – البريطانية منذ ايام الشراكة المتوسطية في العهود الرومانية الغابرة الى الوقت الحاضر. لكنه كان واضحا ان المحاضر أهم من المحاضرة ، بل ان مجرد حضور المحاضر جمعاً عربياً في هذا الوقت يعد شيئا ملفتاً، لأن هازلتاين هو الرجل الذي تتطلع اليه الانظار في حزب المحافظين كمركز استقطاب متميز، ولأنه من اكثر المحافظين اقتناعاً بمسألة الاتحاد الاوروبي. وحول هذه المسألة بالذات استقال من وزارة الدفاع في عهد حكومة الليدي ثاتشر، فكان أول من تحدى «السيدة الحديدية» وعمل على اسقاطها، فهو الذي اسقطها ولم يندم!

أسقط هازلتاين الليدي ثاتشر ليحل محلها ولم يفلح. فاته القطار في ذلك الوقت، مع ان خطوته الأولى باتجاه «داونينغ ستريت» كانت زيارة خاطفة الى اسرائيل . واليوم، وهو يتطلع الى خلافة جون مايجر، كانت خطوته الأولى الوقوف أمام العرب مجتمعين في غرفة التجارة العربية – البريطانية، ونأمل الا يفوته القطار هذه المرة ايضا فيخرج خالي الوفاض من اليهود والعرب معاً!

وقد كان تقديم عبدالكريم المدرس، أمين عام الغرفة ومدير جهازها التنفيذي، للوزير البريطاني تقديماً لاتقاً أراد فيه المدرس فعلاً ان يعطي الرجل استحقاقه. لكن هازلتاين بتواضع جم اعتبر ان هذا التقديم من قبيل «المبالغة» العربية القائمة على «البلاغة». ومع ذلك ، فاننا لا نظن ان الوزير البريطاني كان «منزعجاً» من هذه البلاغة العربية! وجاء في تقديم المدرس له: «السيد المحترم مايكل هازلتاين ليس بحاجة الى تعريف، لأنه من دون شك رجل دولة عملاق صاحب رؤية في تشكيل الحياة السياسية والاقتصادية لهذه البلاد. وكان ولا يزال يلعب دوراً رئيسياً في وضع السياسة البريطانية، وفي معالجة القضايا الكبرى المتصلة بالتجارة الخارجية للمملكة المتحدة. وبهذه الصفة قبل دعوتنا لمخاطبة هذا الحضور المتميز اليوم».

ورأى المدرس في اليوم التالي ، ان ملاحظة هازلتاين على تقديمه له لا يجوز ان تمر من دون تعليق فبعث برسالة شكر الى الوزير البريطاني قال فيها:

«أود أن أبلغك شكري وشكر السير ريتشارد بومونت رئيس الغرفة على المحاضرة الرائعة التي القيتها امس. وقد تحدثت بعد المحاضرة الى السفراء العرب وغيرهم من الضيوف، ومنهم رجال أعمال عرب وبريطانيون، فأبدوا اعجابهم باحاطتك بالعلاقات التاريخية وبفهمك للقضايا والتطورات الراهنة. فقد أجمعوا جميعا على ان علاقات بريطانيا الاقتصادية مع العالم العربي هي في أيد أمينة. اعرف انك قد تظن انني اكتب اليوم وتحدثت بالامس بشيء من البلاغة العربية او الكلام المنمق، الأمر ليس كذلك ولم يكن كذلك. انما انت تقول ذلك بتواضعك الطبيعي الذي اشتهر به اهل مقاطعة ويلز، لكن ذلك لا يخفي عن اعين المعجبين منا باسهامك في الحياة البريطانية العامة وموهبتك الفائقة في لفت انظار الناس الى آفاق التحديات الحقيقية في المستقبل. واكرر القول ان حضورك بيننا محاضرا كان شرفا عظيما لنا، ونتطلع الى ان نراك ثانية في «معرض الخليج وبريطانيا» يوم ١٢ ايلول/سبتمبر المقبل، وهو معرض اعتقد انه سوف يشكل خطوة أخرى في زيادة حجم التبادل التجاري لمصلحة جميع المعنيين».

لكن بعيداً عن هذه المساجلة في «البلاغة» و«التواضع» بين المدرس وهازلتاين، فقد لفت أمين عام الغرفة العربية – البريطانية نظر الوزير البريطاني الى جملة من المسائل المقلقة للجانب العربي أهمها وضع العراقيل والحواجز الاوروبية أمام منتوجات عربية كالمواد البتروكيمياوية والنسيج والمنتوجات الزراعية ، قائلا: «انني اعتقد ، ليس فقط كعربي، بل كمراقب موضوعي لشؤون التجارة العربية، ان هناك شيئا من الغبن والاجحاف عندما تفيد اوروبا من منافع بناء وتجهيز الطاقة الصناعية العربية ثم تحرم نتاج هذه الصناعة من الدخول السهل الى الاسواق الاوروبية». كذلك أشار المدرس الى الأثر السلبي على التنمية العربية، وخاصة في الخليج، لاتجاه اوروبا الى فرض «ضريبة الكربون» مما يحد كثيرا من صادرات النفط العربي وبالتالي من مداخيل الدول المصدرة للنفط مما يضر بدوره بالاقتصاد الاوروبي من حيث تناقص المشاريع التي تذهب عقودها الى الشركات الاوروبية.

ومع ان هازلتاين أعلن في محاضرته ان التجارة هي أساس دفع التنمية لا المساعدات مهما بلغ حجمها، فقد أشار الى ان الاتصال بين الشعوب سوف يكون قوامه السياحة لا فرض الاستهلاكية بالتسلل عبر الاقمار الصناعية والكابلات، وهو ما يمكن وصفه بعبارة «الاستعمار الفضائي»!

الناس

● رجل الأعمال اللبناني، الوزير السابق والنائب الحالي محمد يوسف بيضون قام بجولة في اميركا الشمالية عاد بعدها الى بيروت، عن طريق لندن وباريس، حيث كان موضع حفاوة وتكريم أهل المال من الاقارب والأصدقاء.

● جمعية خريجي الجامعة الاميركية في بيروت (فرع ابو ظبي) اقامت حفلتها السنوية السابعة في فندق «الشيراتون» بحضور الرئيس المنتدب الدكتور سمير مقدسي . ومدير الانماء نزيه زيدان، والسفير اللبناني في دولة الامارات العربية المتحدة جورج سيام والقائم بالأعمال غسان عبدالساتر ونحو ٤٠٠ من الخريجين وأصدقائهم المهتمين بدعم الجامعة وتطوير كلياتها.

● رئيس كلية بيروت الجامعية رياض نصار قام مع وفد من الكلية بجولة شملت أثينا ولندن وباريس وجنيف، واستهدفت الاتصال بخريجي الجامعة وتجنيد جهودهم لدعم مسيرتها التربوية.

● بهاء البساتنة الذي يدير مصالح تجارية ونفطية في كويا، كرّم البعثة الكويية التي زارت لندن بدعوة رسمية، فأقام على شرف أعضائها حفلة غداء حضرها عدد من رجال الأعمال العرب والانكليز.

● ادغار ميارديي احتفى برئيس جمعية رجال الأعمال المصرية سعيد الطويل، لمناسبة وجوده في لبنان، فأولم له في برمانا، وكان في مقدمة المدعوين رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين جاك صراف.

● جورج شلفون، المسؤول في دائرة العلاقات العامة في نادي «البارك تاور» في لندن سافر الى بيروت لانجاز بعض الأعمال، وزيارة الأهل والاستجمام.

● مؤسسة «انترناشينال ترينينغ نتورك - بيروت» دعت الى حلقة دراسية تقيمها خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر المقبل تحت عنوان «تكنولوجيا البناء والتخطيط لعمليات التنفيذ».

● السفير اللبناني في روما يحيى المحمصاني دعا كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الايطالية الى حفلة عشاء اقامها تكريماً لوزير الزراعة عادل قرطاس، وشاركه في العشاء، ايضا عدد من السفراء وأركان منظمة «الفاو».

جريدة اقتصادية مستقلة

AL-MIZAN

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب:
ROSEBERY HOUSE
70 ROSEBERY AVENUE
LONDON EC1R 4RR
TEL: (071) 837 0154
FAX: (071) 837 0165

برج السادات
الطابق الثالث
شارع إميل اده
راس بيروت - لبنان
هاتف: ١٥٩ ٨٦٨

التوزيع: الشركة العربية للتوزيع - بيروت
تلفون: ٣٤٢٨٧٠ - ١٤٥ ٣٤٣
فاكس: ٦٦٢ ٨٦٤
كويك مارش - لندن
تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)

الاعلانات:
APPROACH 21
Victoria House
Vernon Place, Suites 51-55
London WC1B 4BD
TEL: 071 430 2072 / 92
FAX: 071 430 2084

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN : 1352-7738